السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي

تأليف
الأستاذ الدكتور
عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد
وعميد مركز تنمية الإدارة المحلية
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية
والمنتدب لكلية الاقتصاد - جامعة 6 أكتوبر
وكلية التجارة - جامعة عين شمس
القاهرة

مجموعة النيل العربية

عنوان الكتاب : السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي
المؤلف : أ.د / عبد المطلب عبد الحميد
رقم الإيداع : 20486
الترقيم الدولي : X - 001 - 377 - 977
الطبعة : الأولى
سنة النشر : 2004
الناشر : مجموعة النيل العربية
العنوان : ص.ب 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع
التليفون : 2754583 - 00202/2707696
الفاكس : 00202/2707696
البريد الإلكتروني e-mail: arab_nile_group@hotmail.com

المحتويات

مقدمة

منذ أن قامت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 وبعد حصول الدول الأفريقية الثلاث والخمسين على الاستقلال السياسي ، والجهود تبذل من أجل إقامة ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأفريقية على غرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وتحولها أخيراً إلى الاتحاد الأوروبي بعد اكتمال كل المقومات والمتطلبات الخاصة بذلك .

ويلاحظ في هذا المجال أن منظمة الوحدة الأفريقية التي حل محلها الاتحاد الأفريقي في يوليو 2002 بديربان بجنوب أفريقيا كانت قد أصدرت توصية في أبريل 1980 تنص على ضرورة إنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي الإقليمي والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية بحيث تكون في النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية طبقاً لما جاء في قمة أبوجا عام 1991 (The African Economic Community) ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994 [(1)] .

ومن هنا نشأت علاقة ذات اتجاهين بين قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية على مستوى القارة الأفريقية ، وبين حلم الوصول إلى كيان اقتصادي سياسي يكون على مستوى طموحات القارة بأكملها ، وخاصة على النطاق الاقتصادي كما أسفرت عن ذلك التجربة في النموذج الأوروبي في شكل

1 - من هنا نشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الإيكاس ECAS ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيكوس ، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي السادك SADC والاتحاد المغاربي لدول الشمال الأفريقي ، والأهم هو التكتل الاقتصادي المتمثل في السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا Comesa .

الوصول إلى الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي إمكانية تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن تصبح الاتحاد الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي .

ولذلك يحاول هذا الكتاب عرض التجربة الأفريقية من خلال تناول السوق الأفريقية المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا التي ضمت في عضويتها أكثر من نصف دول القارة ، وصولا إلى استعراض الجوانب المختلفة للاتحاد الأفريقي الذي أعلن في ديربان بجنوب أفريقيا في يوم 9 يوليو 2002 وآفاقه المستقبلية .

ويأتي ذلك من منظور عرض التجربة الأفريقية في مجال السعي لقيام تكتل اقتصادي أفريقي ينقذ أفريقيا ويقيلها من عثرتها وفقرها ومشكلاتها ؛ حيث إن هذه القارة هي الأغنى من حيث الموارد الاقتصادية وتوافرها وهي الأفقر من حيث استغلال وإدارة هذه الموارد ، وبالتالي فهي بحاجة إلى كيان اقتصادي تكاملي يُحسِّن من استخدام هذه الموارد في مجموعها لتعود بالخير والنماء على كل إنسان بالقارة السمراء ذات الأغلبية الفقيرة .

وهكذا يهدف هذا الكتاب إلى إتاحة مرجع للباحثين والمهتمين وأصحاب القرار ، بل ولقراء العربية بصفة عامة لعله يكون مفيداً لكل من يقرأ العربية وتعنيه الهموم والطموحات الأفريقية المستقبلية .

المؤلف

أ . د / عبد المطلب عبد الحميد


الفصل الأول
التعريف بالسوق الأفريقية المشتركة ونشأتها وأهدافها

الفصل الأول

التعريف بالسوق الأفريقية المشتركة ونشأتها وأهدافها

في أكتوبر 2000 اكتملت المرحلة الأولى الممثلة في إتمام منطقة التجارة الحرة Free Trade Area من التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروف باسم « الكوميسا » Comesa . وتأتي هذه المرحلة على طريق الوصول إلى قيام السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من خلال تحقيق الاتحاد الجمركي في عام 2004 ، ثم الوصول إلى السوق المشتركة عام 2028 .

ومن الضروري الإشارة أيضا إلى أن قيام هذا التكتل الاقتصادي الأفريقي الذي يُمثل 41 % من مساحة القارة الأفريقية ، وحوالي 50 % من سكانها ، يأتي على طريق إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية في قمة أبوجا عام 1991 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994 وتشمل تجمع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا « الإيكاس ECAS » والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا « الإيكوس » ومجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي « السادك SADC » والاتحاد المغاربي لدول الشمال الأفريقي .

وتعتبر الكوميسا هي أهمها من الناحية الاقتصادية ؛ حيث إن التكوينات الأربعة الأخرى ذات طابع سياسي ، ولكن مجموعة الكوميسا هي التكتل الأكثر نجاحاً في القارة الأفريقية لأنها تركز فقط على التكامل الاقتصادي بما ينطوي عليه من مجالات للتعاون الاقتصادي وتبتعد تماماً عن الدخول في المشاكل والنزاعات السياسية .

وبالتالي فإن هذا الفصل يخصص للاقتراب من السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة باسم « كوميسا » من حيث التعريف ، والنشأة وعلاقتها بصور التكتلات الأخرى في أفريقيا وأهدافها وذلك على النحو التالي :

أولا - التعريف بالسوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا :

تترجم كلمة الكوميسا " Comesa " على أنها السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا The Common Market of East & Southern African وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الإنجليزية وقد تم تداول المصطلح منطوقاً بالعربية على أنه « الكوميسا » لسهولة النطق والتداول بين أجهزة الإعلام والمهتمين .

وتضم الكوميسا إحدى وعشرين دولة أفريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب : مصر ، السودان ، إثيوبيا ، إريتريا ، چيبوتي ، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، مالاوي ، سيشيل ، موريشيوس ، جزر القمر ، مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوي ، ناميبيا ، أنجولا ، وسوازيلاند .

ويغطي تكتل الكوميسا نحو 12,4 مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل 41 % من مساحة القارة الأفريقية ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تكتل اقتصادي أفريقي .

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على

الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها .

وبالإضافة إلى ذلك يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل اقتصادي أفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له ، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي : منطقة التجارة الحرة على أن تتم في عام 2000 ، ثم منطقة الاتحاد الجمركي المقرر لها أن تكتمل في عام 2004 ، ثم السوق المشتركة في عام 2028 .

وبالتالي فإن الكوميسا تمثل إقليماً اقتصادياً هاماً ، وخاصة من الناحية الجيوبوليتيكية لامتلاكه شواطئ على درجة عالية من الأهمية ، حيث تمتد هذه الشواطئ من بور سعيد بمصر شمالاً على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن ، وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً ، كما يشغل هذا الإقليم حيزاً هاماً من سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي وذلك في الجزء الشاطئ من ناميبيا وأنجولا والكونغو الديمقراطية [1] .

وتوجد بالكوميسا أقاليم ثقافية فرعية أهمها الإقليم العربي ، الذي يضم الدول العربية الأعضاء في شمال شرق أفريقيا ويضم أساساً مصر والسودان وجيبوتي فضلاً عن جزر القمر في المحيط الهندي وهناك « الإقليم الأنجلوفوني » الذي تسود بين دوله اللغة الإنجليزية كلغة رسمية أولى أو ثانية مع لغات محلية

1 - استبعدت فقط من طول هذه الشواطئ ، الصومال نظراً لظروفها وتفكك مؤسسات الدولة بها بالرغم من أنها كانت أحد أعضاء منطقة التجارة التفضيلية وهي المكون الداخلي الذي كان موجوداً قبل قيام الكوميسا مباشرة .

أخرى ، ويشمل هذا الإقليم عشر دول هي : أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ، مالاوي ، سوازيلاند ، سيشيل ، موريشيوس ، ناميبيا ، زيمبابوي ، وزامبيا .

أما الإقليم الثالث فيتمثل في « الإقليم الفرانكفوني » المتحدث بالفرنسية ويضم أربع دول هي : مدغشقر ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، ورواندا ، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى التي تكون فيها اللغة الفرنسية كلغة رسمية مع اللغتين : العربية في بلد مثل چيبوتي ، أو الإنجليزية في : سيشيل وموريشيوس .

بل يوجد داخل هذه التقسيمات السابقة بعض الأقاليم الثقافية الفرعية التي تقوم على انتشار لغات محلية كلغات رسمية ووطنية ، كاللغة السواحلية في كل من : أوغندا وكينيا وتنزانيا بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية . كما أن هناك دولة واحدة تتحدث اللغة البرتغالية وهي أنجولا ، ومن هذا يتضح أن الأقاليم الثقافية الرئيسية في القارة الأفريقية تتمثل جميعها بنسب مختلفة .

وإذا أجرينا مقارنة هنا بين الكوميسا كتكتل اقتصادي أفريقي ، يتمثل في السعي إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة ، بين دول شرق وجنوب القارة السمراء ، وبين التكتل الاقتصادي العربي المتمثل في سعي المجموعة العربية إلى إقامة سوق عربية مشتركة بين دول الإقليم العربي الذي يمتد من الخليج إلى المحيط ، فإن الإقليم العربي يتفوق من ناحية هذا المقوم التكاملي والخاص بثقافة اللغة ، حيث يتحدث الإقليم العربي كله اللغة العربية ، بينما الكوميسا تنقسم في ذلك إلى أربعة أقاليم ثقافية تتحدث لغات مختلفة وقد يمثل ذلك أحد معوقات الانطلاق نحو تحقيق أهداف الكوميسا مستقبلاً رغم وجود إمكانية التغلب على ذلك من الناحية التكاملية ؛ حيث إن الكوميسا تقف في نهاية الأمر عند مُرحلة السوق المشتركة حسب المنهج التقليدي التكاملي الاقتصادي ، ولا تدخل بالتالي إلى

المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاتحاد الاقتصادي ، بل ولا تدخل مرحلة الاندماج الاقتصادي والوحدة الاقتصادية .

ورغم ذلك فإن خلاصة هذا التحليل تشير إلى أن دول السوق الأفريقية المشتركة تتمتع بمزايا نسبية ، تشكل إلى حد كبير ، عوامل إيجابية في إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوي في مواجهة الأقاليم الجغرافية الأخرى من ناحية ، فضلاً عن مواجهة القوى الخارجية الطامعة من ناحية أخرى ، حيث إن هذه المزايا التي يتمتع بها السوق ، كانت تمثل ميزة استراتيجية هامة كانت تتطلع إليها وتتصارع عليها القوى الكبرى عبر التاريخ خاصة في ظل الحرب الباردة ، ولقد باتت هذه المزايا ورقة هامة في يد القوى الإقليمية الأفريقية ، سواء على صعيد الاستخدامات السلمية كالتجارة وخطوط الملاحة البحرية والمواصلات ، أو على صعيد قضايا الأمن الإقليمي والاستراتيجية الدولية المتمثلة في تأمين خطوط الإمدادات البترولية من مناطق الخليج العربي عبر البحر الأحمر وخليج عدن وقناة السويس إلى دول العالم .

وبالرغم من هذه الإمكانات الهائلة للسوق الأفريقية المشتركة ، فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجم هذه التجارة 8 % وهذه المسألة سيتم بحثها فيما بعد .

وتجدر الإشارة في مجال التعريف بالكوميسا إلى أنها تضم كل دول حوض النيل التسع وهي : مصر ، السودان ، إثيوبيا ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا ، رواندا، بوروندي ، وإريتريا ، وهو ما يعد ميزة على درجة عالية من الأهمية فيما يتعلق بالمسألة المائية وأبعادها الاستراتيجية المختلفة وبخاصة لمصر .

ثانيا - نشأة السوق الأفريقية المشتركة :

إن الرجوع إلى التاريخ يشير إلى أن أصول نشأة الكوميسا ترجع إلى منتصف الستينيات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الأفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام 1965 في لوساكا عاصمة زامبيا إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي ، وقد صدرت عن هذا الاجتماع توصيتان متكاملتان تقضي الأولى بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة ، والثانية تنص على تشكيل مجلس وزراء مؤقت لهذه الدول يختص بإعداد برامج التعاون الاقتصادي فيما بينها .

وفي العام التالي وبالتحديد في مايو عام 1966 عقد المجلس الوزاري أولى اجتماعاته العادية بمدينة أديس أبابا عاصمة إثيوبيا ، وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قِبل عشر دول هي : بوروندي ، إثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، رواندا ، الصومال ، تنزانيا ، وزامبيا .

وفي مارس 1978 عقد أول اجتماع غير عادٍ لوزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا عاصمة زامبيا ، لمجموعة دول شرق وجنوب أفريقيا حيث ظهر تفكير جديد يبحث في كيفية دفع عملية التكامل الاقتصادي بين تلك الدول إلى الأمام ، وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام رؤساء الدول والحكومات بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ، والتي تعتبر بداية الطريق لقيام السوق الأفريقية المشتركة (الكوميسا) .

وقد ضمت تلك الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة التجارة التفضيلية P. T. A عدد 20 دولة من شرق وجنوب أفريقيا وهي : بوروندي ، جزر القمر ، چيبوتي ، إثيوبيا ، كينيا ، مالاوي ، ليسوتو ، رواندا ، موريشيوس، بتسوانا ، الصومال ، سوازيلاند ، أوغندا ، زيمبابوي ، أنجولا ، السودان ، موزمبيق ، تنزانيا ، زامبيا ، وزائير .

وقد وقعت هذه الدول اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية فيما بينها في ديسمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 30 / 12 / 1982 .

وقد انطوت اتفاقية التجارة التفضلية P. A. T على هدف استراتيجي تمثل في تحرير التجارة بين دول المنطقة من خلال تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بما يؤدي إلى تدفق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحرية تامة، بالإضافة إلى السعي نحو تحقيق انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بدون قيود ، وقد ربطت الاتفاقية بين المعاملة التفضيلية لكافة المنتجات الخاصة بالأعضاء ، وبين قواعد المنشأ التي تتضمن مساهمة رأس المال الوطني بما لا يقل عن 51 % من رأس المال ، في المشروعات التي تتمتع بمعاملة تفضيلية ، ونتيجة لضعف التراكم الرأسمالي وقصور رأس المال الوطني عن المساهمة بتلك النسبة في كثير من المشروعات ؛ فقد تم تعديل قواعد المنشأ بحيث تكون المعاملة التفضيلية بنسبة 100 % في حالة المساهمة الوطنية بنسبة 51 % و 60 % في حالة المساهمة بنسبة بين 41 % – 50 % ولا تزيد المعاملة التفضيلية عن 30 % في حالة تراوح نسبة المساهمة الوطنية في المشروعات بين 30 % – 40 % .

وقد باشرت منطقة التجارة التفضيلية عملها لمدة أحد عشر عاماً ، إلا أنه في إطار التطلعات المستمرة لدفع التكامل الاقتصادي قُدماً نحو الأفضل ، فقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للسوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب

أفريقيا (Comesa) في 5 نوفمبر عام 1993 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ في 8 / 12 / 1994 حيث عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مدينة «ليلينجواي» عاصمة مالاوي يومي 7 - 8 ديسمبر عام 1994 لتحل بذلك محل منطقة التجارة التفضيلية ، وقد أسفرت القمة عن اتخاذ خمس أولويات تشكل الركيزة للانطلاق في العمل التكاملي بين دول الكوميسا خلال فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات قادمة وتتمثل هذه الأولويات فيما يلي :

1 - الزيادة المستمرة والمطردة والملموسة في الناتج الصناعي والتصنيع وعمليات التصنيع الزراعي لتوفير السلع القادرة على المنافسة والتي تكون القاعدة للتجارة عبر الحدود ، وبالتالي خلق ثروة أكبر ، ووظائف وفرص عمل أكثر ودخل أكبر لشعوب المنطقة .

2 - زيادة الناتج والإنتاج الزراعي مع تأكيد خاص علي التنمية المشتركة لأحواض البحيرات والأنهار لتقليل الاعتماد علي الزراعة المعتمدة علي مياه الأمطار، وبرامج جديدة للأمن الغذائي علي كل المستويات ، من المستوي المحلي وحتى المستوى الإقليمي .

3 - تحسين وتنمية البنية الأساسية للنقل والمواصلات بباقي مناطق الاقتصاد القومي في كل بلد وكذلك ربط الدول الأعضاء ببعضها البعض من خلال هذا المحور والاتجاه .

4 - إعداد برامج جديدة لتشجيع التجارة ، والتوسع التجاري ووضع المزيد من تسهيلات التجارة خصوصاً الموجهة منها نحو القطاع الخاص ، وذلك لتمكين مجتمع رجال الأعمال من الاستفادة القصوى من قيام السوق المشتركة .

5 - تطوير أسس المعلومات الشاملة والحديثة التي يمكن الاعتماد عليها لتغطية كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعة والطاقة والبيئة والنقل الزراعي والاتصالات والاستثمار والتمويل والتجارة والصحة والموارد البشرية لتكوين قاعدة لقرارات الاستثمار الرشيدة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط للتكتل الاقتصادي الأفريقي لدول شرق وجنوب أفريقيا ، أن ينتهي من إتمام منطقة التجارة الحرة بين دول الكوميسا في أكتوبر 2000 وقد تمت هذه المرحلة بالفعل ومن المتوقع الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي التي يتفق فيها دول الكوميسا علي نسبة معينة من الرسوم الجمركية الموحدة تجاه الدول غير الأعضاء ومخطط لها أن تصل إلى 30 % في المتوسط وعند الوصول إلى تلك المرحلة والتماسها يبقي الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة السوق المشتركة في 2028 .

وتعد هذه المراحل خطوات في سبيل تحقيق الأمل المنشود للكوميسا في إنشاء اتحاد نقدي بين دول الكوميسا وقد يتعدى ذلك إلى تحقيق الحلم الأفريقي في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي دعت إليها منظمة الوحدة الأفريقية في قمة أبوجا بنيجيريا عام 1991 .

ثالثا - الأساس القانوني للسوق الأفريقية المشتركة :

يتبلور الأساس القانوني للكوميسا من خلال ثلاثة مصادر هي على النحو التالي :

1 - اتفاقية الكوميسا ذاتها وما نتج عنها من آليات وأدوات .

2 - نصوص وآليات اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية التي تم إدخال بعضها في اتفاقية الكوميسا .

3 - التنظيمات والقرارات والتوجهات التي تم إقرارها في اتفاقية الكوميسا .

ولو نظرنا إلي اتفاقية الكوميسا يلاحظ أن الدول المؤسسة لها كان يحدوها الأمل والرغبة الصادقة في إقامة سوق مشتركة لشرقي وجنوب أفريقيا استناداً إلى أن إقامة المنطقة التجارية التفضيلية بين دولهم في تلك المنطقة من القارة الأفريقية من قبل ، كان يعد الخطوة الأولى تجاه قيام السوق المشتركة وصولا في النهاية إلى تكوين الجماعة الاقتصادية لشرقي وجنوبي أفريقيا ، ووفقا لذلك فقد صدر القرار عن منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا في لوزاكا بزامبيا في يناير 1992 لتحويل تلك المنطقة إلي سوق مشتركة لتلك الدول باعتبارها مرحلة جديدة في عملية الاندماج الاقتصادي ، ودعم التعاون الاقتصادي وتشجيعه من خلال تنفيذ سياسات مشتركة وبرامج ترمي إلي تحقيق نمو وتطور مستمر وفقا لمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة ومبادئ الحرية والحريات الأساسية وحكم القانون .

ولعل من الضروري الإشارة إلي أن اتفاقية الكوميسا تنقسم إلى ديباجة و 36 فصلاً تتضمن 195 مادة وتتناول موضوعات شتى وذات أهمية وصلة بالسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا . وما يمكن التركيز عليه من ضمن تلك النصوص العديدة للاتفاقية والتي تعد محاور رئيسية لتلك الاتفاقية ما يلي :

المحور الأول :

تلك المواد المتعلقة بأهداف ومبادئ الكوميسا (م 3 ، م 6) ، باعتبارها الخطوط العامة لمساراتها الحالية والمستقبلية ولوضعها ولمكانتها ونطاق عملها ولكافة التوجيهات التي تحكمها .

المحور الثاني :

تحرير التجارة بين الدول الأعضاء Trade Liberalization والذي ورد في المادة 46 .

المحور الثالث :

المؤسسات التي سيتم الإبقاء عليها والموروثة عن الاتفاقية السابقة لها والخاصة بمنطقة التجارة التفضيلية كما وضحته المادة 174 .

المحور الرابع :

إقرار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favowred Natuon Treatment وجاء ذلك في المادة 156 وهو الأمر الذي يترتب عليه تفعيل التعاون الاقتصادي رتشجيعه بين الدول الأعضاء .

المحور الخامس :

التعهد بالتعاون النقدي وفقا للتفاهم المشترك بين الدول الأعضاء ، استمراراً لبرنامج التفاهم النقدي الذي تضمنته من قبل اتفاقية التجارة التفضيلية وقد ورد ذلك في المادة 72 .

المحور السادس :

اتفاق الدول الأعضاء في الكوميسا على ضرورة وضع تعريفة خارجية مشتركة في سياق المادة 45 .

المحور السابع :

النصوص الأخرى المتعلقة بعملية وضع القرارات والتنفيذ الملزم لسياسات وقرارات الكوميسا ومنها ما جاء بخصوص مجلس الوزراء ، والتي تتطلب الإجماع أو أغلبية الثلثين إذا لم يتسن الحصول على هذا الإجماع كما نصت المادتان 6 ، 9 . وكذلك ما ورد بخصوص سلطات المجلس المتعلقة بالقيام بوضع

التنظيمات وإصدار التعليمات واتخاذ القرارات وتقديم التوصيات وطرح الآراء كما جاء في المادة 10 ، وما يتعلق كذلك بمطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات والمستوى الوطني للإقرار والالتزام بالمسئوليات التي تفرضها الاتفاقية .

المحور الثامن :

كل من الفصل الخامس الخاص بمحكمة العدل ، والفصل الحادي والثلاثين المتعلق بالعقوبات إذا ما تم وضع ذلك موضع التنفيذ الفعلي .

المحور التاسع :

المعايير المطلوبة وفقاً للمادة 5 من أجل التحقيق الكامل والالتزام بالتنفيذ على المستوى الوطني لقرارات وتوجيهات ونظم الكوميسا .

رابعا - المبادئ التي تقوم عليها السوق الأفريقية المشتركة :

تقوم الكوميسا في سعيها إلى تحقيق أهدافها على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعتبر قواعد للسلوك تسير عليه الدول الأعضاء في تفاعلاتها مع بعضها البعض ويمكن استعراض أهم هذه المبادئ باختصار فيما يلي :

1 - **مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء :**

ويعتبر هذا المبدأ من القواعد الضرورية لنجاح أي تكتل اقتصادي ، حيث يبلور فلسفة قيام التكتل الاقتصادي في جملته ، ويرسخ بالتالي أهمية اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض ، وهو الطريق الصحيح نحو تعظيم المصالح والأهداف المشتركة للدول الأعضاء وهم في طريقهم نحو وضع أهداف الاتفاقية موضع التنفيذ . . فلا يمكن أن نتصور قيام تكامل اقتصادي فعال إلا بترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence بين الدول أعضاء التكتل .

2 - التضامن الجماعي بين الدول الأعضاء :

وهذا المبدأ هو المكمل لمبدأ الاعتماد المتبادل لتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة ، بل يتولد عن ذلك أيضا نوعاً من التضامنية بين الدول الأعضاء Solidarity فيما يتعلق بالحفاظ على مصالحهم وتحقيق أهدافهم المشتركة ، وبمعنى أدق أن تجمع تلك الدول وحدة المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بل والعسكرية أيضا، وبالتالي فإن ذلك يتطلب أن تسود روح العمل الجماعي بين الدول الأعضاء ، ويقترن بذلك ضرورة ترسيخ الاعتماد الجماعي المتبادل ؛ حيث إن الاعتماد المتبادل يعني العمل في إطار تكاملي والاستفادة من المعاملة التفضيلية المتبادلة وتبادل الخبرات وإعادة تخصيص الموارد بحيث يُخلق نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء وهو ما يؤدي إلي إحداث مزيد من التنمية للدول الأعضاء وتحسين مستويات المعيشة لشعوب هذه الدول .

ولعل هذا المبدأ يتطلب أيضا نوعاً من التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وذلك في محاولة للوصول إلى حد أدنى من التفاهم والتقارب وبما يساعد على التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذ التعاون والتكامل الاقتصادي في إطار الكوميسا ، ويرتبط بذلك أيضا ضرورة أن تتكامل برامج التنمية في دول الكوميسا بالصورة التي تُحدِث مزيداً من الاندماج الاقتصادي فيما بينها بحيث يساعد على تحقيق المصالح والأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء .

3 - عدم الاعتداء وترسيخ السلام والأمن بين الدول الأعضاء :

من منطلق أنه لا تنمية اقتصادية ولا تعاون وتكامل اقتصادي حقيقي إلا بإقرار مبدأ عدم الاعتداء وترسيخ السلام والأمن بين الدول الأعضاء فقد أقر هذا المبدأ في متن اتفاقية الكوميسا حيث يعتبر ذلك قاعدة أساسية لتفعيل

وتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة ، حيث إنه لو حدثت حالة أو أكثر من حالات الاعتداء بين الدول الأعضاء ، فإن ذلك كفيل بإيقاف أي جهود تكاملية ، بل تفسد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتفتح الطريق أمام المزيد من تفاقم الأزمات وهو ما يؤدي إلى التقويض لأي تجربة محتملة للتكامل الاقتصادي.

ولعل ترسيخ هذا المبدأ في حد ذاته في الاتفاقية يأتي في إطار أن دول الكوميسا تعاني من الصراعات والحزوب والاعتداءات ومنها ما جرى في الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات العظمى والصومال وفي السودان وبين إريتريا وأثيوبيا وغيرها ، وبالتالي فإن هذا المبدأ يحتاج التعامل معه قدراً من الواقعية حتي يمكن وضع الحلول المناسبة واستخدام الآليات الوقائية لتسوية مثل تلك المشكلات والصراعات ، ولما يتواءم وتوجهات الكوميسا كمعاهدة للتكامل والتعاون الاقتصادي تتطلب تحقيق نوع من السلام والاستقرار والأمن .

4 - **مبدأ حماية حقوق الإنسان الافريقي :**

ويستمد هذا المبدأ أصوله من خلال ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بحقوق الإنسان التي تحولت إلي الاتحاد الأفريقي في 9 يوليو 2002 ، حيث تضمن هذا الميثاق حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا ، مع الأخذ في الاعتبار أن ميثاق حقوق الإنسان الأفريقي يلتزم أيضا بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقد جاء هذا المبدأ في اتفاقية الكوميسا ليؤكد الإقرار والاعتراف بتلك الحقوق الواردة في كل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

5 - المشاركة الشعبية في التنمية والعدالة الاقتصادية :

لقد أقرت اتفاقية الكوميسا مبدأ المشاركة الشعبية في التنمية ومبدأ تحقيق العدالة الاقتصادية لأنها تشيع نوعاً من الاستقرار والدافعية داخل المجتمعات ، وهو ما يعطي انطباعاً بالثقة والمصداقية في مبادئها وأهدافها وتوجهاتها ، وبالتالي يكون هناك إقرار واعتراف بدور كل من الفرد والجماعة والدولة في البناء التنموي ، وهو ما يمكن أن تمتد آثاره وانعكاساته الإيجابية في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي المنشود لكل الدول الأعضاء في الكوميسا .

6 - التسوية السلمية للمنازعات والتعاون الفعال بين دول الجوار . وتشجيع الحفاظ على البيئة :

وينطوي هذا المبدأ على ثلاثة عناصر أساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية في منظمة الكوميسا وهذه العناصر هي :

6 / 1 - التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء :

وهذا المبدأ يتفق بصفة عامة مع توجهات الكوميسا التى تسعى إلى تشجيع وتقوية العلاقات وترسيخ أسس التعاون بين الدول الأعضاء على اعتبار أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ينطوي بالضرورة على التخلي عن الالتجاء إلى القوة في تسويتها ، أو الاعتداء بأي صورة من الصور على سلامة وسيادة أي دولة عضو أخرى وهو ما يعني إشاعة نوع من الاستقرار والأمن والسلام اللازمة لإحداث التنمية وتفعيل وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

6 / 2 - التعاون الفعال بين دول الجوار :

وينطبق هذا المفهوم على جميع أوجه التعاون المشروعة سواء كانت على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو العسكري أو الثقافي وهذه

الأوجه المختلفة للتعاون تنطوي على تعظيم المصالح المشتركة ، وتضمين نص الاتفاقية على كلمة الفعال يعني عدم الوقوف بالتعاون عند حد معين بل هو تعاون مفتوح بلا حدود .

3 / 6 - تشجيع الحفاظ على البيئة :

من منطلق اتفاق الدول الأعضاء على أن تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وإقامة السوق المشتركة بين أعضائها لا يجب أن يتم على أساس تدمير البيئة ، وإنما يجب أن يتم في إطار الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد لمواردها حتى تكون المنافع والفوائد الناجمة عن هذا التعاون أفضل في الظروف الحالية والمستقبلية .

ويتضح من التحليل السابق مدى تكامل العناصر الثلاثة ، ومدى ارتباطها الوثيق بمعدلات التنمية الاقتصادية التي يجب التعامل معها من منظور شامل وفقا للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في مجموعها والتوظيف الفعال للعلاقات بين الدول الأعضاء وتعظيم المصالح المشتركة لتلك الدول .

خامسا - أهداف السوق الأفريقية المشتركة :

حددت الاتفاقية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) عدداً من الأهداف التي تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في مجموعة الكوميسا ومحاولة القضاء على مواطن الخلل الهيكلية والمؤسسية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي .

وفي هذا الإطار نجد أن اتفاقية الكوميسا تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة وتحدد في نفس الوقت الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ،

ومن ثم فمن الضروري أن نستعرض أولاً الأهداف العامة لاتفاقية الكوميسا ثم نتلوها بعرض أهم الوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها على النحو التالي :

1 - الأهداف العامة للكوميسا :

حيث تشير نصوص اتفاقية الكوميسا في المادة الثالثة لها إلى ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 / 1 – إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في عام 2000 والتوصل إلى اتحاد جمركي بحلول عام 2004 ثم إقامة سوق أفريقية مشتركة بحلول بحلول عام 2028 .

1 / 2 – التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة ، خاصة في مجالات التجارة ، الزراعة ، الجمارك ، الري ، الصناعة ، الطاقة ، البنية الأساسية ، النقل والمواصلات ، الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التعاون المالي والنقدي .

1 / 3 – تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية .

ويعني ذلك تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تنمية أكثر توازنا وانسجاما لهياكل الإنتاج والتسويق .

1 / 4 – تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة خاصة في مجالات الصناعة ، الطاقة، الزراعة ، النقل والمواصلات ، الاتصالات ، التجارة ، النواحي المالية والنقدية ، الموارد الطبيعية والبيئية ، وتنمية دور المرأة والثروات البشرية ، والمجالات الاجتماعية والثقافية ؛ وذلك بهدف رفع مستوى أفراد كل شعوب الدول الأعضاء وتدعيم الروابط فيما بينها .

1 / 5 – إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها علي أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا .

1 / 6 – التعاون في خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي وعبر الحدود ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعني ذلك من كفالة حرية حركة رأس المال والاستثمار دون عوائق أو قيود تحد من تدفقه إلى الدول الأعضاء في الكوميسا .

1 / 7 – تنمية وتطوير العلوم والتكنولوچيا ، بما في ذلك من دعم للبحث العلمي ومواءمة للعلم والتكنولوچيا من أجل التنمية .

1 / 8 – التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الأفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية .

1 / 9 – الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية التي تحولت في 9 يوليو 2002 إلى الاتحاد الأفريقي ، وذلك عن طريق وسائل عديدة من أهمها :

1 / 9 / 1 – وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي يمكن بها المنافسة في السوق المشتركة .

1 / 9 / 2 – وضع تعريفة جمركية موحدة تمهيدا لإنشاء اتحاد جمركي للدول الأعضاء ، وتبسيط الإجراءات والمستندات ، والحد من القيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء .

1 / 9 / 3 – التعاون في مجال السياسة والبيئة وحماية الحياة الطبيعية ، والعمل على تنمية الجهود المشتركة في هذه المجالات .

1 / 9 / 4 – توفير السبل الكفيلة بتنمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء .

1/9/5 - وضع قواعد للمنافسة المشروعة بين الدول الأعضاء .

1/9/6 - التعاون في مجال المعلومات وتوحيد الجهود في هذا الشأن .

1/10 - الإنشاء التدريجي « لاتحاد مدفوعات » ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة .

2 - **الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الكوميسا :**

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابق تحليلها ، فقد أشارت اتفاقية الكوميسا إلى مجموعة من الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف لعل من أهمها :

2/1 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقامة اتحاد جمركي ، وإلغاء كافة القيود التي يمكن أن تعوق التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء ، وتكوين هيكل تعريفة جمركية مشتركة موحدة تجاه الواردات من غير الدول الأعضاء والتعاون في مجال الإجراءات والأنشطة الجمركية .

2/2 - تبسيط الإجراءات التجارية وتنسيق الوثائق الخاصة بها ، ووضع الشروط التي تنظم عملية إعادة تصدير السلع من الدول الداخلة في نطاق السوق المشتركة .

2/3 - وضع قواعد للمنشأ فيما يتعلق بالمنتجات التي يكون منشؤها الدول الأعضاء في الكوميسا .

2/4 - تعزيز التعاون في مجالات النقل والاتصالات لتسهيل النشاط التجاري والخدمات وانتقال العمالة والأفراد .

2/5 - وضع النظم الكفيلة بتسهيل تجارة الترانزيت فيما بين الدول الأعضاء في الكوميسا .

2/6 - تحسين هياكل الإنتاج والتصنيع لإيجاد أنواع من السلع والخدمات ذات جودة عالية تكون لها القدرة على المنافسة في السوق المشتركة .

7 / 2 - توفير المناخ المناسب لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والتعاون في نطاق السوق المشتركة وتوفير مناخ مستقر وآمن للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي .

8 / 2 - اعتماد ترتيبات مشتركة للتأشيرات تتيح حرية انتقال الأفراد ، وحق تأسيس الشركات والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .

9 / 2 - السعي تدريجيا لجعل العملات الخاصة بالدول الأعضاء ، قابلة للتحويل ، وإيجاد اتحاد مدفوعات كأساس لإقامة اتحاد نقدي وعملة موحدة لدول السوق المشتركة .

10 / 2 - إزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال رءوس الأموال والخدمات والعمل والأفراد وحق التوطين بالنسبة للمستثمرين والإقامة في السوق المشتركة .

11 / 2 - تعميق التعاون في مجال التنمية الزراعية ووضع سياسات زراعية مشتركة للدول الأعضاء .

12 / 2 - التوسع في النشاط الزراعي وتفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية ، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة مجال التكامل ووضع آليات التعاون في تصدير السلع الزراعية وزيادة معدلات التنمية الريفية .

13 / 2 - دفع عجلة التنمية للدول الأقل نمواً وتطوراً من خلال تنفيذ برامج مشروعات خاصة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية .

14 / 2 - تشجيع التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياحية .

15 / 2 - التعاون في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة والبيئة .

سادسا - الخصائص الاقتصادية لدول الكوميسا :

تكشف الخصائص الاقتصادية لدول الكوميسا عن أنها تتسم - كغيرها من دول القارة الأفريقية - بمحدودية الإنتاج وعدم تنوعه ، وغالبيتها تعتمد على تصدير المواد الأولية حيث تستورد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية ، وهذا أدى إلى الكشف عن الخصائص التالية :

1 - وجود عجز مزمن وهيكلي في موازين مدفوعات هذه الدول .

2 - البعض يعاني من عجز دائم في الميزان التجاري والذي يسبب خللاً واضحاً في ميزان المدفوعات لتلك الدول .

3 - ارتفاع حجم المديونية الخارجية بكل خطورتها وآثارها .

4 - إن أكثر من نصف هذه الدول تعد من الدول الأكثر فقراً في العالم .

5 - انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من هذه الدول .

6 - وجود حالة من التضخم الجامح في عدد كبير من هذه الدول .

7 - الافتقار في معظمها إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد القومي في هذه الدول .

8 - ارتباط اقتصاديات بعض هذه الدول بالشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقوميات التي تمتلكها الدولة الأم ، كما أن البعض عنها ينخرط في دائرة نفوذ سياسي خارجي مثل مجموعة الدول الفرانكفونية ودول الكومنولث.

9 - يعتمد العديد من الدول على سياسة المحصول الواحد (كالفول السوداني ، الكاكاو ، البن ، المطاط) .

10 - الاستقرار على أساليب محدودة في البيع ، فهناك أسلوبان رئيسيان يتم البيع على أساسيهما .

11 - وجود نظام البوردات في المناطق التي كانت في الأصل مستعمرات إنجليزية كهيئة تسويق الكاكاو ، وهيئة تسويق البن .

12 - وجود نظام المؤسسات في المناطق التي كانت في الأصل مستعمرات فرنسية من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية الكبرى في الدول المنتجة .

سابعا - العقبات التي تواجه الكوميسا :

تواجه الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها ، العديد من العقبات التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بوسائل ومداخل العلاج اللازمة لتقليل آثارها السلبية على الكوميسا كتكتل اقتصادي يحتاج إلى توفير كل مقومات النجاح والاستمرار ، ولعل من أهم هذه العقبات ما يلي :

1 - تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية فيما قد يولد الخلافات والانقسامات بين أعضاء التكتل .

2 - يرتبط نجاح الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء وبمدى التزامها بالتوجه نحو التنمية وإزالة معوقات الاستثمار ، وهنا توجد أحد المعوقات الهامة أمام الكوميسا حيث تبرز مشكلة المنازعات الحدودية بين بعض أعضاء التجمع مثل النزاع الصومالي مع كل من إثيوبيا وكينيا ، ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا ، بالإضافة إلى النزاع الحدودي بين مالاوي وتنزانيا ، وبين مالاوي وزامبيا ، وبين إثيوبيا وإريتريا ويزيد من تعقد المشكلة النزاعات والحروب الأهلية داخل بعض دول الكوميسا مثل الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية والمشكلة بين شمال السودان وجنوبه .

3 - ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من أجل مصالحها الخاصة .

4 - إن مناخ الاستثمار في دول الكوميسا في معظمه غير جاذب للاستثمار الأجنبي ، حيث تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة الانكتاد إلى أن نصيب قارة أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بلغ 5 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، و 1.3 % فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشرة في العام ، ويبلغ نصيب الفرد في قارة أفريقيا من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر ، ما يزيد عن 10 دولارات مقارنة بحوالي 110 دولارات كمتوسط عالمي لنصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

وتحصل مصر ونيجيريا على ثلث الاستثمار الأجنبي في أفريقيا بينما يتركز أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في قطاع الصناعة.

5 - سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي حيث يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أكبر من تلك التي تحققها كل دولة من دول التكتل إذا بقيت خارج التكتل .

6 - قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل ، ويبدأ عادة من تقاعس الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا .

7 - تعاني معظم دول التكتل الاقتصادي للكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعوق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات ، ومشاكل النقل والأسعار والتفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وندرة العملات الأجنبية الحرة المطلوبة لتغطية نفقات الاستيراد وغيرها .

الفصل الثاني

الإطار المؤسسي للسوق الأفريقية المشتركة وعلاقتها بالاتحاد الأفريقي

الفصل الثاني

الإطار المؤسسي للسوق الأفريقية المشتركة وعلاقتها بالاتحاد الأفريقي

بعد التعرف على السوق الأفريقية المشتركة المعروفة باسم الكوميسا Comesa ومبادئها وأهدافها المختلفة يصبح من الضروري تخصيص هذا الفصل للتعرف على الإطار المؤسسي لمنظمة الكوميسا كمنظمة إقليمية اقتصادية أفريقية لها مؤسساتها ولها نظام عضوية يحتاج للتعرف عليه وعلى آليات عمل تلك المؤسسات ، بل هي منظمة لها علاقتها سواء بالتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى ، أو الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية عندما أعلن عن إنشائه في 9 يوليو 2002 في ديربان بجنوب أفريقيا .

وكل هذه الجوانب المؤسسية يمكن التعامل معها من خلال التحليل التالي :

أولا - مؤسسات السوق الأفريقية المشتركة :

تعتمد الكوميسا على مجموعة من المؤسسات والأجهزة التي تعمل على تحقيق أهدافها وتسيير عملها في المسيرة التكاملية نحو تحقيق هذه الأهداف ، وقد أشارت المادة (7) من اتفاقية الكوميسا لتلك المؤسسات والأجهزة العاملة بها وحددتها فيما يسمى « السلطة - المجلس - المحكمة - لجنة محافظي البنوك المركزية - ثم اللجنة الجومية - اللجان الفنية - السكرتارية - اللجنة الاستشارية، على أن تباشر تلك الأجهزة عملها وأن تتصرف في حدود السلطات الممنوحة لها في ظل اتفاقية الكوميسا .

وفيما يلي إلقاء الضوء على تلك المؤسسات والأجهزة بشئ من الاختصار على النحو التالي :

1 - **السلطة** Authority :

وهي أعلى جهاز رئاسي في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا Comesa ويتكون من رؤساء الدول أو الحكومات للدول الأعضاء ، ويجتمع جهاز السلطة مرة كل سنة ويمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية له عند الطلب من أية دولة عضو فيه ، شريطة أن يكون ذلك الطلب مدعوماً من ثلث أعضائه ويتخذ قراراته بالإجماع .

وتختص السلطة بوضع السياسة العامة للسوق والرقابة على أدائها ووظائفها التنفيذية وأهدافها ومبادئها ، ووفقا لأحكام اتفاقية الكوميسا تكون قرارات وتوجيهات السلطة ملزمة للدول الأعضاء ولجميع أجهزة السوق الأخرى بخلاف محكمة العدل الأفريقية ، ويبدأ سريانها من وقت تسلمها أو التاريخ الذي ينص عليه في تلك التعليمات والقرارات .

2 - **المجلس الوزاري** The Couneil of Ministers :

ويتكون هذا الجهاز في الكوميسا من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالسوق ويعتبر ثاني أعلى جهاز لرسم سياسات الكوميسا ويجتمع مرة في السنة قبل انعقاد اجتماع السلطة مباشرة ، أما الاجتماعات غير العادية له فيمكن أن تنعقد بناء على طلب دولة عضو بشرط أن يؤيد هذا الطلب ثلث الأعضاء على الأقل ، وقرارات المجلس الوزاري تتخذ بالإجماع ، وفي حالة عدم إمكانية حدوث ذلك تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويعتبر المجلس الوزاري هو المسئول عن مراقبة وحسن سير أعمال السوق المشتركة وتطويرها وفقاً لأحكام اتفاقية الكوميسا ، وفي هذا الإطار يتمتع

المجلس بصلاحية رفع توصيات للسلطة وإصدار توجيهات وقرارات للأجهزة الأخرى الأدنى بخلاف محكمة العدل طلباً لرأيها الاستشاري في قضية أو مسألة معينة ، كما أن المجلس له صلاحية نظر ميزانية كل من سكرتارية السوق ومحكمة العدل وإقرارهما ، وتلتزم جميع الدول بالقواعد الصادرة عن المجلس ، وتتمتع قرارات المجلس بالصفة الإلزامية بينما لا تتمتع أراؤه وتوصياته بهذه الصفة .

وتنص اتفاقية الكوميسا على ضرورة قيام المجلس بتثبيت القواعد والقرارات الصادرة عنه ، وتنشر القواعد في الجريدة الرسمية للسوق المشتركة ، وتدخل حيز التنفيذ من تاريخ نشرها أو في تاريخ لاحق حسبما تنص عليه القواعد . وفي كل الأحوال تعتبر من المهام الرئيسية للمجلس الوزاري ، إعداد التنظيمات وإصدار القواعد واتخاذ القرارات وتقديم التوصيات والأراء في إطار أحكام اتفاقية الكوميسا .

3 - **محكمة العدل** Court Justice :

نصت اتفاقية الكوميسا في المادة 7 ، والمواد من 19 إلى 44 على إنشاء محكمة للعدل لضمان الالتزام بأحكام الاتفاقية عند تطبيق وتفسير نصوصها .

وتتكون محكمة العدل ، من سبعة من القضاه الذين يجري تعيينهم من جانب جهاز السلطة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم ليكون رئيسا لتلك المحكمة ، ويتم اختيار قضاة المحكمة من بين الأشخاص المستقلين غير المتحيزين بعد استيفاء الشروط المطلوبة كمحلفين مشهود لهم بالكفاءة ، وبشرط ألا يكون هناك اثنان أو أكثر من القضاه في أي وقت من رعايا دولة عضو واحدة .

ويتولى رئيس المحكمة منصبه لفترة خمس سنوات ويمكن إعادة تعيينه لفترة أخرى، ولا يجوز إقالة رئيس المحكمة أو أحد القضاه إلا بواسطة السلطة إما

لسوء السلوك الثابت أو لعدم المقدرة على أداء وظائفه بسبب العجز الذهني أو البدني أو بسبب أي اعتبار آخر يبرر ذلك .

وتختص المحكمة بنظر المسائل المحالة إليها من قبل أية دولة عضو أو السكرتير العام للسوق بضوابط معينة ، ويمكن للدولة العضو أن تحيل المسائل المتعلقة بعدم تنفيذ دولة أخرى التزاما وفقا لاتفاقية الكوميسا إلي المحكمة أو اللجوء إلى المحكمة طلباً لحكمها في مدى مشروعية أي عمل أو قاعدة أو توجيه أو قرار صادر عن المجلس الوزاري ، وما إذا كان يشكل انتهاكا لأحكام الاتفاقية أو أي مبدأ قانوني يتعلق بتطبيق أحكامها .

وتتمتع المحكمة بولاية قضائية حتى يتسنى لها الفصل في كافة الأمور التي تحال إليها طبقاً لاتفاقية الكوميسا والفصل في مشروعية أي عمل أو نظام أو لائحة أو قرار يتخذه المجلس الوزاري ، في حالة اعتبار أن هذا العمل مجحفا أو غير قانوني أو يشكل مخالفة لأحكام الاتفاقية أو أي حكم من أحكام القانون يتعلق بالتطبيق أو يرقى إلى كونه إساءة للمعاملة أو إساءة لاستخدام السلطة .

وتفصل محكمة العدل في الحالات المقدمة من جانب الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين في دولة عضو ، للفصل في مدى قانونية أي تصرف أو أية نظم أو لائحة أو قرار للمجلس أو لدولة عضو على أساس كون ذلك غير قانوني أو يمثل مخالفة لشروط اتفاقية الكوميسا .

بل تصل الولاية القضائية لمحكمة العدل إلى مطالب موظفي الكوميسا والأطراف الداخلة في الكوميسا أو مؤسساتها ، حيث تتوافر لدى المحكمة الأحكام القضائية لسماع النزاعات التي تنشأ بين الكوميسا وموظفيها والتي تنشأ عن تطبيق وتفسير قواعد الموظفين وتنظيمات السكرتارية أو شروط وأحوال توظف موظفيها وكذلك حسم الدعاوي المقدمة من أي شخص ضد

الكوميسا أو مؤسساتها عن أعمال مستخدميها أو موظفيها لدى أداء واجباتهم الوظيفية .

وتمتد الولاية القضائية أيضا لمحكمة العدل بالكوميسا على المحاكم الوطنية في القضايا والمسائل والنزاعات التي تكون الكوميسا طرفاً فيها وتكون القرارات الصادرة عن المحكمة حول تفسير أحكام اتفاقية الكوميسا لها الأسبقية على القرارات الصادرة عن المحاكم الوطنية .

4 - لجنة محافظي *البنوك* المركزية :

The Committer of the Governors of the Central Banks :

وتتكون هذه اللجنة من محافظي السلطات النقدية في الدول الأعضاء وتختص بتطوير البرامج والخطط في مجالات التعاون النقدي والمالي وضمان تنفيذ هذه البرامج وفقاً لأحكام الفصل العاشر من اتفاقية الكوميسا .

بالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة بمراجعة التقارير والتوصيات التي تصدر عن اللجنة الفنية في المسائل المالية والقانونية ، مع تقديم تقارير وتوصيات لابد للمجلس الوزاري تتعلق بتنفيذ برنامج التعاون النقدي والمالي ، مع القيام بما يوكل إليها من مهام أخرى وفقاً لاتفاقية الكوميسا .

5 - *اللجنة الحكومية* The Inter Governmental Committee :

وتتكون هذه اللجنة من كبار المسئولين من الدول الأعضاء سواء السكرتيرين الدائمين أو الرئيسيين حسبما تعينهم كل دولة عضو وهي تجتمع مرة كل سنة ، وتكون هذه اللجنة مسئولة عن تطوير البرامج والخطط في جميع مجالات العمل وقطاعات التعاون باستثناء قطاع النقد والمال ، وتختص هذه اللجنة أيضا بمراقبة ومراجعة وضمان سير أعمال السوق المشتركة وتنميتها وفقاً لأحكام اتفاقية الكوميسا ، وعليها تحقيقا لذلك طلب لجنة فنية لفحص أي

موضوع معين ، على أن تقدم من حين لآخر ، بعض التقارير والتوصيات للمجلس الوزاري .

6 - **اللجان الفنية** The Technical Committees :

وتتكون هذه اللجان من ممثلين عن الدول الأعضاء يتم تعيينهم لهذا الغرض وتصل عدد هذه اللجان إلى حوالى 12 لجنة هي لجنة الشئون الإدارية والميزانية ، ولجنة الزراعة ، ولجنة أنظمة المعلومات الشاملة ، ولجنة الطاقة ، ولجنة المشتريات المالية والنقدية ، ولجنة العمل والموارد البشرية والشئون الاجتماعية والثقافية ، ولجنة الشئون القانونية ، ولجنة الموارد الطبيعية والبيئية ولجنة السياحة والحياة البرية ، ولجنة التجارة والجمارك ، ولجنة النقل والمواصلات وتجتمع تلك اللجان الفنية مرات متعددة كلما كان ذلك لازما لإتمام مهامها .

وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج شامل ووضع جدول زمني بأولويات البرامج التي تخدم قطاعاتها وأن تشرف وتقوم بالمراجعة الدائمة على تنفيذ برامج التعاون الخاصة بقطاعاتها .

7 - **سكرتارية السوق** The Secretarial :

ويكون رئيس سكرتارية السوق سكرتير عام الكوميسا الذي يتم تعيينه بواسطة جهاز السلطة ليخدم في هذه الوظيفة لفترة خمس سنوات ويكون قابلاً لإعادة تعيينه لفترة خمس سنوات أخرى ، ويكون إلى جانب السكرتير العام اثنان من مساعدي السكرتير العام يجري تعيينهم بواسطة جهاز السلطة ، وكذلك الأمر بالنسبة للموظفين الآخرين بالسكرتارية طبقا لما يقرره المجلس .

ويلاحظ أن السكرتير العام ومساعديه وكافة الموظفين بسكرتارية الكوميسا لا يتلقون تعليمات من أي دولة عضو ولا من أي سلطة خارجية أخرى عن الكوميسا ، ومن ناحية أخرى تتعهد كل دولة عضو باحترام الشخصية

الدولية للمسئوليات الملقاة على عاتق السكرتير العام ومساعديه والموظفين الآخرين في السكرتارية ، وألا تسعى إلى ممارسة الضغوط أو التأثير عليهم للتخلي عن مسئوليتهم . كما تتفق الدول الأعضاء على التعاون مع السكرتير العام وتساعده على أداء مهامه وتتفق على وجه الخصوص على تقديم أية معلومات تكون مطلوبة .

ويكون السكرتير العام للكوميسا الموظف التنفيذي الأول في الكوميسا ويمثلها في ممارسة شخصيتها القانونية ، بالإضافة إلى ذلك يقوم السكرتير العام بمساعدة وخدمة أجهزة السوق المشتركة في أداء مهامها كما يعمل بصفته سكرتيراً لجهازي السلطة والمجلس الوزاري . ويقدم التقارير بالتشاور مع اللجان الحكومية ويكون مسئولاً عن الإدارة والموارد المالية للكوميسا ، ويفحص بصفة مستمرة أداء الكوميسا لمهامها وله أن يتصرف تجاه أي أمر معين يبدو أنه يستحق الفحص ، سواء كان ذلك بمبادرة منه أو بناء على طلب من دولة عضو إذا كان هناك ما يستدعي ذلك ، ويعد تقريراً بالنتيجة التي أسفر عنها الفحص إلى الدولة العضو أو الجهاز المختص من أجهزة الكوميسا .

8 - **اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى :**

وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء حسبما تقرره قواعد ونظم وإجراءات العمل ، ويمكن أن يكون الممثلون مصحوبين بنوعية من الخبراء والمستشارين الذين قد ترى اللجنة ضرورة توافرهم لأداء مهامها بكفاءة ، وتشكيل اللجنة ينبغي تقريره في أول اجتماع يعقده السكرتير العام لهذا الغرض وتجتمع اللجنة في مرات متعددة كلما كان ذلك ضروريا لتحقيق الأداء الصحيح لمهامها وتقوم بتقرير لوائحها وإجراءاتها .

ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة الاستشارية أنها تعد همزة وصل بين مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى وبقية أجهزة الكوميسا ، وبالتالي فإن هذه اللجنة مسئولة عن ضمان أن تؤخذ مصالح جماعة رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى في الكوميسا بعين الاعتبار من جانب أجهزتها . كما أنها تكون مسئولة عن تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص ، وأن تقوم بالتشاور وتلقي التقارير من جماعات المصالح الأخرى ، وأن تشارك في اجتماعات اللجان الفنية ويمكنها إعداد التوصيات للجنة الحكومية .

9 - المؤسسات الأخرى التابعة للكوميسا :

هناك عدد من المؤسسات الأخرى التابعة للكوميسا أنشئت إلى جانب أجهزة السوق المشتركة المنصوص عليها في المادة (7) من اتفاقية الكوميسا وهي تعتبر أجهزة معاونة في تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء ، مثل بنك التجارة والتنمية للكوميسا ، وغرفة المقاصة ، ومعهد الجلود والمنتجات الجلدية وشركة إعادة التأمين ومركز تنمية التعاون ورابطة البنوك التجارية ومركز التحكيم التجاري وغيرها .

ويلاحظ أن هذه الأجهزة معظمها من ميراث منطقة التجارة التفضيلية P. T. A التي كانت أساس قيام الكوميسا إلا أن كل مؤسسة من تلك المؤسسات سوف تأخذ في اعتبارها لدى تنفيذها لأحكام اتفاقيتها أهداف وسياسات وبرامج أنشطة الكوميسا ، على أن يقوم السكرتير العام بالحفاظ على علاقات العمل مع هذه المؤسسات ، وأن يراعى ترتيبات التعاون فيما بينها وبين السوق المشتركة وبما يتفق وتنفيذ أحكام الاتفاقية ، وعلى أن تقوم كل مؤسسة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس حول أنشطتها وللمجلس إبداء رأيه في ذلك .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك المؤسسات الأخرى للكوميسا :

9 / 1 - **بنك التجارة والتنمية للكوميسا :**

ومقره نيروبي بكينيا ، وقد بدأ عمله في يناير 1986 في ظل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ، ويهدف البنك إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وتنمية التجارة فيما بينها ، ويقوم بتمويل المشروعات بالقطاعين العام والخاص ، ويعطي البنك أولوية لإقراض المشروعات الإقليمية التي تخدم أكثر من دولة من دول الكوميسا .

ويسعى البنك إلى إصدار عملة موحدة بحلول عام 2020 ، وقد وصل عدد أعضاء « بنك الكوميسا » حتى عام 2000 إلى سبعة عشر عضواً من بينهم مصر ، التي تقدمت بطلب رسمي لانضمامها لعضوية بنك الكوميسا خلال اجتماعات البنك السنوية في بوجمبورا في 19 يونيو عام 1999 ، وقد وافق مجلس الشعب المصري على انضمام مصر لميثاق بنك الكوميسا في 23 ديسمبر عام 1999 .

9 / 2 - **غرفة المقاصة للكوميسا :**

ومقرها هراري بزيمبابوي وقد أنشئت عام 1995 ، وقد تم اتخاذ عدة قرارات لجعل بيت المقاصة ؛ أي غرفة المقاصة ، أكثر استجابة للاحتياجات الحالية للدول الأعضاء ، خصوصاً للقطاع الخاص بما في ذلك إدخال « دولار الكوميسا » ليحل محل UAPTA باعتباره الوحدة الحسابية الجديدة لبيت المقاصة ، وإلى أن يتم إنشاء « بنك السوق المشتركة » تتم جميع المدفوعات داخل السوق من خلال غرفة المقاصة عن طريق الوحدة الحسابية الجديدة « الاسكوا » التي تعادل في قيمتها وحدة صندوق النقد الدولي المعروفة بوحدات السحب الخاصة ، ويمكن أن تتم المدفوعات بأية وحدة أخرى يختارها المجلس الوزاري .

9 / 3 - معهد الجلود والمنتجات الجلدية :

ومقره أثيوبيا ويهتم بتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية لدول الكوميسا .

9 / 4 - شركة إعادة التأمين :

أنشئت عام 1992 ومقرها نيروبي بكينيا ، وقد استطاعت أن تحقق قدراً مناسباً من أعمال التأمين الإقليمي ، وهي تقوم حاليا بعمليات تجارية في نحو تسع عشرة دولة .

9 / 5 - مركز تنمية المعادن :

وهو مركز لتنمية المعادن يخدم الدول الأعضاء في الكوميسا .

9 / 6 - رابطة البنوك التجارية :

ومقرها هراري بزيمبابوي وقد أنشئت في نوفمبر عام 1987 ، وتهدف إلى تبادل المعلومات البنكية وحل المشكلات بين بنوك دول الكوميسا .

9 / 7 - مركز التحكيم التجاري :

ويتولى عمليات التحكيم التجاري لدول الكوميسا .

9 / 8 - الاتحاد الفيدرالي للمؤسسات الوطنية للمرأة في التجارة :

وهو يهتم بدور المرأة في التجارة بين دول الكوميسا ، وكيفية تنمية هذا الدور ، وزيادة وعي المرأة بموضوعات الأعمال ، وخلق بيئة مؤهلة للمشاركة الفعالة للمرأة في التجارة .

9 / 9 - مركز كوميسا للنقل البري :

ويهتم بكل ما يتعلق بالنقل البري بين دول الكوميسا .

9 / 10 - **الاتحاد الفيدرالي لغرف التجارة :**

وهو اتحاد إقليمي يضم غرف التجارة والصناعة بدول الكوميسا ويعمل على تفعيل التعاون بين غرف التجارة والصناعة للدول الأعضاء .

9 / 11 - **مركز كوميسا للترويج الاستثماري :**

ويعمل على الترويج لفرص ومجالات الاستثمار في دول الكوميسا .

9 / 12 - **مؤسسة كوميسا لصناعة الدواء :**

وهي تهتم بصناعة الدواء بدول الكوميسا ، وقد طلبت مصر تسهيل الانضمام إليها خلال القمة الرابعة للكوميسا .

9 / 13 - **هيئة المعارض التجارية :**

وتهتم بتنظيم المعارض التجارية لدول الكوميسا .

9 / 14 - **شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للكوميسا :**

وقد أنشئت عام 1999 لتنمية التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لدول الكوميسا .

ثانيا - العضوية وقواعد المنشأ :

تعتبر العضوية في منظمة الكوميسا وقواعد المنشأ مكونين رئيسيين مؤثرين على الإطار المؤسسي للسوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ، وبالتالي يصبح من الضروري إلقاء الضوء على كل مكون وذلك على النحو التالي :

1 - **العضوية في الكوميسا وإجراءاتها وعوارضها :**

تنطوي مسألة العضوية في الكوميسا على العديد من الجوانب لعل من أهمها :

1 / 1 - أنواع العضوية بالكوميسا :

تشير نصوص اتفاقية الكوميسا بداية من المادة الأولى لها إلى أن هناك نوعين من العضوية بالكوميسا يمكن إيضاحهما كما يلي :

1 / 1 / 1 - العضوية الأصلية :

ويمكن أن يطلق عليها الأعضاء المؤسسون أيضا ، حيث تندرج تحتها جميع الدول المؤسسة للكوميسا منذ بداية نشأتها ، وهي مجموعة الدول التي كانت أعضاء في منظمة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا وهي : أنجولا ، بوروندي ، جزر القمر ، چيبوتي ، إريتريا ، إثيوبيا، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، رواندا ، سيشيل ، الصومال ، السودان ، سوازيلاند ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي .

2 / 1 / 1 - العضوية بالانضمام:

وهي العضوية التي يمكن أن نطلق عليها العضوية المشروطة ، وهي تنطبق على الدول التي لم تشارك في تأسيس الكوميسا ، ولم تكن عضواً في منطقة التجارة التفضيلية ، ولكنها تنتمي إلى كل من شرقي وجنوبي أفريقيا ويستلزم لعضويتها استيفاء الشروط التي تقررها السلطة المختصة في الكوميسا ، وقد تم تحديد دولتين على وجه التحديد ينطبق عليهما هذا النوع من العضوية وهما جمهورية بتسوانا وجمهورية جنوب أفريقيا.

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن ميثاق منظمة الكوميسا ، لم يشر إلى إمكانية مشاركة دول من خارج منطقتي شرقي وجنوبي أفريقيا ، ولا من خارج منطقة التجارة التفضيلية للدخول في عضوية الكوميسا ، وإن كان قد سمح بعضوية كل من الكونغو الديمقراطية وجمهورية مصر العربية ، وتجدر الإشارة إلى أن القمة الثالثة للكوميسا كانت قد أقرت في 29 يونيو 1998 تعديلات على

نص المادة الأولى من الاتفاقية في الفقرة الرابعة لها ، لتسمح بقبول دولة عضو في السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا من هذه الدول بحيث تكون جاراً مباشراً لدولة عضو ، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني لانضمام مصر للكوميسا .

1 / 2 - **الإجراءات بالعضوية :**

حيث يتضح من نصوص اتفاقية الكوميسا أن هناك نوعين من الإجراءات هما :

1 / 2 / 1 - **الإجراءات التنظيمية :**

وتشمل التوقيع والتصديق على الاتفاقية ، حيث كان من الضروري على كل دولة عضو أن تقوم بالتوقيع والتصديق عليها حتى يتم السريان الفعلي لعضويتها ، ولكي يتم السريان الفعلي للاتفاقية ، فقد اشترط التوقيع والتصديق على الاتفاقية من جانب إحدى عشرة دولة .

ومن ناحية أخرى تشمل الإجراءات التنظيمية ، الإيداع للاتفاقية وكافة الأوراق الرسمية الخاصة بالتصديق أو الانضمام لدى السكرتير العام الذي يرسل صوراً طبق الأصل معتمدة من الاتفاقية لكافة الدول الأعضاء وإخطار الدول الأعضاء بتواريخ إيداع الأوراق الرسمية للتصديق والانضمام ، على أن يبدأ السريان الفعلي للاتفاقية بالنسبة لكل دولة منضمة في التاريخ الذي تودع فيه أوراق الانضمام الرسمية .

1 / 2 / 2 - **الإجراءات الوظيفية :**

حيث تنطوي على التزام الدول الأعضاء في الكوميسا بالقيام بالإجراءات التالية :

1/2/2/1 - التزام كل دولة بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي أفريقيا ، وذلك على كافة أنواع السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء وهي :

- 60 % ، في أول أكتوبر 1993 .
- 70 % ، في أول أكتوبر 1994 .
- 80 % ، في أول أكتوبر 1996 .
- 90 % ، في أول أكتوبر 1998 .
- 100 % ، في أول أكتوبر 2000 .

2/2/2/1 - إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات عن الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام إلى الكوميسا .

3/2/2/1 - الوصول إلى إقامة الاتحاد الجمركي للكوميسا ، وبالتالي تكوين تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء .

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات ، فقد اشتملت اتفاقية الكوميسا على مجموعتين من التعهدات والالتزامات :

المجموعة الأولى :

يطلق عليها : التعهدات المحددة ، والتي تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بالقيام بتنفيذها لضمان تشجيع تحقيق الأغراض والأهداف الخاصة بالسوق المشتركة ، وذلك في مجال تحرير التجارة والتعاون الجمركي ، وفيما يتعلق بمجالات النقل والاتصالات وفي مجال الصناعة والطاقة وفي مجال النقد والتمويل ، وفي مجال الزراعة ، وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تتعلق في مجموعها بطبيعة السياسات والبرامج والوسائل المختلفة التي

تيسر وتشجع التعامل بين الدول الأعضاء في تلك المجالات ، وبما يساعد في النهاية على تحقيق الأهداف المختلفة لاتفاقية الكوميسا .

المجموعة الثانية :

ويطلق عليها : التعهدات العامة ، وهي تلك التعهدات التي ترتبط أساساً بإلزام الدول الأعضاء ببذل الجهود فيما يتعلق بتخطيط وتوجيه السياسات الإنمائية للدول الأعضاء ، واتخاذ كل دولة الإجراءات والخطوات المرتبطة بضمان إصدار القوانين والتشريعات اللازمة وكذلك الدول الأعضاء بتنظيم وتنسيق علاقاتها مع سكرتارية الكوميسا وسكرتيرها العام ، وأيضا التزام تلك الدول بمنح الكوميسا المزايا العالمية داخل أراضيها .

هذا بالإضافة إلى التعهدات الدولية أي الإسهامات السنوية لكل عضو والتي يحددها مجلس وزراء الكوميسا قبل سنة مالية .

1 / 3 - عوارض العضوية :

وقد ركزت اتفاقية الكوميسا على ثلاثة أنواع من العوارض الخاصة بالعضوية وهي :

1 / 3 / 1 - تعليق العضوية :

وتعليق العضوية ، لا يعني عدم استمرار الدولة العضو في أداء التزاماتها الرئيسية أثناء فترة التعليق ، بل يعني استمرارها في الوفاء بالتزاماتها ، إلا أن تعليق العضوية يعني عدم حق الدول المعلق عضويتها في ممارسة أي من حقوقها أو امتيازاتها المرتبطة بعضويتها بالكوميسا ، وعلى سبيل المثال فإن تأخرت الدولة العضو لأكثر من عامين عن تسديد إسهاماتها المالية المستحقة عليها لأسباب أخرى بخلاف ما تسببه الكوارث العامة أو الكوارث الطبيعية أو ظروف استثنائية تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصادياتها ، فهذه الدولة يمكن تعليق

عضويتها بقرار من السلطة العليا . ولا تشارك في أية أنشطة للكوميسا ، ويتوقف تمتعها كذلك بأي مزايا تقدمها الاتفاقية الخاصة بالكوميسا .

ويكون تعليق عضوية الدولة في الكوميسا في مثل هذه الظروف لفترة تعتبرها السلطة مناسبة ، وتعليق العضوية في هذا الخصوص تجاه الدولة التي لم تستطع الوفاء بالشروط المفروضة ، خلال الفترة المحددة يترتب عليه إعادة النظر في مدى استمرار عضوية الدولة في الكوميسا من عدمه فيما بعد .

ومن ناحية أخرى يكون من حق السلطة تعليق العضوية في حالة تخلف الدولة عن أداء أي من التزاماتها ، أو أن يكون سلوكها ضاراً بوجود السوق المشتركة ، وببلوغ أهدافها .

1 / 3 / 2 - **الطرد من العضوية :**

وتوقع عقوبة الطرد من العضوية على أي من الدول الأعضاء في الحالات التالية :

الحالة الأولى :

أن تكون الدولة قد جرى تعليق حقوقها ومزاياها من رأب الصدع الناتج عن التخلف عن أداء واجباتها والتزاماتها ، والذي أفضى إلى هذا التعليق خلال فترة جرى تحديدها هنالك .

الحالة الثانية :

وهي الحالة التي لا تقوم فيها بدفع الغرامة المالية الموقعة عليها من جانب السلطة لعدم وفائها بالتزاماتها وواجباتها .

الحالة الثالثة :

وهي الحالة التي تحدث عندما تتخلف دولة عضو عن أداء أي التزام في ظل اتفاقية الكوميسا ، أو أن يكون سلوكها ضاراً بوجود السوق المشتركة وتحقيق أهدافها .

وفي أي حالة من هذه الحالات ، فإن أية دولة عضو يتم طردها يمكن أن تتقدم بطلب لإعادة السماح لها بعضوية الكوميسا ، ولسلطة الكوميسا أن تفرض الشروط التي تعتبرها ضرورية لإعادة العضوية لتلك الدولة ، ويبدو أن تلك المرونة ترجع أساساً إلى محاولة الإبقاء على الدول الأعضاء حتى في ظل الظروف غير المواتية كنوع من الحرص على الإبقاء على منظمة الكوميسا والعمل على استمرارها .

1 / 3 / 3 - الانسحاب من العضوية :

لكل دولة عضو الحق في الانسحاب عن عضوية الكوميسا حيث إن الانضمام اختياري وبالتالي فإن الانسحاب يكون اختيارياً أيضا ، وهذه مسألة منطقية ، إذا شعرت أي دولة أو أكثر بأن منظمة الكوميسا لم تحقق أهدافها ومصالحها ، أو إذا اقتنعت أن ذلك يتم لبعض الدول دون الأخرى أو أن ذلك يتم على حساب بعضها البعض ، وغيرها من المبررات التي تجد فيها الدول الراغبة في الانسحاب أنها كفيلة لتبرير انسحابها .

وعلى أية دولة ترغب في الانسحاب أن تقدم إخطاراً كتابياً تطلب فيه الانسحاب - وذلك قبل مضي سنة - للسكرتير العام للكوميسا ، بحيث توضح فيه نيتها للانسحاب في نهاية هذه السنة وإذا لم يتم سحب هذا الإخطار، تتوقف عضوية الدولة في الكوميسا ، وكل ذلك لإتاحة المزيد من الوقت أمام تلك الدولة لكي تراجع موقفها أو إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء والأجهزة في المنظمة لبذل الجهود المناسبة لحث الدولة على العدول عن قرار انسحابها .

وفي كل الأحوال لا يكون للدولة العضو المنسحبة الحق في المطالبة بأية ممتلكات أو أصول أو حقوق على أية ممتلكات أو أصول للكوميسا إلا بعد انتهاء عملية الانسحاب للمحافظة على استقرار العمل بالكوميسا .

2 - قواعد المنشأ في الكوميسا :

تشير نصوص اتفاقية الكوميسا على أن السلع الصناعية مجال التبادل التجاري والتي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية المقررة ، ينبغي أن تكون ذات منشأ وطني ، وحتى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطني ، فقد جرى العمل داخل الكوميسا وفقاً للاتفاقية على اعتبار أن السلعة التي بها نسبة قيمة مضافة تبلغ 45 % تعتبر ذات منشأ وطني .

إلا أنه في عام 1994 ، قام فريق الكراون أجينت Crown Agents بإعداد دراسة حول هذه القاعدة ، وأوصى بقيمة مضافة تصل إلى 40 % بدلاً من 45 % على أساس أسعار المصنع ، وأوصى نسبة 25 % من القيمة المضافة للسلع ذات الأهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية .

ويلاحظ أنه على الرغم من أن هذه التوصيات قد تم قبولها من جانب الكوميسا ، فإن السكرتارية تعهدت بإعداد دراسة جديدة حول القيمة المضافة وقواعد المنشأ للسلع الصناعية لأن هناك بعض الدول الأعضاء لا تشعر بالارتياح من جراء قواعد المنشأ والتي تؤكد على محتوى القيمة المضافة بدون داع .

وترى سكرتارية الكوميسا أن قواعد المنشأ للسلع الصناعية لا ينبغي أن ترتكز فقط على معيار القيمة المضافة ، حيث إن الشركات الصناعية المنتجة تحاول تخفيض القيمة المضافة من خلال تخفيض التكاليف لكي تكون أكثر كفاءة ، وعلى ذلك فإن قواعد المنشأ المرتكزة على القيمة المضافة وحدها يمكن أن تعمل ضد الإنتاج وهي في سبيلها إلى تشجيع التجارة بين المناطق بعضها البعض ، كما أن قواعد المنشأ المبنية فقط على القيمة المضافة لها طبيعة تحكمية معقدة في التطبيق وتنطوي على نوع من الخداع الخطير بدرجة كبيرة .

ولهذا فإن الأخذ في الاعتبار بهذه المخاطر ، يجعل قواعد المنشأ التي اقترحتها سكرتارية الكوميسا لا تنحصر فقط في معيار القيمة المضافة ولكنها تتناول أيضا موضوعات أخرى حول التجارة الإقليمية ، وقد طلبت سكرتارية الكوميسا إجراء الدراسة الجديدة حول قواعد المنشأ بهذا المنظور الجديد .

وبالفعل فقد تمت الموافقة على خفض نسبة القيمة المضافة إلى 35 % وذلك خلال قمة الكوميسا الثالثة التي عقدت في كنشاسا في 29 يونيو عام 1998 ، وقد تحفظت على ذلك كل من مصر وزامبيا وأوغندا انتظاراً لما ستسفر عنه الدراسة التي طُلبَ إجراؤها بواسطة الدول الأعضاء وسكرتارية الكوميسا لتحديد أفضل متوسط لنسبة القيمة المضافة لاكتساب سلعة ما صفة المنشأ الوطني ، حتى تقرر الكوميسا النسبة المثلى التي ينبغي الأخذ بها .

وفي القمة الرابعة للكوميسا ، التي عقدت بنيروبي في يومي 24 - 25 عام 1999 نوقشت مجدداً عملية تطبيق قواعد المنشأ في بلدان الكوميسا والنسب التي يتعين توفيرها ، والاتفاق على المعايير المرتبطة بها مما لا يضر باقتصادات دول الكوميسا أو بالمستهلك في تلك الدول وطالبت الدول الأعضاء بالكوميسا بضرورة الانتهاء من دراسات قواعد المنشأ لهياكلها الصناعية .

مع ملاحظة أن هناك بالكوميسا قائمة تضم 85 سلعة صناعية وهندسية ، وصفت بأنها ذات أهمية اقتصادية للدول الأعضاء ، وبالتالي تم تخفيض نسبة القيمة المضافة إلى 25 % .

ثالثا - علاقة الكوميسا بالجماعة الاقتصادية الأفريقية والتكتلات الأفريقية الأخرى :

تتضح العلاقة بين الكوميسا والجماعة الاقتصادية الأفريقية والتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى ، عندما نعود إلى التوصية التي أصدرتها

منظمةالوحدة الأفريقية - التي حل محلها الاتحاد الأفريقي - في يوليو 1980 إلى ضرورة إنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي الإقليمي والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية بحيث تكون في النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية : The African Economic Commmunity .

ومن هنا فقد نشأت علاقة ذات اتجاهين بين الكوميسا والجماعة الاقتصادية الأفريقية من جانب ومن جانب ، آخر مع صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الأخرى ، يمكن إيضاحها على النحو التالي :

1 - علاقة الكوميسا بالجماعة الاقتصادية الأفريقية :

حيث تضمنت المادة 178 من اتفاقية الكوميسا أن الدول الأعضاء تتفق فيما بينها على أن الهدف النهائي للكوميسا هو المساهمة في تنفيذ أحكام الاتفاقية التي تؤسس الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ومن أجل تحقيق ذلك ، فإن الدول الأعضاء ستقوم بما يلي :

1 / 1 - التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى وإعداد بروتوكول حول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية .

1 / 2 - تنفيذ أحكام اتفاقية الكوميسا مع الأخذ في الاعتبار أحكام اتفاقية تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

1 / 3 - تحويل الكوميسا فيما بعد إلى كيان عضوي للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

1 / 4 - سيقوم السكرتير العام بتنسيق أنشطة الكوميسا مع أنشطة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، وسوف يقدم تقاريره من آن لآخر للمجلس .

2 - علاقة الكوميسا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الافريقية الأخرى :

وقد أكدت هذه العلاقة المادة 179 من اتفاقية الكوميسا عندما أشارت إلى أنه في سياق تحقيق أهدافها نحو التكامل الأفريقي ، فإن السوق المشتركة يمكن لها أن تدخل في اتفاقيات تعاون مع جماعات اقتصادية إقليمية أخرى ، والسؤال هنا ما هي أهم صور التكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى ، وللإجابة على هذا السؤال فإننا يمكن أن نستعرض باختصار أهم صور هذه التكتلات على النحو التالي :

2 / 1 - جماعة تنمية الجنوب الافريقي SADC :

وتعتبر من التجمعات الاقتصادية الهامة في جنوب القارة الأفريقية وتضم حاليا 14 دولة هي : أنجولا ، الكونغو الديمقراطية ، جنوب أفريقيا ، سيشل ، تنزانيا ، سوازيلاند ، بتسوانا ، ليسوتو ، مالاوي ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، زيمبابوي ، وزامبيا .

وقد نشأت هذه الجماعة في عام 1992 كبديل لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، ومن أهداف هذه الجماعة تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والخارجية من أجل تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة بالإضافة إلى خفض الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتشجيع التنمية الذاتية من خلال الاعتماد الجماعي على الذات والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .

على أن يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تنسيق السياسات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء وخلق مؤسسات مناسبة وآليات لتعبئة الموارد الضرورية لتطبيق البرامج والعمليات المطلوبة ، وتحفيز تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوچيا وتقليل وإزالة الحواجز أمام حرية حركة رؤوس الأموال وتدفق السلع والخدمات وكذلك حرية انتقال العمالة بين دول الإقليم .

2 / 2 - التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا ECOWAS :

وقد أنشئ في 28 مايو 1975 ، وبدأ التنفيذ في يوليو 1975 ليضم ثماني عشرة دولة هي : بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الأخضر ، كوت ديفوار ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، النيجر ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، وتوجو ، بالإضافة إلى دولتين عُلقَت عضويتهما .

وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين الأعضاء في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك والتسويق والبحوث الزراعية والمائية ، بل والتنسيق أيضا بين الدول الأعضاء في مجال المشروعات المتعلقة بالنقل والمواصلات والطاقة والسياسات المرتبطة بها .

2 / 3 - الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ECCAS :

وقد أقيم هذا الاتحاد في عام 1983 وأدخل حيز التنفيذ في أوائل 1985 ، وضم كل من : بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواندا ، ساوتومي ، برنسيب ، وزائير .

هذا وقد استهدف هذا الاتحاد تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد ، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب ، والنهوض بالسياسات الصناعية والنقل .

2 / 4 - جماعة افريقيا الشرقية EAC :

ويعود إنشاء جماعة أفريقيا الشرقية Eastern Ariea Community إلى عام 1917 عند إنشاء اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا وانضمام تنزانيا إليهما عام 1927 ، وبعد ذلك تم توقيع اتفاقية جديدة ، أنشئت بمقتضاها الجماعة في 6 يونيو 1967 ، وأصبحت سارية المفعول من ديسمبر 1967 .

وقد استهدفت تلك الجماعة إنشاء منطقة تجارة حرة وإنشاء بنك تنمية لشرق أفريقيا وبعض المنظمات المشتركة الأخرى ، وكان ينظر إلى تلك الجماعة على أنها أنجح المنظمات وأكثرها تأهلاً للتوفيق في تحقيق أهدافها ، حيث اتخذت خطوات جادة في التخطيط الصناعي الائتماني المشترك ، إلا أنه سرعان ما حدث نوع من التفكك التدريجي الذي أنهى على كل هذه الإنجازات في عام 1977 ، وقد انتهت نهاية درامية من حيث مدى الاستمرار وتحقيق الإنجاز ، مثلها في ذلك مثل العديد من التجمعات الأفريقية ، وعلى وجه التحديد التي تبدأ بالنشاط والحماس وسرعان ما تصاب بالخمول والفتور والجمود ولأسباب كثيرة ترجع لطبيعة تكوين الدول الأفريقية التي تعتريها الصراعات بين الدول الأعضاء .

2 / 5 - الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى UDEAC :

وقد وقعت تلك الاتفاقية في عام 1964 ، وبدأ تنفيذها اعتبارا من يناير 1966 وذلك بين : جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو والكاميرون والجابون ، وقد تم الاتفاق على إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء وإعداد خطة للتنمية الصناعية المشتركة ، وبعد عامين ونتيجة لحدوث أزمة كبرى انسحبت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ولم يتم إنشاء الاتحاد الجمركي بشكل كامل ، ولم يعد باقياً سوى التعريفة الجمركية المشتركة بين الدول الثلاث : الكونغو والكاميرون و الجابون في مواجهة العالم الخارجي ، مع حق كل دولة في إضافة ما يسمى بالضريبة الإضافية .

2 / 6 - الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا CEAO :

ويلاحظ أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ عام 1974 بين : ساحل العاج ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا .

وقد استهدفت تحقيق حرية التجارة بين الدول الأعضاء ، والتخفيض الجمركي التدريجي ، والتنمية الصناعية للدول الأعضاء ، بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال ، وقد حقق هذا التجمع إنجازاً فعلياً في المرحلة الأولى في مجال توسيع حجم التجارة بين الدول الأعضاء واتخذت خطوات في مجال إنشاء تجارة حرة غير صناعية وتم الاتفاق حول قائمة من السلع المصنعة لتستفيد من التعريفات الجمركية التفضيلية ، إلا أنه لم يتسن إحراز تقدم في مجال تنسيق خطط التنمية الصناعية والاقتصادية حتى وقتنا الحاضر .

2 / 7 - منظمة الإيجاد IGAD :

وهي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر ، وتكونت عام 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذ عام 1995 وذلك في نيروبي ، وتضم كل من : جيبوتي ، إريتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، الصومال ، السودان ، تنزانيا ، رواندا ، وبوروندي ، ومقر تلك المنظمة في جيبوتي وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام . وباستعراض كل هذه الصور من التكتلات الاقتصادية الأخرى نجد أنها تشير إلى أن تكتل الكوميسا هو أهمها على الإطلاق .

رابعا - علاقة السوق الأفريقية المشتركة بالاتحاد الأفريقي :

يلاحظ أنه بعد أن حل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية بعد إنشائه في يوليو 2002 ، فإن العلاقة بين الكوميسا ومنظمة الوحدة الأفريقية تحل محلها العلاقة بين الكوميسا والاتحاد الأفريقي الجديد ، حيث يعد الأخير المنظمة القارية التي ترعى مصالح وأهداف الدول الأفريقية في المجالات المتنوعة . والعلاقات بينها وبين المنظمات شبه الإقليمية أو الجزئية هي علاقات وثيقة

يجمعها في الغالب تلك الأهداف والمصالح المشتركة ويعد قيام أي منظمة إقليمية هو خطوة نحو تحقيق ما تصبو إليه القارة بأسرها .

وبالتالي تتحدد العلاقة بين الكوميسا والاتحاد الأفريقي على أساس أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، قد أشار إلى أن تحقيق أهداف المنظمة يقتضي تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء والعمل على التوفيق بينها والتعاون في ميادين السياسة والاقتصاد والتربية والثقافة والصحة والتغذية والدفاع والأمن وغيرها .

إلا أن الدول الأعضاء لم تتخذ خطوات جادة على مستوى التعاون الاقتصادي الأفريقي إلا في وقت متأخر وبالتحديد عندما انعقد أول مؤتمر قمة اقتصادي لمنظمة الوحدة الأفريقية التي حل محلها الاتحاد الأفريقي حالياً ، وقد عقد المذكور في لاجوس بنيجيريا ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أبريل 1980 حيث استعرض المؤتمر الواقع الاقتصادي في القارة الأفريقية وأشار إلى الحاجة الواضحة للتنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات والتي تهدف إلى تخفيض اعتماد الاقتصاد الأفريقي على الدول الأجنبية .

وقد اتخذ قرار بالاتجاه نحو الإقليمية بشكل محدد حين انعقد مجلس وزراء الدول الأفريقية في أول دورة عادية له في أغسطس سنة 1963 بمدينة داكار واعترف بالإقليمية مؤكداً على أنها تتماشى مع القارية الأفريقية وأنها مكملة لها وتساعد على بلورتها ، ولم يكتف القرار بالاعتراف بأهمية الإقليمية ، بل وضع قواعد عامة لإخضاع المنظمات الإقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الأفريقية وبالتالي للاتحاد الأفريقي الذي حل محل الأخيرة في يوليو 2002 .

وقد تحددت القواعد الأساسية للتنسيق بين التعاون القاري والتعاون الإقليمي على أساس أن تقوم التجمعات الإقليمية على حقائق جغرافية وعلى

عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة بين الدول التي تتعاون في إطار تلك المنظمات الإقليمية ، ويجب أن تعلن المنظمات الإقليمية خضوعها لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبالتالي للاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية .

وتجدر الإشارة إلى أن الكوميسا في علاقاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية وبالتالي مع الاتحاد الأفريقي الذي حل محلها ، لم تخرج عن القواعد والإجراءات التي تم تحديدها من جانب المنظمة القارية ، بل اعتبرت الكوميسا نفسها آلية لوضع أهداف المنظمة ، وبالتالي أهداف الاتحاد الأفريقي موضع التنفيذ الفعلي في حيزها الإقليمي المحدد جغرافيا في منطقتي شرقي وجنوبي أفريقيا وقد أكدت اتفاقية الكوميسا هذا المعنى في أكثر من موضع ومنها المواد 178 و 180 و 190 .

وبالتالي أصبح من الممكن الجمع بين الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية ، وبين عضوية الكوميسا ولا مانع من مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عضوية الكوميسا كمنظمة إقليمية جزئية ، فالتداخل مطلوب حتي يحول دون وقوع المنازعات أو المنافسات الحادة بين الكوميسا وباقي التجمعات الاقتصادية الإقليمية ، بل أصبح من الممكن الجمع بين عضوية أكثر من منظمة إقليمية جزئية ، حيث يترتب على العضوية المشتركة لبعض الدول الأعضاء في أكثر من منظمة إقليمية جزئية أن تصبح هذه الدول همزة وصل بين بعض هذه المنظمات وبعضها الآخر ، ثم بينها وبين المنظمة القارية ، ومن ثم يتعذر أن يقع تصادم بين منظمة السادك مثلا والكوميسا والاتحاد الأفريقي ، وذلك لأن زامبيا عضو في المنظمتين الإقليميتين والعضوية على النحو السابق شائعة وواضحة بين دول منظمة الشرق والجنوب الأفريقي ،

ففي شرق أفريقيا ، تنضم العديد من دولها لأكثر من منظمة جزئية مثل الإيجاد ومنظمة دول شرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي تنضم العديد من الدول إلى كل من الكوميسا والسادك وغيرها .

بل والأكثر من ذلك فإن مشاركة الدول الأفريقية كمراقبين في المنظمات الإقليمية الجزئية يصبح أمراً مشروعاً تماماً ، وهو ما يمكن هؤلاء من أن يعرفوا حقيقة المداولات والمناقشات التي دارت والقرارات التي اتخذت فيرد سوء التفاهم ويبعد شبح أزمة الثقة بين المنظمات الإقليمية والدول التي ليست أعضاء فيها أو بين المنظمات الإقليمية بعضها وبعض وينطبق ذلك على الدول الأعضاء في الكوميسا .



الفصل الثالث

الملامح الأساسية لاقتصادات دول السوق الأفريقية المشتركة

الفصل الثالث

الملامح الأساسية لاقتصادات دول السوق الأفريقية المشتركة

يحتاج تكتل الكوميسا الممثل في السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا إلى الاقتراب منه بدرجة أكثر تفصيلاً ، في محاولة لإبراز الملامح الأساسية لاقتصادات مجموعة الدول الأعضاء في الكوميسا في مجموعها .

بمعنى آخر نحتاج للتعرف على النطاق الجغرافي وعدد السكان الكلي لدول الكوميسا والمساحة الكلية لهذه الدول ونسبتها إلى إجمالي القارة الأفريقية في مجموعها ، بل نحتاج إلى معرفة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي والادخار المحلي ونسبتها إلى الناتج والادخار القومي والاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك المؤشرات الإجمالية للتجارة الخارجية وحجم الدين الخارجي وخدمة الدين ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي وغيرها من المؤشرات .

وتكشف هذه المؤشرات عن اقتصادات دول السوق الأفريقية المشتركة عن الكثير من الدلالات الهامة لكل من يريد معرفة هذه الاقتصادات وتوجهاتها وحقيقتها ، وبالتالي يمكن رصد أهم هذه المؤشرات والملامح على النحو التالي :

أولا - النطاق الجغرافي :

تتكون مجموعة دول الكوميسا من إحدى وعشرين دولة بما فيها مصر ، وتقع جميعها في شرق وجنوب القارة الأفريقية ، ويمكن تصنيفها من حيث موقعها بالنسبة لسواحل البحار والمحيطات إلى المجموعات الأربع التالية :

1 - دول الساحل الغربي للبحر الأحمر :

وتضم دول الساحل الغربي للبحر الأحمر كل من : مصر ، السودان، إريتريا ، چيبوتي ، إثيوبيا ، وهي عبارة عن مجموعة الدول التي تطل سواحلها الشرقية المباشرة على مياه البحر الأحمر .

2 - دول الساحل الجنوبي للقارة الأفريقية :

وهذه المجموعة من الدول تطل حدودها الجنوبية مباشرة على مياه المحيطات والتي يمكن تقسيمها بدورها إلى مجموعتين من الدول هما :

2 / 1 - مجموعة دول الساحل الجنوبي الشرقي للقارة الأفريقية :

وهي تضم مجموعة الدول التي تتصل حدودها الجنوبية مباشرة بمياه المحيط الهندي ، وهي تضم كل من : كينيا ، وتنزانيا .

2 / 2 - مجموعة دول الساحل الجنوبي الغربي للقارة الأفريقية :

وتضم مجموعة الدول التي تتصل حدودها الغربية مباشرة بمياه المحيط الأطلنطي ، وتشمل كل من : رواندا ، ناميبيا ، أنجولا ، والكونغو .

3 - مجموعة دول داخل مياه المحيط الهندي :

وتضم مجموع الدول التي تقع داخل مياه المحيط الهندي على امتداد الساحل الجنوبي للقارة الأفريقية وتشمل مجموعات جزر كل من : سيشيل ، موريشيوس ، جزر القمر ، ثم دولة مدغشقر ، والتي يفصلها عن الساحل الجنوبي لأفريقيا مضيق موزمبيق .

4 - مجموعة دول لا تتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات :

وتضم الدول الأخرى من دول المجموعة والتي لا تتصل حدودها بالمياه البحرية أو مياه المحيطات وتشمل كل من : مالاوي ، بورندي ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، وسوازيلاند .

ويمكن تصنيف هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين حسب الاتصال المباشر لحدودها بحدود إحدى الدول الأخرى للمجموعة والتي تتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات حيث تضم المجموعة الأولى منها كل من : أوغندا ، مالي ، بوروندي ، وزامبيا والتي لها حدود مشتركة مع تنزانيا التي تطل سواحلها على مياه المحيط الهندي كما تشترك أوغندا أيضاً في حدودها الشرقية مع كينيا التي تتصل مباشرة بمياه نفس المحيط ، أما المجموعة الثانية فتضم كل من : زيمبابوي وسوازيلاند حيث تتصل حدودها بحدود دول أخرى من خارج المجموعة .

ثانيا - السكان والمساحة :

1- سكان الكوميسا :

بلغ تعداد سكان دول الكوميسا حوالي 358,9 مليون نسمة طبقا لتعداد عام 1999 وارتفع هذا العدد في عام 2002 ليصل إلى حوالي 381 مليون نسمة يمثلون حوالي 50 % من إجمالي تعداد سكان قارة أفريقيا ، وإذا حاولنا الاقتراب أكثر من الصور السكانية لدول مجموعة الكوميسا فإننا يمكن أن نستعين بالجدول التالي [1] .

1 - يلاحظ أن الجدول خال من تنزانيا ؛ حيث تقدمت بطلب للانسحاب من الكوميسا ويتم حاليا بذل مساع لإقناعها بالتراجع عن قرارها ، على أساس أن العائد الذي ستفقده نتيجة حصص التعريفة الجمركية وفقا لاتفاقية الكوميسا أقل بكثير من المزايا التي ستحصل عليها صادراتها في حالة الاستمرار في الكوميسا .

جدول رقم (1)

توزيع سكان الكوميسا في عام 1999

الدولـــة	عدد السكان
أنجـــولا	10,145,267
بـوروندي	6,054,714
جـزر القـمـر	578,400
الكونغو الديمقراطية	51,964,999
چيبـوتي	451,442
مـصـر	68,359,979
إريتـريا	4,135,933
إثيـوبيـا	64,117,452
كـينيـا	30,399,770
مـالاوي	10,385,849
موريشيوس	1,179,368
مـدغـشـقـر	15,506,472
نامـيبـيا	1,771,327
روانـدا	7,229,129
سـيشـيل	79,326
السـودان	35,079,814
سـوازيلانـد	7,262,372
أوغـنـدا	23,317,560
زامـبـيا	9,582,418
زيمبـابـوي	11,342,521
إجـمـالي السكان	358,944,112

المصدر : منظمة التجارة الدولية ، جمهورية مصر العربية .

ويلاحظ من الجدول الملاحظات التالية :

1 / 1 - أن دول الكوميسا تختلف فيما بينها من حيث تعدادها السكاني حيث إن هناك من هذه الدول ما يبلغ تعدادها السكاني بضع عشرات أو مئات من الألوف من السكان مثل : جزر القمر ، چيبوتي ، وهناك من الدول الأخرى الأكثر سكاناً ولكن تعدادها يقل عن 2 مليون نسمة وهي : موريشيوس وناميبيا .

1 / 2 - تعد إثيوبيا ، كينيا ، الكونغو ، السودان ، وأوغندا من أكبر دول الكوميسا تعداداً فيما عدا مصر ، ويشير الجدول إلى أن تعداد دول الساحل الغربي للبحر الأحمر من مجموعة هذه الدول وبدون مصر يشكلون حوالي 40 % من مجموع التعداد السكاني لمجموعة دول الكوميسا .

أما مجموعة دول الساحل الجنوبي الشرقي للقارة الأفريقية : كينيا ، وتنزانيا ، فيمثل سكانها نسبة 17 % من مجموع سكان الكوميسا بدون مصر ، أما مجموعة دول الساحل الجنوبي الغربي للقارة الأفريقية والداخلة في هذا التجمع : (رواندا ، ناميبيا ، أنجولا ، الكونغو) فيصل تعدادها حوالي 9,4 % من مجموع سكان دول الكوميسا بدون مصر ، أما مجموعة الدول التي تقع داخل مياه المحيط الهندي ، فيبلغ تعداد سكانها حوالي 8 % من المجموع الكلي لسكان الكوميسا بدون مصر .

أما مجموعة الدول الأخيرة والتي تتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات فيبلغ تعداد سكانها نحو 25 % من مجموع سكان دول الكوميسا .

1 / 3 - يبلغ تعداد السكان في مصر حوالي 68 مليون نسمة وهو أكبر تعداد في سكان الكوميسا على الإطلاق ، بنسبة تصل إلى 19 % من إجمال

سكان الكوميسا ، وهو ما يشير إلى أن حوالي خمس سكان الكوميسا يتركزون في مصر .

والجدير بالذكر أن النسبة الغالبة من سكان دول الكوميسا تعيش على نشاط الزراعة حيث يمثل السكان العاملين بالزراعة نحو 78 % من إجمالي السكان في الكوميسا .

وإن كان من الملاحظ وجود تباين واضح فيما بين دول الكوميسا في هذا الشأن ، حيث إن هناك دولاً تصل فيها نسبة السكان المشتغلين بالزراعة أكثر من 90 % من مجموع سكانها ، مثل بوروندي ورواندا ، وهناك من الدول الأخرى التي تقل بها هذه النسبة ولكن إلى مستوى يزيد عن 80 % مثل إثيوبيا وكينيا ومالاوي وتنزانيا وأوغندا ، أما مجموع الدول الأخرى التي تنخفض بها نسبة السكان المشتغلين بالزراعة بين سكانها عما سبق وإلى مستوى يتراوح ما بين 50 - 80 % من مجموع سكانها فتشمل كل من : أنجولا وجزر القمر وإريتريا ومدغشقر والسودان وزامبيا وزيمبابوي .

ومن الدول التي تقل بها نسبة أعداد السكان المشتغلين بالزراعة إلى حد كبير كل من موريشيوس وسوازيلاند حيث تصل هذه النسبة إلى نحو 11,6 % و 32,2 % من مجموع سكان كل منهما وعلى الترتيب .

ولعل كل هذه التحليلات تشير إلى أن اقتصادات هذه الدول في مجموعها اقتصادات زراعية حيث يمثل النشاط الزراعي النسبة الغالبة من النشاط الاقتصادي لمعظم دول الكوميسا مع وجود بعض الاختلافات والتباينات المحددة فيما بين العدد الأكبر من هذه الدول في هذا المجال .

2 - مساحة دول الكوميسا :

تبلغ المساحة الكلية لدول الكوميسا حوالي 11,962,582 كيلو متراً مربعاً أي حوالي 12 مليون كيلو متر مربع وهي تمثل حوالي أكثر من 41 % من مساحة

القارة الأفريقية كلها وتبلغ المساحة الأرضية حوالي 95,8 % من مساحة الكوميسا الإجمالية ، حيث تشكل مساحة الأنهار والبحيرات الداخلية ما نسبته 4,2 % من المساحة الكلية لمجموعة دول الكوميسا ، وعلى الرغم من اشتغال النسبة الغالبة من سكان الكوميسا بالنشاط الزراعي ، إلا أن المساحات المستغلة في الزراعة لا تشكل سوى 6.5 % من إجمالي مساحتها الأرضية ، مع وجود اختلافات كبيرة في مجموعة دول الكوميسا من حيث هذه النسبة حيث تبلغ مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة على سبيل المثال في رواندا 46,6 % ، وجزر القمر 44,9 % وموريشيوس 52,3 % من إجمالي المساحة الأرضية في كل دولة من هذه الدول ، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى ما يقرب من 34,1 % ، 15,62 % في كل من أوغندا وسيشيل على التوالي ، ثم تنخفض عن ذلك في مجموعة الدول الأخرى .

وعموما فإن هذا المؤشر يشير في مضمونة إلى الاحتمالات الكبيرة القائمة للتوسع الزراعي بهذه المجموعة من الدول إذا ما توافرت ووجدت الموارد المائية والمالية اللازمة لذلك .

وتعد دول الكوميسا من الدول منخفضة الكثافة السكانية سواء من منظور عدد السكان إلى مساحتها الأرضية ، أو من منظور عدد السكان إلى المساحة المستغلة في الزراعة بها . ومن ثم يرتفع نصيب الفرد من سكانها من مساحة الأرض المستغلة في الزراعة ليصل إلى ما يزيد عن خمسة أمثال نصيب الفرد منها في مصر على سبيل المثال .

وتكفي الإشارة في النهاية إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً في المساحة الكلية لكل دولة بالمقارنة بالدول الأخرى فهناك دول صغيرة جدا في المساحة مثل جزر القمر التي تصل مساحتها إلى 2,170 كيلو متراً مربعاً ، وبوروندي 27,830

كيلو متراً مربعاً ، وچيبوتي 22,555 كيلو متراً مربعاً ، وإريتريا 121.320 كيلو متراً مربعاً ، ومالاوي 118,480 كيلو متراً مربعاً ، وموريشيوس 1,860كيلو متراً مربعاً ، ورواندا 26,338 كيلو متراً مربعاً ، وسوازيلاند 455 كيلو متراً مربعاً ، أي تسع دول من إجمالي دول المجموعة هي دول صغيرة المساحة أي ما يقرب من 45 % من دول مجموعة دول الكوميسا هي دول صغيرة المساحة .

ثم تأتي بعد ذلك دول متوسطة المساحة وهي كينيا التي تبلغ مساحتها 582,650 كيلو متراً مربعاً ، ومدغشقر حيث تبلغ مساحتها 1587,040 كيلو متراً مربعاً ، وناميبيا ومساحتها 825,418 كيلو متراً مربعاً، وأوغندا 236,040 كيلو متراً مربعاً ، وزامبيا ومساحتها 752,614 كيلو متراً مربعاً ، وزيمبابوي ومساحتها 390,580 كيلو متراً مربعاً ، أي أن الدول متوسطة المساحة تصل إلى 6 دول أي حوالي 30 % من دول مجموعة الكوميسا .

بينما نجد أن الدول كبيرة المساحة هي : أنجولا حيث تبلغ مساحتها 1,246,700 كيلو متراً مربعاً ، والكونغو الديمقراطية التي تبلغ مساحتها 2,345,410 كيلو متراً مربعاً ، وإثيوبيا التي تبلغ مساحتها 1,127,127 كيلو متراً مربعاً ، والسودان التي تبلغ مساحتها 2,505,810 كيلو متراً مربعاً وهي أكبر دولة على الإطلاق من حيث المساحة في دول مجموعة الكوميسا، أما مصر فتبلغ مساحتها 1,001,450 كيلو متراً مربعاً .

ومعنى ذلك فإن الدول الكبيرة المساحة في مجموعة دول الكوميسا تصل إلى خمس دول فقط أي أن حوالي 25 % من دول مجموعة الكوميسا هي دول مساحتها كبيرة وأن حوالي 75 % منها هي دول صغيرة ومتوسطة المساحة بينما نجد أن حوالي 25 % هي دول كبيرة المساحة وتأتي في مقدمة هذه الدول السودان يليها الكونغو الديمقراطية .

ثالثا - الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد :

1 - *الناتج المحلي الإجمالي* :

وصل الناتج المحلي الإجمالي في مجموع دول الكوميسا عام 1999 إلى ما قيمته 161,8 مليار دولار بعد أن كان حوالي 72,3 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة من 1994 - 1995 وقد وصل عام 2000 إلى 165 مليار دولار .

ويساهم قطاع الزراعة بحوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا ، أما قطاع الصناعة ممثلاً في أنشطة التصنيع ، والمناجم ، والتشييد ، والكهرباء والمياه والغاز فقد بلغت نسبته 24 % من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الكوميسا بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات 46 % من الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا .

ومن ناحية أخرى تتباين دول الكوميسا فيما بينها من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حيث توجد دول يساهم فيها القطاع الزراعي بأكثر من 50 % من الناتج المحلي وهي : تنزانيا ، أوغندا ، وبوروندي ، كما أن هناك من الدول الأخرى التي تصل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بها ما بين 40 % إلى أقل من 50 % وهي جز القمر ، ورواندا ، وإثيوبيا ، وهناك من الدول الأخرى التي تتراوح مساهمات قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بها ما بين 30 % – 40 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي مدغشقر ومالاوي والسودان وكينيا ، أما بقية المجموعة فتتراوح نسبة مساهمة قطاع الزراعة بها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 14 % – 15 % حيث تضم هذه المجموعة كل من : أنجولا والكونغو ، وموريشيوس ، وناميبيا ، وسوازيلاند ، وزامبيا ، وزيمبابوي ، ثم أخيراً تأتي سيشيل التي تصل مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لها إلى 4,3 % .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن كلاً من أنجولا وسوازيلاند وزامبيا والكونغو وزيمبابوي وموريشيوس وناميبيا تصل فيها مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو 46.9 % ، و 34,4 % ، و 30,3 ، على التوالي ، أما مساهمة قطاع الصناعة في كل من جزر القمر وإثيوبيا وأوغندا ومدغشقر في الناتج المحلي الإجمالي بتلك الدول فتصل إلى 10,6 % ، و 9,6 % ، و11,8 % ، و 12,7 % على التوالي أما بقية دول المجموعة فتتراوح نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 16 % و 23 % .

أما قطاع الخدمات فيساهم بنسبة تزيد عن 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في كل من موريشيوس ، وناميبيا ، والسودان ، وزيمبابوي ، في نفس الوقت تقل مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي عن هذه النسبة في باقي دول الكوميسا .

وإذا حاولنا التعرف بالتفصيل على الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الكوميسا على مستوى كل دولة فيمكن الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا عام 1999 (بالمليار دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	متوسط دخل الفرد بالدولار
أنجولا	8.5	838
بوروندي	0.7	116
جزر القمر	0.2	345
الكونغو الديمقراطية	2.3	44
جيبوتي	0.5	1107
مصر	89.1	1304
إريتريا	0.7	169
إثيوبيا	6.3	98
كينيا	11.6	382
مدغشقر	3.7	239
مالاوي	2.0	192
موريشيوس	4.0	3392
ناميبيا	3.1	2646
رواندا	2.0	276
سيشيل	0.5	6303
السودان	10.1	288
سوازيلاند	1.2	1652
أوغندا	6.3	270
زامبيا	3.3	344
زيمبابوي	5.7	502
الإجمالي	161.08	448

The World Bank. African Development indicators washington, 2001.

ويلاحظ من الجدول ما يلي :

1 / 1 - إن هناك دولاً لا يصل فيها الناتج المحلي الإجمالي إلى رقم المليار دولار وتبلغ 5 دول هي : بوروندي 7, مليار دولار ، وچيبوتي 5, مليار دولار ، وإريتريا 7, مليار دولار ، وجزر القمر 2, مليار دولار ، وسيشيل 5, مليار دولار .

وتصل نسبة هذه الدول حوالي 25 % من إجمالي دول الكوميسا .

1 / 2 - أما الدول التي يتراوح فيها الناتج المحلي الإجمالي ما بين المليار دولار وحتى 8,5 مليار دولار فهي تبلغ 12 دولة أي بنسبة تصل إلى 60 % من إجمالي دول الكوميسا وهذه الدول هي : أنجولا ويصل الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 8,5 مليار دولار ، والكونغو الديمقراطية 2,3 مليار دولار ، وكينيا 3,7 مليار دولار ، ومدغشقر حوالي 2 مليار دولار ، ومالاوي 4 مليارات دولار ، وموريشيوس 3,1 مليار دولار ، ورواندا حوالي 2 مليار دولار ، وسوازيلاند 1,2 مليار دولار ، وأوغندا 6,3 مليار دولار ، وزامبيا 8,3 مليار دولار ، وزيمبابوي 5,7 مليار دولار .

ولعل ما يلاحظ على هذه المجموعة والمجموعة التي تسبقها أن الإحصائيات تشير إلى أن 85 % من دول الكوميسا ذات اقتصادات صغيرة الحجم ولم تصل إلى الحد المتوسط حتى في أفضل الأحوال .

1 / 3 - ويلاحظ أن هناك دولتين فقط يقترب الناتج المحلي الإجمالي فيها من الاثنى عشر مليار دولار ؛ حيث يصل الناتج المحلي الإجمالي في كينيا إلى 11,6 مليار دولار بينما يصل في السودان إلى 10,1 مليار دولار فقط .

1 / 4 - هناك دولة وحيدة هي مصر التي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي فيها كبير جداً مقارنة بباقي دول الكوميسا حيث تصل نسبته من إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي لكل دول الكوميسا إلى حوالي 55 % وقد أعلن مؤخراً أن رقم الناتج المحلي الإجمالي لمصر وصل إلى 99 مليار دولار عام 2000 وبالتالي يصبح الاقتصاد المصري في المرتبة رقم 38 على مستوى أكبر مائة كيان اقتصادي كبير على مستوى العالم ، وإذا نسبناه إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا عام 2000 فيصل إلى حوالي 60 % من إجمالي هذا الناتج . ومعنى ذلك أن وجود مصر ضمن دول الكوميسا مسألة تحتاج إلى التوقف عندها كثيراً [1] .

2 - متوسط دخل الفرد في دول الكوميسا :

بالرجوع إلى الجدول رقم (2) يتضح أن :

2 / 1 - أن متوسط دخل الفرد السنوي في دول الكوميسا يتباين بشكل كبير حيث بلغ في الكونغو الديمقراطية 44 دولاراً فقط ، وفي إثيوبيا 98 دولاراً ، وبوروندي 116 دولاراً ، وإريتريا 169 دولاراً ، ومالاوي 192 دولاراً ، وأوغندا 270 دولاراً ، ورواندا 279 دولاراً ، وفي السودان 288 دولاراً ، ومدغشقر 239 دولاراً أي حوالي 9 دول من دول الكوميسا تقع تحت مسمى الدول الأكثر فقراً بمعيار متوسط دخل الفرد الذي يقع تحت حد الفقر ، وهي تمثل 45 % من دول الكوميسا .

2 / 2 - وتأتي كل من أنجولا وجزر القمر وكينيا وزامبيا وزيمبابوي في أوضاع أفضل من الدول السابقة حيث يصل متوسط دخل الفرد في جزر القمر 345 دولاراً ، وكينيا 382 دولاراً ، وزامبيا 344 دولاراً ، وزيمبابوي 502 دولار ، وأنجولا 838 دولاراً ، ويبلغ عدد هذه المجموعة 5 دول ، أي حوالي 25 % من إجمالي دول الكوميسا .

1 - سيتم تناول ذلك في فصل مستقل من فصول هذا الكتاب .

2 / 3 - وتأتي مجموعة أخرى أفضل في مستوى متوسط دخل الفرد حيث يتعدى متوسط دخل الفرد الألف دولار ولا يصل إلى أكثر من 5000 دولار ومنها چيبوتي 1107 دولارات ، ومصر 1304 دولارات ، وسوازيلاند 1339.2 دولار ومن الممكن أن تصنف ضمن الدول متوسطة الدخل وتصل نسبتها من الكوميسا إلى حوالي 25 % .

2 / 4 - بينما تبقى سيشيل وحدها التي يتعدى متوسط دخل الفرد فيها رقم 5000 دولار لتصل إلى 6303 دولارات وهو أعلى متوسط دخل لفرد في مجموعة الكوميسا ولكن يجب ألا ننسى أن ذلك يرجع إلى قلة تعداد سكانها وليس إلى دخل كبير حيث لا يتعدى الدخل المحلي الإجمالي لها نصف المليار دولار .

رابعا - معدل النمو الاقتصادي :

يمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي ولفترة مقارنة حتى يمكن أن نلمس مدى تطور معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا ويمكن الاستعانة في ذلك بالجدول التالي رقم (3) :

جدول رقم (3)

معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في لدول الكوميسا 1996 - 1999

الدولة	معدلات النمو الاقتصادي %	
	1999 / 1995	1999
أنجولا	4.7	3.0
بوروندي	0.0	1.0
جزر القمر	1.4	1.0
الكونغو الديمقراطية	0.4	19.0
جيبوتي	1.2	0.2
مصر	1.3	5.7
إريتريا	1.3	1.0
إثيوبيا	1.9	1.0
كينيا	1.4	2.0
مدغشقر	0.3	5.0
مالاوي	0.6	3.1
موريشيوس	5.5	5.6
ناميبيا	3.8	2.4
رواندا	11.6	6.0
سيشيل	4.8	2.0
السودان	5.3	5.0
سوازيلاند	1.8	2.0
أوغندا	5.6	6.3
زامبيا	0.0	0.1
زيمبابوي	1.1	15.6

The World Bank, African Development indicators washington, 2001.

ويلاحظ من الجدول النتائج التالية :

1 – إنه خلال السنوات الخمس التي سبقت عام 1999 فإن هناك دولاً كانت تحقق معدلات نمو بالسالب ، نجدها قد حققت معدلات نمو موجبة معتدلة وهي : أنجولا التي كانت تحقق متوسط معدل نمو اقتصادي بالسالب وصل إلى 4,7 % خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها مع نهاية السنوات الخمس من عام 1995 وحتى عام 1999 ، قد حققت 3,0 % معدل نمو موجب ، وكذلك مدغشقر التي كان معدل نموها 0,3 % بالسالب في الفترة 1990 - 1994 نجدها حققت معدل نمو موجب في عام 1999 بلغ 5,0 % ، وأيضاً رواندا التي كانت تحقق معدل نمو بالسالب بلغ في المتوسط 11,6 % خلال 1990 بينما حققت 6,0 % بالموجب عام 1999 .

2 – إن دولاً كانت تحقق معدل نمو اقتصادي بالموجب خلال الفترة 1990 - 1994 تحولت عام 1999 إلى تحقيق معدلات نمو بالسالب فنجد بوروندي حققت معدل نمو 1.5 % بالسالب عام 1999 وجزر القمر كانت تحقق 1.4 % معدل نمو موجب في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها حققت معدل نمو بالسالب بلغ 1.5 % عام 1999 ، وإثيوبيا كانت تحقق 1.9 % نجدها حققت 1.5 % بالسالب عام 1999 وأوغندا كانت تحقق 5,6 % في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها حققت معدل نمو بالسالب بلغ 6,3 % عام 1999 ، وزامبيا كانت تحقق 0.6 % في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها حققت نمواً بالسالب بلغ 0,1 % عام 1999 وكانت زيمبابوي تحقق معدل نمو موجب مقداره 1,1 % في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها في عام 1999 قد حققت معدل نمو بالسالب بلغ 15,6 % .

3 - من ناحية أخرى كانت هناك دول تحقق معدلات نمو موجبة خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها قد حققت معدلات نمو موجبة بالزيادة في عام 1999 وينطبق ذلك على الكونغو حيث كانت تحقق 0,4 % خلال الفترة 1990 - 1994 بينما زاد معدل النمو في عام 1999 إلى 19,9 % ، وينطبق هذا الوضع على مصر أيضا حيث كانت تحقق 1,3 % معدل نمو في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 نجدها قد حققت معدل نمو بلغ 5,7 % عام 1999 وكذلك كينيا من 1,4 % إلى 2,1 % عام 1999 ، ومالاوي من 0,6 % إلى 3,1 عام 1999 وسوازيلاند من 1,8 % إلى 2,0 %. وكذلك موريشيوس التي كانت تحقق 5,5 % في المتوسط وارتفعت هذه النسبة إلى 5,6 % عام 1999 .

4 - ويضاف إلى ذلك أنه توجد دول كانت تحقق معدل نمو موجب خلال الفترة من 1990 - 1994 نجدها حققت معدلات نمو موجبة أقل في عام 1999، عن الفترة من 1995 - 1999 أي انخفض معدل النمو عن الفترة السابقة لذلك ، وينطبق ذلك على جيبوتي التي كانت تحقق معدل نمو بلغ 1,2 % خلال الفترة 1990 - 1994 ثم انخفض إلى 0,2 % عام 1999 وإريتريا التي كانت تحقق 1,3 % في المتوسط وانخفض معدل النمو عام 1999 إلى 1,0 % وناميبيا كانت تحقق 3,8 % في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 فيما انخفض إلى 2,4 عام 1999 ، وكذلك سيشيل التي انخفض فيها متوسط معدل النمو من 4,8 % خلال الفترة 1990 - 1994 ، بينما انخفض معدل النمو إلى 2,0 % عام 1999 ، وكذلك السودان التي كانت تحقق 5,3 % في المتوسط خلال الفترة 1990 - 1994 ، نجدها قد حققت معدل نمو أقل عام 1999 بلغ 5.0 % .

وهكذا يلاحظ التفاوت بين معدلات النمو الاقتصادي بين دول مجموعة الكوميسا نحو اتجاهات مختلفة ومتذبذبة ، وهي مسألة لها دلالات كثيرة فيما يتعلق باقتصادات هذه الدول حيث ينقصها التجانس وعدم الاستقرار الاقتصادي بشكل عام .

خامسا - التجارة الدولية مع باقي دول العالم :

يمكن تناول التجارة الدولية لدول الكوميسا مع باقي دول العالم من خلال ثلاثة جوانب رئيسية ، الجانب الأول هو جانب الصادرات ، والجانب الثاني هو جانب الواردات ، أما الجانب الثالث فهو تطور حجم التجارة الدولية لدول الكوميسا ، وذلك على النحو التالي :

1 - **صادرات دول الكوميسا إلى باقي دول العالم :**

للتعرف على الصادرات السلعية لدول الكوميسا إلى باقي دول العالم يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (4) - تطور الصادرات من دول الكوميسا إلى العالم الخارجي خلال الفترة 1995 - 1999 (بالمليار دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
أنجولا	3.3	4.5	4.2	3.5	4.0
بوروندي	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
جزر القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكونغو الديمقراطية	1.5	1.5	1.3	1.1	1.1
چيبوتي	0.1	0.1	0.3	0.1	0.1
مصر	3.4	3.5	3.9	3.2	3.5
إريتريا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
إثيوبيا	0.4	0.4	0.6	0.6	0.5
كينيا	1.8	2.0	1.9	1.9	2.2
مدغشقر	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2
مالاوي	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5
موريشيوس	1.5	1.8	1.6	1.7	1.7
ناميبيا	0.2	0.2	0.2	0.2	0.4
رواندا	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1
سيشيل	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1
السودان	0.5	0.5	0.5	0.5	0.7
سوازيلاند	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
أوغندا	0.5	0.6	0.6	0.4	0.4
زامبيا	1.0	1.0	1.1	0.9	0.8
زيمبابوي	1.0	2.2	2.2	1.7	1.9
إجمالى الصادرات	17.4	19.7	19.3	17.0	18.8
إجمالي الصادرات العالمية	5068	5285	5600	5483	5044
نسبة صادرات دول الكوميسا إلى العالم	3%	4 %	3%	3%	3%

ويلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي :

1 / 1 - بلغ إجمالي الصادرات من دول الكوميسا إلى بقية دول العالم 18,8 مليار دولار عام 1995 و 17 مليار دولار عام 1996 ، ووصلت قيمة الصادرات إلى 19,3 مليار عام 1997 و 19,7 مليار دولار عام 1998 ثم انخفضت إلى 17,9 مليار دولار عام 1999 .

2 / 1 - بلغت نسبة إجمالي صادرات دول الكوميسا إلى إجمالي الصادرات العالمية حوالي 3 % عام 1995 ، ثم 4 % عام 1996 واستقرت عند 3 % أعوام 1997 ، 1998 ، 1999 .

3 / 1 - يلاحظ أن أهم الدول المصدرة إلى العالم الخارجي من دول الكوميسا هي أنجولا التي حققت صادرات قيمتها 3,3 ، 4,5 ، 4,2 ، 3,5 ، 4,4 مليار دولار على التوالي أعوام 1995 ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ذلك مصر التي حققت صادرات حسب بيانات الجدول 3,4 ، 3,5 ، 3,9 ، 3,2 ، 3,5 مليار دولار على التوالي خلال السنوات من 1995 إلى 1999 ، ثم يليها كل من كينيا وموريشيوس والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ، ثم يليها وبفارق كبير باقي دول المجموعة .

2 - واردات دول الكوميسا من بقية دول العالم :

للتعرف على حجم الواردات السلعية لدول الكوميسا من بقية دول العالم يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (5) - تطور الواردات لدول الكوميسا من العالم الخارجي خلال الفترة 1995 - 1999 (بالمليار دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
أنجولا	1.9	2.0	2.3	2.2	2.1
بوروندي	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1
جزر القمر	0.2	0.2	0.1	0.0	0.1
الكونغو الديمقراطية	1.3	1.3	1.0	0.9	0.7
جيبوتي	0.4	0.4	0.4	0.6	0.6
مصر	11.8	13.0	13.2	16.5	16.0
إريتريا	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2
إثيوبيا	1.2	1.1	1.2	1.5	1.6
كينيا	3.2	2.8	3.2	3.3	3.1
مدغشقر	0.6	0.6	0.5	0.5	0.4
مالاوي	0.5	0.6	0.6	0.5	0.6
موريشيوس	2.0	2.3	2.3	2.2	2.5
ناميبيا	0.5	0.4	0.4	0.5	0.7
رواندا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
سيشيل	0.2	0.4	0.3	0.4	0.4
السودان	1.2	1.3	1.5	1.6	1.5
سوازيلاند	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2
أوغندا	0.9	0.8	0.8	0.9	0.8
زامبيا	0.8	0.8	0.7	0.9	0.8
زيمبابوي	2.5	3.7	3.0	2.4	1.9
إجمالي واردات الكوميسا	29.9	32.6	32.4	35.7	34.6
إجمالي الواردات العالمية	5134	5377	5699	5636	5794
نسبة واردات دول الكوميسا من العالم	6%	6 %	6%	6%	6%

ويلاحظ من الجدول رقم (5) ما يلي :

2 / 1 - إن إجمالي واردات الكوميسا عام 1995 بلغ 29,9 مليار دولار و32,6 مليار دولار عام 1996 و 32,4 مليار دولار عام 1997 و 35,7 مليار دولار عام 1998 ثم انخفضت إلى 34,4 مليار دولار عام 1999 .

ويلاحظ أننا لو قابلنا الواردات السلعية بالصادرات السلعية ، فإننا سنجد أن الصادرات السلعية كانت لا تغطي أكثر من 58 % من الواردات عام 1995 ، و 60 % عام 1996 ، و 59,5 % عام 1997 ، و 47,5 % عام 1998 ، و 54,3 % عام 1999 .

وهو ما يكشف أيضا عن وجود عجز مزمن في الميزان التجاري لدول الكوميسا في مجموعها .

2 / 2 - بلغت نسبة إجمالي واردات دول الكوميسا من إجمالي واردات العالم 6 % طوال السنوات 1995 ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، و 1999 على التوالي .

2 / 3 - يلاحظ أن أهم الدول المستوردة من مجموعة دول الكوميسا هي مصر التي تمثل وارداتها حوالي 40 % من إجمالي واردات الكوميسا عام 1995 ، و 39,8 % عام 1996 ، و 40,7 % عام 1997 ، و 46,2 % عام 1998 وأيضا 46,2 % عام 1999 . تليها أنجولا ، وكينيا ، وموريشيوس ، وزيمبابوي ، والسودان بعد ذلك .

3 - إجمالي التجارة الدولية للكوميسا مع العالم :

للتعرف على إجمالي التجارة الدولية للكوميسا مع العالم يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (6) - تطور إجمالي التجارة الدولية للكوميسا مع العالم الخارجي خلال الفترة 1995 - 1999 (بالمليار دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
أنجولا	5.2	6.5	6.4	5.7	6.5
بوروندي	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
جزر القمر	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
الكونغو الديمقراطية	2.9	2.8	2.2	2.0	1.8
جيبوتي	0.5	0.5	0.5	0.7	0.7
مصر	15.2	16.6	17.1	19.7	19.6
إريتريا	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
إثيوبيا	1.6	1.6	1.8	2.1	2.1
كينيا	5.0	4.8	5.2	5.2	5.3
مدغشقر	0.9	0.9	0.8	0.7	0.6
مالاوي	0.9	1.0	1.1	1.0	1.0
موريشيوس	3.5	4.1	3.9	3.9	4.2
ناميبيا	0.3	0.6	0.6	0.7	1.1
رواندا	0.3	0.5	0.4	0.4	0.3
سيشيل	0.3	0.5	0.4	0.5	0.5
السودان	1.8	1.7	2.0	2.1	2.2
سوازيلاند	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3
أوغندا	1.4	1.4	1.4	1.3	1.2
زامبيا	1.8	1.9	1.8	1.8	1.6
زيمبابوي	4.4	6.0	5.1	4.1	3.8
إجمالي التجارة الدولية للكوميسا	47.3	52.3	51.7	52.7	53.4
إجمالي التجارة العالمية	10203	10662	11299	11119	11437
نسبة التجارة الدولية للكوميسا إلى العالم	5 %	5 %	5 %	5 %	5 %

The World Bank. African Development indicators washington. 2001.

ويلاحظ من الجدول رقم (6) ما يلي :

3 / 1 - إن إجمالي التجارة الدولية لدول الكوميسا قد بلغت 47,3 مليار دولار عام 1995 من إجمالي التجارة العالمية التي بلغت حوالي 10,2 تريليون دولار وبنسبة 5 % ، ووصلت عام 1996 إلى 52,3 مليار دولار من إجمالي التجارة العالمية التي بلغت 10,6 تريليون دولار وبنسبة 5 % أيضا ، ثم انخفضت إلى 41,7 مليار دولار من إجمالي التجارة العالمية البالغة 11,3 تريليون وبنسبة 5 % أيضا ووصلت 52,7 مليار دولار من إجمالي التجارة العالمية البالغة 11,1 تريليون دولار وبنسبة 5 % أيضا ، ثم وصلت إلى 53,4 مليار دولار من إجمالي التجارة العالمية البالغة 11,4 تريليون وبنسبة 5 % خلال سنوات 1997 ، 1998 ، 1999 على التوالي .

ولا شك أنها تمثل نسبة ضعيفة من تجارة العالم .

3 / 2 - تعتبر مصر أهم دولة من دول الكوميسا التي بلغت نسبة تجارتها الدولية حوالي 32.1 % و 31,7 % و 33,1 % و 37,3 % و 36,7 % من إجمالي التجارة الدولية للكوميسا مع العالم أعوام 1995 ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999 على التوالي ، وتليها أنجولا ، وكينيا ، وموريشيوس ، وزيمبابوي ، ثم تأتي بعد ذلك باقي دول الكوميسا .

ويلاحظ بشكل عام أن التطور النسبي للتجارة الدولية لدول الكوميسا مع العالم ضعيف وهذا يرجع في الأصل إلى جمود هيكل الصادرات السلعية لأغلب دول المجموعة ، حيث تسود الصادرات السلعية الزراعية والمواد الخام والبترول في بعض الدول ، وتقل الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ونصف المصنعة ، بل وانعدامها في بعض الدول .

ومن ناحية أخرى يلاحظ جمود الواردات واقتصارها على السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة والوقود والسلع الاستهلاكية ، هذا إلى جانب عوامل أخرى كثيرة ليس المجال مناسباً للخوض فيها .

سادسا - التجارة البينية بين الدول الأعضاء :

يعتبر المؤشر الخاص بالتجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة التي لها دلالتها ، لقياس مدى فعالية التكتل الاقتصادي للسوق الأفريقية المشتركة الممثل في الكوميسا ، مستقبلا ، ولذلك فسنحاول التعرف على الصادرات البينية بين دول المجموعة ، وكذلك الواردات ، وأيضا التجارة البينية بين دول الكوميسا Intre Trade % Comesa وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (7) - تطور التجارة البينية بين دول الكوميسا بين أعوام 1996 - 1999 (بالمليون دولار)

الدولة	الصادرات		الواردات		إجمالي التجارة البينية	
	1996	1999	1996	1999	1996	1999
كينيا	554	562	18	31	572	593
أوغندا	6	3	342	341	348	344
زيمبابوي	215	191	75	55	290	246
زامبيا	177	86	118	92	295	178
مصر	28	38	130	140	158	178
مالاوي	48	18	132	115	180	133
السودان	19	37	51	79	70	116
إثيوبيا	40	65	74	27	114	92
الكونغو الديمقراطية	20	6	91	80	111	86
رواندا	1	3	51	63	52	66
جيبوتي	27	5	43	58	70	63
موريشيوس	74	32	53	30	127	62
بوروندي	4	1	12	18	16	19
مدغشقر	14	10	7	7	21	17
سيشيل	1	0	9	15	10	15
أنجولا	0	0	11	8	11	8
جزر القمر	0	0	7	6	7	6
إجمالي تجارة الكوميسا البينية	1228	1057	1224	1165	2452	2222
إجمالي التجارة مع العالم	19700	18800	32600	34600	52300	53400
نسبة التجارة البينية	5 %	3 %	3 %	4 %	6 %	6 %

The World Bank. African Development indicators washington, 2001.

ويشير الجدول رقم (7) إلى ما يلي :

1 - إن إجمالي الصادرات البينية بلغ 1228 مليون دولار عام 1996 ثم انخفضت إلى 1057 مليون دولار ، وبنسبة تتراوح ما بين 3 % و 5 % من إجمالي الصادرات مع العالم الخارجي .

2 - إن إجمالي الواردات البينية بلغ 1224 مليون دولار عام 1996 ، ثم انخفضت إلى 1165 مليون دولار عام 1999 بنسبة تتراوح ما بين 3 % ، 4 % من إجمالي الواردات مع العالم الخارجي .

3 - إن إجمالي التجارة البينية - صادرات وواردات - قد انخفض من 2452 مليون دولار عام 1996 إلى 2222 مليون عام 1999 مع ثبات نسبة التجارة البينية عند 6 % و 6 % على التوالي من إجمالي التجارة الدولية مع العالم الخارجي ، ولعل كل هذه النتائج تثير العديد من التساؤلات عن كيفية انخفاض نسبة وقيمة التجارة البينية بعد قيام التكتل الاقتصادي للكوميسا ، وتخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على التجارة الدولية بين دول المجموعة وهي مسألة تحتاج إلى بحث ودراسة .

يضاف إلى ذلك أن نسبة التجارة البينية بين دول الكوميسا في مجموعها هي نسبة ضعيفة للغاية حيث لم تزد عن 6 % عام 1996 ، وكذلك 6 % عام 1999 ، وبقيت ثابتة ولم تتغير حتى بعد قيام السوق الأفريقية المشتركة لدول الكوميسا وهي مسألة تعكس ضعف التكتلات الاقتصادية للدول النامية وتحتاج لبذل المزيد من الجهد للوصول إلى نتائج أفضل وتفعيل عملية التكامل الاقتصادي بين دول التكتل والإنهاء على كل المعوقات التي تعوق تنمية التجارة البينية بين دول التكتل .

4 - بالرجوع إلى الجدول رقم (7) نجده يشير إلى أن أهم الدول التي تقوم بالصادرات إلى دول المجموعة هي كينيا ، ثم زيمبابوي ، وزامبيا ، وإثيوبيا .

أما أكبر الدول المستوردة من باقي دول الكوميسا فنجد أوغندا ، ثم مصر ، فالسودان ، وجيبوتي ، ومالاوي .

ومن هنا تظهر أهمية كل من كينيا وأوغندا وزيمبابوي وزامبيا ومصر ومالاوي والسودان في التجارة البينية بين دول الكوميسا .

ورغم كل ذلك فإن التجارة البينية بين دول الكوميسا تحتاج إلى جهود كبيرة لتنميتها وتفعيلها في إطار اكتمال قيام السوق الأفريقية المشتركة .

سابعا - معدلات التضخم :

من المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصادات دول الكوميسا هو إلقاء الضوء على معدلات التضخم السائدة وتحديداً في عام 1999 ، وهو ما يمكن التعرف عليه من الجدول التالي .

جدول رقم (8)
معدلات التضخم في دول الكوميسا عام 1999

الدولة	معدل التضخم %
أنجولا	270
بوروندي	26
جزر القمر	4
الكونغو الديمقراطية	46
جيبوتي	5
مصر	3.7
إريتريا	9
إثيوبيا	4
كينيا	6
مدغشقر	9.5
مالاوي	45
موريشيوس	6.8
ناميبيا	5.8
رواندا	10
سيشل	3
السودان	20
سوازيلاند	6
أوغندا	7
زامبيا	27.4
زيمبابوي	59

The Bank, Internet, International Financial Statisties January 2001.

يشير الجدول رقم (8) إلى ما يلي :

1 - إن هناك دولاً تعاني من معدلات تضخم مرتفعة للغاية فيما يمكن أن نسميه بالتضخم الجامح وقد سجلت أنجولا أعلى معدل تضخم على الإطلاق في دول المجموعة عام 1999 ، حيث وصل إلى 270 % يليها زيمبابوي 59 % ثم الكونغو الديمقراطية فسجلت 46 % ومالاوي 45 % وزامبيا 27,9 % وبوروندي 26 % ، والسودان 20 % .

أي أن حوالي 35 %من دول الكوميسا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة .

2 - بينما هناك دول ذات معدلات تضخم متوسطة وهي رواندا 10 % ، ثم إريتريا 9 % ومدغشقر 9,5 % وناميبيا 8.5 % وموريشيوس 6,8 % وأوغندا 7 % وسوازيلاند 6 % وكينيا 6 % .

أي أن حوالي 40 % من دول الكوميسا تحقق معدلات تضخم متوسطة عام 1999 .

3 - وتبقى مجموعة من الدول التي حققت معدلات تضخم منخفضة عام 1999 وهي سيشيل 3 % ، ومصر 3,7 % وإثيوبيا 4 % ، وجزر القمر 4 % ، ثم چيبوتي 5 % .

أي أن حوالي 25 % فقط من دول الكوميسا تحقق معدلات تضخم منخفض .

وهو ما يكشف عن درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا فيما يتعلق بمستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي .

ثامنا - معدلات البطالة :

للتعرف على معدلات البطالة في دول الكوميسا يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (9)
معدلات البطالة في دول الكوميسا عام 1999

الدولة	معدل البطالة %
أنجولا	لا يوجد رقم متاح
بوروندي	لا يوجد رقم متاح
جزر القمر	20
الكونغو الديمقراطية	لا يوجد رقم متاح
جيبوتي	50 - 40
مصر	11.80
إريتريا	لا يوجد رقم متاح
إثيوبيا	لا يوجد رقم متاح
كينيا	50
مدغشقر	لا يوجد رقم متاح
مالاوي	لا يوجد رقم متاح
موريشيوس	2.00
ناميبيا	40 - 30
رواندا	لا يوجد رقم متاح
سيشيل	لا يوجد رقم متاح
السودان	30
سوازيلاند	22
أوغندا	لا يوجد رقم متاح
زامبيا	25
زيمبابوي	50

The World Bank, African Development indicators washington, 2001.

ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن معظم دول الكوميسا تعاني من نقص البيانات عن معدلات البطالة ، حيث ينطبق ذلك على : أنجولا ، وبوروندي ، والكونغو الديمقراطية ، وإريتريا ، وإثيوبيا ، ومدغشقر ، ومالاوي ، ورواندا ، وسيشيل ، وأوغندا .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن معظم الدول المتاح عنها بيانات عن البطالة ، تعاني من معدلات بطالة مرتفعة حيث نجد أن معدل البطالة في زيمبابوي 50 % ، وفي كينيا أيضا 50 % بينما في جيبوتي يتراوح معدل البطالة ما بين 40 % و 50 % ويتراوح في ناميبيا ما بين 30 % و 40 % وزامبيا 25 % ، وفي سوازيلاند 22 % ، وفي مصر 11,80 % .

وتبقى موريشيوس فقط هي التي لا تعاني من مشكلة البطالة في مجموعة الكوميسا حيث يصل معدل البطالة 2 % فقط .

ولا شك أن معدل البطالة المرتفع في دول الكوميسا ، له دلالات كبيرة ، فيكفي أنه يشير إلى عدم تحقق التوظيف الكفء للموارد وسوء استخدام الموارد ، بل وتعطيل جزء كبير منها دون استخدام ، ناهيك عن الأثار الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم مشكلة البطالة ، ولعل ذلك يدفع دول الكوميسا إلى مزيد من تعميق عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها .

تاسعا - الديون الخارجية لدول السوق الأفريقية المشتركة :

يمكن التعرف على الديون الخارجية لدول الكوميسا من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (10)

الديون الخارجية لدول الكوميسا

الدولة	الدين الخارجي
أنجولا	10500 مليون دولار
بوروندي	1247 مليون دولار
جزر القمر	28 مليون دولار
الكونغو الديمقراطية	12300 مليون دولار
جيبوتي	350 مليون دولار
مصر	24 مليار دولار
إريتريا	10 ملايين دولار
إثيوبيا	3 ملايين دولار
كينيا	16 مليون دولار
مدغشقر	4100 مليون دولار
مالاوي	5 ملايين دولار
موريشيوس	0.70 مليون دولار
ناميبيا	6.5 مليون دولار
رواندا	1200 مليون دولار
سيشيل	149 مليون دولار
السودان	2.30 مليون دولار
سوازيلاند	180 مليون دولار
أوغندا	8 ملايين دولار
زامبيا	1.9 مليون دولار
زيمبابوي	30 مليون دولار
الإجمالي	135.349 مليار دولار

The Points Netuvork Huly, 2000.

ويلاحظ من الجدول أن حجم الديون الخارجية على دول الكوميسا قد بلغ 135,3 مليار دولار عام 1999 ، مع اختلاف حجم المديونية من دولة إلى أخرى .

عاشرا - الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي :

يمكن التعرف على الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لدول الكوميسا من خلال الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (11) - تطور الاحتياطيات من النقد الأجنبي في دول الكوميسا خلال الفترة 1997 - 1999

الدولـة		1997	1998	1999
أنجـولا	(مليون دولار)	396.4	203.4	496.1
بـوروندي	(مليون دولار)	113.0	65.5	48.0
جـزر القـمـر	(مليون دولار)	40.5	39.1	37.1
الكونغو الديمقراطية	(مليون دولار)	-	-	-
جيـبـوتي	(مليون دولار)	66.6	66.5	70.6
مـصـر	(مليار دولار)	18.7	18.1	14.5
إريـتـريا	(مليون دولار)	-	-	-
إثيـوبيـا	(مليون دولار)	501.1	511.1	458.5
كـينـيـا	(مليون دولار)	788.0	783.1	791.5
مـدغـشـقـر	(مليون دولار)	281.6	171.4	227.2
مـالاوي	(مليون دولار)	162.2	269.7	250.6
مـوريشـيـوس	(مليون دولار)	693.3	559.0	731.0
نامـيـبـيـا	(مليون دولار)	-	-	-
روانـدا	(مليون دولار)	153.3	168.8	174.2
سـيـشـيل	(مليون دولار)	26.3	21.6	30.4
الـسـودان	(مليون دولار)	81.6	90.6	488.7
سـوازيلانـد	(مليون دولار)	9.0	16.8	17.2
أوغـنـدا	(مليون دولار)	633.5	725.4	283.1
زامـبـيـا	(مليون دولار)	339.1	69.4	45.1
زيمـبـابـوي	(مليون دولار)	160.1	130.8	268.0
(الإجمـالي مليار دولار)		23.076	22.002	19.398

The Bank, Internet, International Financial Statisties January 2001.

ويلاحظ من الجدول رقم (11) أن الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي في إجمالي دول الكوميسا كانت 23.076 مليار دولار عام 1997 ، ثم انخفضت إلى 22,002 مليار دولار عام 1998 ، ثم وصلت إلى 19,398 مليار دولار في عام 1999 .

وبالتالي فإن هذا المؤشر يميل إلي غير صالح دول الكوميسا في مجموعها.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي في مصر يعتبر هو أكبر حجم للاحتياطي على مستوى دول الكوميسا حيث بلغ عام 1997 حوالي 18,7 مليار دولار وبنسبة تصل إلى 81 % من إجمالي الاحتياطي ، وسجل عام 1998 حوالي 18,1 مليار دولار وبنسبة 82 % من إجمالي الاحتياطي ، ثم انخفض إلى 14,5 مليار دولار عام 1999 وبنسبة بلغت 74,8 % من إجمالي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدول الكوميسا وقد وصل عام 2003 إلى 14.8 مليار دولار كآخر رقم معلن من البنك المركزي المصري.

الفصل الرابع

مجالات التعاون الاقتصادي بين دول السوق الأفريقية المشتركة

الفصل الرابع
مجالات التعاون الاقتصادي بين دول السوق الأفريقية المشتركة

تنطوي اتفاقية السوق الأفريقية المشتركة Comesa على العديد من مجالات التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة حيث تنص المواد من المادة 45 إلى المادة 165 من الاتفاقية على مجالات التعاون الاقتصادي المختلفة التي يجب أن تتعمق وتنمو في إطار السوق الأفريقية المشتركة .

وإذا حاولنا تحديد أهم مجالات التعاون الاقتصادي بين دول الكوميسا من واقع نصوص الاتفاقية ، فإننا سنجد بروز مجال تشجيع وتسهيل التجارة بين دول الكوميسا ، والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية ، وتنمية الطاقة ، وتنمية النقل والمواصلات ، والتنمية السياحية ، وتنمية الموارد الطبيعية والبيئية ، وتنمية الموارد البشرية والتعاون الفني والتنمية التكنولوجية ، والنهوض بالتنمية في الدول الأقل نمواً ، وتنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار ، والتعاون في مجال نظم المعلومات .

وهي مجالات تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها بشئ من التفصيل للتعرف على أبعاد هذا التعاون بمجالاته المختلفة وذلك على النحو التالي :

أولا - التعاون في مجال تحرير التجارة :

نصت اتفاقية الكوميسا على ضرورة تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الرسوم الجمركية للسلع محل التبادل التجاري وذلك مع نهاية عام 2000 وقد تم ذلك بالفعل في معظم دول الكوميسا ، وقد التزمت الدول

الأعضاء بعدم فرض رسوم أو ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الرسوم القائمة بالفعل ، وذلك فيما يتعلق بالسلع التي يتم تبادلها تجارياً بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة .

ومن ناحية أخرى تم الاتفاق بين الدول الأعضاء في الكوميسا على إقامة اتحاد جمركي خلال المرحلة الانتقالية التي تستمر عشر سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ؛ أي الوصول إلى إتمام الاتحاد الجمركي في عام 2004 حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ منذ عام 1999 .

ويحدو مجموعة الكوميسا الأمل في الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة عام 2028 .

ويضاف إلى ذلك سعي الدول الأعضاء على الاتفاق على قواعد المنشأ وفي نفس الوقت تتعهد كل دولة عضو بالتخلص الفوري من كل الحواجز والقيود غير الجمركية ، والتي يطلق عليها القيود الكمية ، والتي تعارض دخول الواردات ذات منشأ دولة أخرى عضو ، كما تعهدت كل دولة بالامتناع عن فرض أية قيود أو موانع أخرى مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ منذ عام 1994 .

مع الأخذ في الاعتبار حقوق الدول الأعضاء في حماية الصناعات الوليدة لديها ، على أن يكون ذلك بهدف حماية هذه الصناعات لفترة محددة يحددها مجلس الكوميسا ، بل يجوز للدول الأعضاء بعد إخطار الأمين العام للكوميسا ، بنواياها فرض أو استمرار فرض القيود أو الحظر الذي ، يؤثر علي تطبيق لوائح الأمن والسيطرة على الأسلحة والذخيرة ومعدات الحرب الأخرى والأدوات الحربية وحماية الإنسان والحيوان والنبات وحماية الأخلاقيات ونقل الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، والحفاظ على الأمن الغذائي في حالات المجاعات والحروب ، بشرط عدم التمادي والمبالغة في مثل هذه القيود فهي في حالات استثنائية وظروف خاصة كما هو واضح .

ويشمل التعاون في مجال التجارة بين دول الكوميسا ، التنسيق والاتفاق على المسائل الخاصة بالإغراق ، والمقصود به إدخال منتجات دولة عضو للاتجار بها في دولة عضو أخرى بأقل من القيمة العادية وتسبب ضرراً لصناعة بعينها داخل الدولة العضو الأخرى ، أو تؤدي إلى تأخر أو تدهور إقامة صناعة محلية .

ويعتبر المنتج قد تم الاتجار به في الدولة المستوردة بأقل من قيمته العادية إذا ما كان سعر المنتج المصدر من دولة عضو إلى أخرى ، أقل من السعر المقارن المتداول على المستوى التجاري العادي للمنتج المثيل ، الذي يتم استهلاكه في دولة التصدير ، أما في حالة غياب الأسعار المحلية فإن السعر يكون أقل من أعلى سعر مقارن لمنتج مثيل معد للتصدير لأية دولة ثالثة على المستوى التجاري العادي للتجارة ، أو حساب تكلفة إنتاج المنتج في بلد المنشأ ، مع إضافة زيادة معقولة لتكلفه البيع والربح بشرط مراعاة الفروق في كل حالة طبقاً لاختلاف حاجات البيع وكذا لاختلاف الضرائب والاختلافات الأخرى التي تؤثر على قابلية الأسعار للمقارنة .

ويمكن للدولة العضو ، بهدف منع الإغراق ، أن تفرض على أي منتج يتم إغراقه رسوم مكافحة الإغراق ، على ألا تزيد في قيمتها عن هامش الإغراق لهذا المنتج .

أما في حالة وجود دعم ممنوح لسلعة معينة ، فإنه يمكن للدولة العضو بهدف معادلة الأثر الناجم عن الدعم ، أن تفرض رسوماً تعويضية على المنتجات المستوردة من أي دولة عضو تعادل قيمة الدعم التي ترى أنه قد تم منحه ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر للصناعة أو الإنتاج أو صادرات ذلك المنتج في بلد المنشأ أو التصدير وذلك طبقاً للوائح التي يضعها مجلس الكوميسا .

وفي كل الأحوال يجب أن تتعاون الدول الأعضاء في الكشف عن والتحقيق في ممارسات الإغراق والدعم ، وكذا في فرض إجراءات متفق عليها من أجل تحجيم هذه الممارسات ، بل وإيقاف أية ممارسات تتعارض والأهداف المتعلقة بسهولة سير حركة التجارة ، وبالتالي التعاون في منع أي تكتل مخالف للتوجهات ، أو ممارسات ذات مصلحة مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى منع أو تقييد أو تشويه التنافس في السوق المشتركة ، ويجب أن تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كما نصت المادة 56 من الاتفاقية ، على أن تمتنع الدول الأعضاء عن سن التشريعات أو تطبيق الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تميز – سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – منتجات الدولة العضو عن المنتجات المثيلة للدول الأخرى .

ومن ناحية أخرى يتحتم على الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع التجارة بين دول السوق المشتركة ، وفي هذا الصدد عليها أن تقوم بالإجراءات التالية :

- توفير أوسع قاعدة من المعلومات التجارية التي تكشف عن الفرص التسويقية المشتركة بين الدول الأعضاء ؛ لتشجيع تنمية الصادرات وفتح الأسواق وذلك لتوفير احتياجات كل من القطاع العام والقطاع الخاص .
- تشجيع القيام بالمسح الخاص بقوى العرض والطلب وتنظيم لقاءات بين المشترين والبائعين وكذا الأنشطة متعددة الجهات بين الدول الأعضاء وذلك لاكتشاف واستغلال أوجه التجارة الممكنة بين دول السوق .
- إزالة المعوقات التي تقيد انسياب السلع والخدمات لأسواقها وإقامة مكاتب للوكالات والبعثات التجارية وحرية نقل العينات والإعلان عن المنتجات ، واتخاذ الخطوات اللازمة للإجراءات التي يتم تحديدها خلال المسح والتي من

شأنها أن تعرقل حرية انتقال السلع والخدمات في الأسواق ، بما يتضمنه ذلك من إنشاء مكاتب توكيلات وإرسال البعثات التجارية وحرية حركة العينات والدعاية والإعلان .

- البحث في إمكانية تطوير المنتج وتنويعه وذلك لتوسيع القاعدة التصديرية بهدف دخول السلع لأسواق جديدة من الدول الأعضاء .
- تنظيم المعارض التجارية المتخصصة والعامة بشكل منتظم وبصورة دورية .
- تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير الصادرات ؛ مثل التسويق وإدارة الأعمال وشروط الائتمان .
- مساندة برامج الخصخصة ودعمها عن طريق تقديم الخدمات التجارية وتحسين البناء التحتي للتجارة ؛ وذلك للوفاء بالمتطلبات الخاصة بالشركات التي تم خصخصتها .
- تشجيع المشروعات المشتركة الهادفة للتصدير ، وذلك بتشجيع وتسهيل الاتصال بين مشروع وآخر .
- تشجيع عمليات تحسين الخدمات المرتبطة بالتجارة ؛ مثل تمويل الصادرات والتحكم في الجودة والتوحيد القياسي ومعايير التغليف والتخزين والمخازن ، وبعض العمليات الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تدفق السلع بين الدول الأعضاء .

ولتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء ، فقد تعهدت تلك الدول بإنشاء برامج لتقليل تكلفة الوثائق وحجم الأوراق المطلوبة فيما يتعلق بالتجارة بين الدول الأعضاء ، والتأكد من أن طبيعة وحجم المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالتجارة في نطاق السوق المشتركة لا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية أو التجارة بين الدول الأعضاء .

ومن ناحية أخرى اتخاذ معايير مشتركة للإجراءات التجارية في نطاق السوق المشتركة حينما تكون المتطلبات العالمية لا تتفق مع الظروف السائدة بين الدول الأعضاء ، والتنسيق الكامل بين التجارة وتسهيلات النقل في نطاق السوق ، والإشراف المستمر على الإجراءات التي تتخذ في إطار التجارة الدولية ، وتسهيلات النقل لتبسيطها حتى يتسنى استخدامها من جانب الدول الأعضاء وجمع ونشر المعلومات والوثائق عن وسائل تيسير التجارة وتشجيع وتنمية واتخاذ الحلول المشتركة للمشكلات التي تعترض تيسير التجارة بين الدول الأعضاء وتشجيع وإنشاء وإقامة برامج مشتركة لتدريب العاملين في تيسير التجارة بين هذه الدول .

ويشمل التعاون في مجال التجارة ، التعاون الجمركي للسوق المشتركة في مجال المسائل المتعلقة بتطبيق معاملة التعريفة في السوق المشتركة للصادرات والواردات ، وتبسيط وتنسيق الوثائق التجارية والمنح والتحقيق في المخالفات الجمركية والتنظيمات المؤسسية الوطنية والمشتركة والبرامج التدريبية لمسئولي سلطات الجمارك ، والتعاون في مجال المعاملة الخاصة بتعريفة السوق المشتركة ، وبالتالي على الدول الأعضاء أن تقوم بتنسيق التعريفة الجمركية فيما بينها ، وكذا التعريفات الإحصائية ، وتوحيد إحصاءات التجارة الخارجية بضمان مصداقية المعلومات المتعلقة بالجمارك ، وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على التشريعات الجمركية والإجراءات والرسوم ، وكذا السلع القابلة لقيود التصدير ، والمعلومات المتعلقة بمنع وقمع والتحقيق في المخالفات الجمركية.

ويشمل التعاون في مجال التجارة أيضا ، إعادة تصدير السلع وبالتالي اتفق على أنه يتم إعفاء الدول المتلقية من دفع رسوم الاستيراد والتصدير على السلع المعاد تصديرها في الدول المستوردة ، على أن تخضع السلع المعاد

تصديرها والتي يتم استيرادها من دولة عضو لنفس رسوم الاستيراد التي تفرض على السلع المثيلة المستوردة مباشرة من دولة ثالثة إلى أراضيها ، وعدم التفريق في معاملة السلع المعاد تصديرها التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء .

وتعهدت الدول الأعضاء في هذا المجال بتسهيل إعادة تصدير السلع داخل السوق المشتركة طبقاً لبنود بروتوكول تجارة الترانزيت ، وتسهيلات الترانزيت واسترداد واسترجاع الرسوم والضرائب .

ثانيا - التعاون المالي والنقدي :

وقد تعهدت الدول الأعضاء في المادة 72 من الاتفاقية ، بأن تتعاون في المجالات المالية والنقدية ، وذلك لإرساء الاستقرار النقدي في السوق المشتركة والذي يهدف إلى تسهيل مساعي التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في السوق المشتركة عن طريق تعزيز نظام الدفع والتخليص ، وذلك لتشجيع استخدام العملات الوطنية في تسوية المدفوعات في المعاملات بين الدول الأعضاء بهدف تقليص استخدام اقتصاديات الدول الأعضاء للعملات الأجنبية ، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تسهيل التجارة وحركة رأس المال داخل السوق المشتركة والتوصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية ، وخاصة السياسات النقدية والمالية ، وكذا التمكن من إدارة القطاع الأجنبي وتطوير سياسات الدول الأعضاء ، وتكامل الهياكل المالية ، وحشد الموارد المالية لتوسيع نطاق التجارة ومشروعات وبرامج التنمية .

ويشمل التعاون المالي والنقدي ، السعي إلى إنشاء بنك مركزي مشترك ، ولحين إتمام تسوية المدفوعات المتعلقة بالعمليات في السلع والخدمات التي تتم في نطاق السوق المشتركة من خلال غرفة تسوية المدفوعات أو المقاصة .

والسعي إلى أن يكون هناك وحدة محاسبية للسوق المشتركة تعرف بوحدة النقد لشرق وجنوب أفريقيا Esaco وتكون قيمتها مساوية لحقوق

السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ، أو أي وحدة محاسبية يحددها مجلس الكوميسا من وقت لآخر .

حسب توصيات اللجنة ومحافظي البنك المركزي ، على السلطات النقدية إبلاغ غرفة المقاصة بسعر الصرف الرسمي لعملتها في مواجهة عملتها المتداخلة أو عملتها المرجعية حسب الأحوال ، على أن يتم الإخطار الفوري عن أي تغيير في سعر الصرف الرسمي للعملات النقدية للدول الأعضاء لسلطة غرفة المقاصة ، وقد تحددت كل حسابات السوق المشتركة وكل الأدوات النقدية التي تصدرها السوق المشتركة طبقاً للوحدة المحاسبية للسوق المشتركة .

والهدف إقامة اتحاد مدفوعات خاص بالدول الأعضاء ، ولهذا الغرض وافقت الدول الأعضاء على توفير احتياطي نقدي لمساندة الدول الأعضاء التي تواجه بعض الصعوبات التي تتعلق بتسوية صافي ميزان المدين في غرفة المقاصة وميزان المدفوعات العامة .

وفي إطار تنسيق السياسة المالية والنقدية ، فقد وافق الأعضاء على إزالة قيود الصرف الخاصة بالصادرات والواردات داخل السوق المشتركة والقيام بالتعديلات اللازمة في سعر الصرف للدول ، من أجل الوصول إلى معدلات السوق الحرة وذلك لتحسين ميزان المدفوعات وتحسين مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي .

ومن ناحية أخرى يتطلب التنسيق تعديل سياساتها المالية وكذا الائتمان للقطاع الحكومي والقطاع العام ، لتأمين الاستقرار المالي والنقدي ، وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد القومي للدول الأعضاء ، ويضاف إلى ذلك تحرير معدلات الفائدة بهدف تحقيق معدلات فائدة موجبة أو ما يماثلها من أجل تشجيع الادخار للاستثمار وتحسين المنافسة وكفاءة النظام المالي . وتنسيق سياساتها

الضريبية بهدف إزالة التشوهات الضريبية التي تؤثر على المنتجات والعوامل الإنتاجية وذلك لإحداث توزيع متكافئ للموارد في السوق المشتركة .

وهناك رغبة أكيدة من الدول الأعضاء لإقامة مؤسسة للتحويل النقدي من أجل تعديل العملات من عملة إلى أخرى في المستقبل القريب ، وإقامة اتحاد لسعر الصرف وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف تشجيع التوازن الاقتصادي والاجتماعي للسوق المشتركة وتطوير إطار التخطيط الكلي لدول السوق .

وتسعى الدول الأعضاء إلى تطبيق برنامج تطوير لسوق رأس المال على امتداد الإقليم ، يحدده مجلس الكوميسا وتتعهد الدول كذلك بأن تخلق بيئة مشجعة لحركة رأس المال ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التوسع في الاقتصاد الإقليمي طبقاً لنظام اقتصاديات السوق المفتوحة ، وإقامة بورصة أوراق مالية ومؤسسة تختص بالبورصة الوطنية لتأمين تحقيق الأهداف المنشودة بطريقة منظمة بما في ذلك الأنشطة التشجيعية والتدريب والتوحيد وتنسيق القواعد المنظمة واللوائح ، وإنشاء نظام تصنيف الشركات بالسوق المشتركة ، وكذا إنشاء دليل للتعامل التجاري وذلك لتسهيل عمليات التفاوض وبيع الأسهم في السوق المشتركة وخارج السوق المشتركة ، وتطوير شبكة للمعلومات على نطاق إقليمي لأسواق رأس المال الوطنية ، بهدف تسهيل تدفق المعلومات من البورصة الوطنية ، وكذا من الشركات المدرجة في القوائم ، والأسهم المتاحة والسندات وأذون الخزانة والأوراق المالية الأخرى وأي أدوات مالية لتسويق تلك الأدوات عبر الحدود .

ويتعين على الدول الأعضاء أن تسمح بحرية حركة رأس المال في السوق المشتركة وكذا يتعين عليها أن تعمل على تكامل الهياكل المالية الخاصة بها ،

ويجب أن تتأكد الدول الأعضاء من عدم وجود ما يعرقل تدفق رأس المال في السوق المشتركة من خلال التخلص من القيود التي تعوق انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء ، وذلك وفقا للجدول الزمني الذي يحدده مجلس الكوميسا ، بل والتأكيد على ضرورة السماح للمواطنين والأشخاص المقيمين في الدولة العضو بامتلاك أسهم أوراق أخرى وكذا السماح لهم بالاستثمار في أراضي الدولة العضو الأخرى ، وتشجيع التجارة عبر الحدود وذلك فيما يتعلق بالأوراق المالية الحكومية كأذون الخزانة وتطوير أسهم البورصة والاقتراض في السوق المشتركة .

ومن مجالات التعاون في هذا الإطار ، تمويل المشروعات المشتركة في أراضي بعضها البعض وخاصة تلك التي من شأنها أن تؤدي إلى تسهيل التكامل الاقتصادي والتعاون في حشد رأس المال الأجنبي لتمويل المشروعات الإقليمية والوطنية .

ثالثا - التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الصناعية :

من منطلق الأهمية القصوى لإحداث التنمية الصناعية والنهوض بها بقوة في دول السوق الأفريقية المشتركة ، حددت الدول الأعضاء عدداً من الأهداف للتعاون في التنمية الصناعية داخل السوق المشتركة ، وقد تركزت تلك الأهداف ، في تحقيق النمو المتوازن وزيادة تواجد السلع الصناعية والخدمات البينية بين دول الكوميسا ، وتحسين القدرات التنافسية للقطاع الصناعي ومن ثم توسيع نطاق التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق إعادة هيكلة للاقتصادات الأفريقية الأعضاء في الكوميسا ، وهذا التحول الهيكلي للاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى العمل على تطوير وتحسين أداء رجال الصناعة .

ولتحقيق تلك الأهداف ، فإن على الدول الأعضاء وضع وصياغة استراتيجية صناعية تكون في شكل خطة استراتيجية لقطاع صناعي وتتضمن المحاور التالية :

المحور الأول :

أن تحقق الاستراتيجية الصناعية مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي :

- تطوير الربط بين الصناعات من خلال التخصص والتكامل ، مع الأخذ في الاعتبار الميزة النسبية والتنافسية من أجل زيادة سرعة النمو الصناعي وتسهيل نقل التكنولوچيا .
- تيسير السبل التي تهدف إلى تطوير كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التعاقدات من الباطن وصور العلاقات الأخرى بين الشركات الكبيرة والصغيرة ، ومن ناحية أخرى الاهتمام بتطوير وتنمية صناعات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة الأساسية بهدف الحصول على وفورات الحجم الكبير ، وكذلك الاهتمام بالصناعات الغذائية والزراعية .
- الاستخدام الأمثل والرشيد للصناعات القائمة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية ، ويتطلب ذلك تشجيع الأبحاث الصناعية والتنموية الخاصة بالصناعة والتنمية ونقل وتحديث وتطوير التكنولوچيا والإدارة والتدريب والخدمات الاستشارية من خلال إقامة مؤسسات مشتركة وتسهيلات مشتركة لدعم الصناعة وتسهيلات لدعم البنى التحتية الأخرى .
- تعميق علاقات التشابك القطاعي بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى مثل الزراعة والاتصالات وغيرها .

- تحسين مناخ الاستثمار لكل من المستثمر الوطني والأجنبي ومنح حوافز استثمار لصناعات معينة ، وخاصة تلك الصناعات التي تستخدم المواد الخام والأيدي العاملة الوطنية ، والعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتحديث المشروعات .
- تطوير الموارد البشرية بما يتضمنه ذلك من تدريب وتطوير للمنظمين العاملين ورجال الصناعة لنمو صناعي مستدام .
- تطوير المشروعات متعددة الجنسيات بهدف زيادة القيمة المضافة للصادرات الصناعية لدول المجموعة ، التي تقوم على المواد الخام المتوافرة في الدول الأعضاء .

المحور الثاني :

إقامة صناعات متعددة الجنسيات ، طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في الدول الأعضاء ، على أن تحدد تلك الدول ، الشروط والأولويات التي يجب أن تحكم المشروعات المتعددة الجنسيات ، مثل مدى استهلاكها لكميات كبيرة من الموارد الطبيعية أو التي يتطلب لإنشائها مبالغ نقدية ضخمة ، وتؤدي إلى توفير قدر هائل من النقد الأجنبي أو زيادة كبيرة في هذه العملات الأجنبية ، وتؤدي إلى نقل التكنولوجيا الحديثة أو الخبرات الإدارية والتسويقية ، وتوفر فرص عمل أو تقلل من حدة البطالة في الدول الأعضاء.

ومن ناحية أخرى تحدد الدول الأعضاء الخريطة الاستثمارية لتلك الصناعات متعددة الجنسيات والتنظيمات الخاصة بذلك .

المحور الثالث :

تطوير القوى البشرية الصناعية والتدريب والإدارة والخدمات الاستشارية.

ويتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة معاهد وبرامج تدريب مشتركة ، وكذا المشاركة في استخدام المتاح من المعاهد القومية ، واستخدام المؤسسات الأفريقية للتدريب للوفاء بمتطلبات الأيدي العاملة المدربة للنهوض بالتنمية الصناعية والتكنولوچية .

ومن ناحية أخرى تسعى الدول الأعضاء إلى تشجيع التنمية والاستفادة من الخدمات الاستشارية والإدارية في تنمية الصناعات القومية بقدر المستطاع .

المحور الرابع :

التعاون في مجال البحوث الصناعية وتبادل المعلومات الصناعية والتكنولوچية .

ويتطلب تفعيل على هذا المحور العمل على استفادة الدول الأعضاء من معاهد البحوث المقامة بالفعل والتفضيلية وكذا التسهيلات والإمكانيات والمعرفة الفنية وتبني منهج مشترك لتحديد الشروط والقوانين التي تحكم انتقال التكنولوچيا والتطور التكنولوچي ، ومن ناحية أخرى تعمل الدول الأعضاء على تبادل المعلومات حول إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ، ومتطلباتها ، والتشريعات الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات وفرص الاستثمار الصناعي وعملياته والتكنولوچيا المرتبطة بذلك .

وكذلك تبادل المعلومات فيما يتعلق بنتائج الأبحاث الصناعية والهندسية وتطوير التكنولوچيا والابتكار والتجارب التسويقية .

رابعا - التعاون في مجال التنمية الزراعية :

يهدف التعاون في مجال التنمية الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتلخص في تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والوصول إلى الإنتاج الزراعي

الرشيد في السوق المشتركة ، وتشجيع التفاعل والتخصص في البرامج الزراعية القومية ، من أجل سياسة زراعية مشتركة ، وكفاية إقليمية ذاتية من الغذاء وزيادة في إنتاجية المحاصيل والماشية ومصايد الأسماك والتشجير .

ويشمل التعاون في مجال التنمية الزراعية المجالات التالية :

1 - تنسيق السياسات الزراعية بهدف تحقيق سياسة زراعية مشتركة في مجالات البحث والإرشاد الزراعي والأرصاد والمناخ الزراعي وإنتاج وتوفير المواد الغذائية وتنسيق الصادرات والواردات من السلع الزراعية والتحكم في الأمراض التي تصيب الحيوان والزراعة وتطوير استخدام الأراضي والموارد المائية ومسح المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فيما يختص بتنمية المصايد البحرية وتسويق السلع الزراعية وتثبيت أسعارها ، آخذين في الاعتبار السياسات الزراعية الداخلية للدول الأعضاء، كل عضو على حدة .

2 - التعاون في مجال توفير الأغذية الأساسية ، وتشجيع التعاون في إنتاج السلع الغذائية الغنية بالبروتين كاللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والحبوب ، وتقليل الفاقد وإنشاء نظام الإنذار المبكر في السوق المشتركة والإعداد بالمعلومات الخاصة بالوضع الخاص بالأمن الغذائي داخل دول السوق المشتركة وعقد اتفاقيات بين الدول الأعضاء التي من شأنها تسهيل التوصل إلى الأمن الغذائي في السوق المشتركة .

3 - التعاون في تصدير الحاصلات الزراعية من خلال تنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بتصدير المحاصيل والماشية ومنتجاتها والأسماك ومنتجاتها ومنتجات الغابات ، وكذلك تنسيق السياسات المتعلقة بالاتفاقات الدولية للسلع الخاصة بتصدير المحاصيل والمواشي والأسماك والغابات ومنتجاتها وحل المشكلات المتعلقة التي من شأنها أن تمنح امتيازات لاستغلال الموارد الزراعية .

4 - التعاون في الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية من أجل تعزيز الروابط القوية بين الزراعة والصناعة والعمل على تعميق سياسة تصنيع المحاصيل في ذات الحقل ، وتبادل الاستشارات في مجال إقامة صناعات معتمدة على الزراعة على نطاق واسع ، والمشاركة في إقامة أي مشروعات صناعية واسعة النطاق معتمدة على المنتجات الزراعية التي من شأنها تحقيق ميزات للسوق المشتركة ، على أن يتم تنسيق السياسات القومية الخاصة بالصناعة المعتمدة على المنتجات الزراعية وإعداد البرامج المتعلقة بذلك .

5 - التعاون في مجال الأبحاث الزراعية والعمل على تعزيز الاستخدام الأمثل للمؤسسات القومية للبحث والإرشاد الزراعي بنظام الشبكات وتبادل نتائج الأبحاث ذات الأهمية وتبادل خبراء الإرشاد والبحوث وتعزيز الخدمات الإرشادية وذلك من أجل تعزيز حلقات الوصل بين نظم الأبحاث والمزارعين .

6 - التعاون الرامي للتحكم في الجفاف والتصحر ووضع التدابير الملائمة للتحكم في الجفاف ؛ وذلك عن طريق تطوير برامج الري والتقنيات المحسنة في زراعة الأراضي الصحراوية ، واستحداث المحاصيل التي تتحمل الجفاف والتعاون في مجالات تبادل المعلومات والخبراء المتخصصين في إدارة الجفاف والتصحر .

7 - التعاون في تنمية وتشجيع التنمية الريفية من خلال الآليات الملائمة ، والخدمات الصحية ، وتحسين الأغذية والطرق الريفية المعدلة وكهرباء الريف ، وتوفير الوقود والخدمات التعليمية ، وإعادة التسكين الزراعي وتطوير الصناعات الريفية .

8 - تعزيز اشتراك الفلاحين في التنمية الزراعية من خلال استخدام منظمات الفلاحين كآليات فعالة لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وتوفير الخدمات

الأساسية لأعضاء تلك المنظمات ، وذلك على نطاق إقليمي ، وتعزيز التعاون بين المجتمعات الزراعية عن طريق الزيارات الإقليمية ، وتبادل الأفكار والمعلومات وتبادل السلع والتدريب على ممارسة إدارة المخاطر والأزمات ، وتشجيع تطوير التأمين الزراعي .

خامسا - التعاون في مجال تنمية الطاقة :

يهدف إلى ضمان الإمداد بالطاقة بأسعار تنافسية لكافة الدول الأعضاء وهو ما يتطلب تنمية مصادر الطاقة المحلية المتجددة والإدارة الجيدة لمصادر الطاقة الناتجة .

ولكي يتحقق هذا الهدف ، فقد اتفق على تعميق التعاون فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المشتركة ، واستخدام مصادر الطاقة سواء المصادر المائية أو الجيولوجية من مخلفات النباتات المتحجرة والكتل الإحيائية على أن يتم التعاون في المجالات التالية :

1 - استغلال الوقود المستمد من المصادر المائية والنباتات المتحجرة .

2 - إيجاد مناخ استثمار ملائم لتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة .

3 - تبادل المعلومات في مجال أنظمة الطاقة وفرص الاستثمار .

4 - تنمية برامج الأبحاث في مجال نظم الطاقة المتجددة .

5 - تنمية آلية تهدف إلى تسهيل تجارة الوقود مثل الفحم والغاز الطبيعي والبترول والكهرباء .

6 - الحصول بصورة مشتركة على منتجات البترول والعمل على تكوين شبكة كهرباء وطنية موحدة .

سادسا - تنمية التعاون في مجال النقل والمواصلات :

من أجل تعميق التماسك الطبيعي للدول الأعضاء ، ومن أجل تسهيل التنقل فيما بينها ، وتشجيع انتقال السلع والخدمات والأشخاص ، فقد اتفقت الدول الأعضاء بالسوق المشتركة على تطوير سياسات منسقة ومتكاملة في مجالات النقل والمواصلات ، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل صيانة وترميم الطرق والسكك الحديدية والموانئ الجوية والموانئ البحرية في أراضيها ، ومراجعة وإعادة تصميم أنظمتها للنقل وتطوير طرق تربط أراضي دول السوق المشتركة ؛ لتسهيل تبادل السلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء ، وصيانة وتوسيع الاتصالات وتسهيلات الأرصاد الجوية التي من شأنها زيادة وتحسين الاتصالات بين الأشخاص ورجال الأعمال في الدول الأعضاء ومنح معاملة خاصة للدول الحبيسة والدول الجزرية ، وتوفير الأمن والحماية لأنظمة النقل لضمان التنقل الميسور للسلع والأشخاص عبر دول السوق المشتركة .

ويتم ذلك من خلال تعميق التعاون في المجالات التالية :

1 - في مجال الطرق والنقل البري ، حيث اتفقت الدول الأعضاء بالكوميسا على القيام باتخاذ التدابير للتصديق ، أو الدخول في اتفاقيات دولية حول المرور على الطرق وعلامات الطرق وإشاراتها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقات واتباع مستويات ونظم مشتركة لإصدار تراخيص القيادة وتبسيط الإجراءات والوثائق المطلوبة للمركبات والشاحنات المستخدمة في النقل بين الدول خلال السوق المشتركة ، ومراعاة الحد الأدنى من متطلبات التأمين على السلع والمركبات ، واتخاذ تنظيمات مشتركة توضح الحد الأدنى من متطلبات السلامة لنقل المواد الخطيرة ، وبناء طرق مركزية بين الدول تربط الدول الأعضاء بمستويات عامة في

التصميم ، وصيانة الموجود من شبكات الطرق لتصل إلى المستوى الذي يمكن الحافلات الخاصة بالدول الأعضاء الأخرى من التشغيل والعمل من وإلى أراضيها .

ومن ناحية أخرى الاتفاق حول السياسات المشتركة لتصنيع وصيانة وتجهيزات النقل بالطرق واتخاذ إجراءات للتوفيق بين رسوم عبور الطرق والاتفاق على التدابير الخاصة بالتخفيض التدريجي وصولاً إلى إلغاء العوائق غير الطبيعية للنقل بالطرق خلال السوق المشتركة وجعل النقل البري ذا كفاءة ، وجعل التكلفة ذات فاعلية لتشجيع المنافسة وإدخال طرق جديدة لتنظيم تسهيل نقل العمليات الصناعية بالسيارات .

2 - وفيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية فقد اتفق على إقامة خدمات منسقة بالسكك الحديدية ، مما يحقق حلقة اتصال بين الدول الأعضاء بالسوق المشتركة . وتقوم الدول الأعضاء التي يجري تشغيل السكك الحديدية في أراضيها باتخاذ التدابير لتسهيل وتوفيق وترشيد النقل بالسكك الحديدية ، وإنشاء معايير مشتركة لبناء وصيانة وتسهيلات السكك الحديدية والاتفاق على سياسات مشتركة لصناعة وتجهيزات النقل بالسكك الحديدية وتسهيلات النقل بها ، وتسهيل نشر قاطرات السكك الحديدية لنقل السلع من وإلى أراضي كل دولة عضو دون تمييز وتقديم خدمات جيدة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول الأعضاء على أساس عدم التمييز ، وتبسيط الوثائق المطلوبة بالنسبة للنقل بين الدول بالسكك الحديدية .

3 - بالنسبة للنقل الجوي ، فقد اتفق على تشجيع إقامة المشروعات المشتركة للتعاون في استخدام التجهيزات ، والمشاركة فيما بينها في صيانة الطائرات وفي تسهيلات التدريب وفي الحصول على الوقود وقطع الغيار

واستخداماتها ، وفي نظم التأمين ، وفي التعاون في الجداول الزمنية للطيران وفي تحسين النواحي التنظيمية والمهارات .

4 - وفي مجال النقل البحري والموانئ ، فقد اتفق على تنمية خدمات الموانئ البحرية والاستخدام الرشيد لتجهيزات الموانئ الفائقة . وتقوم الدول الشاطئية الأعضاء بالتعاون مع الدول الحبيسة من الأعضاء الآخرين في مجال النقل البحري لتسهيل التجارة لمثل هذه الدول الحبيسة . كما تنفذ التدابير اللازمة من جانب الدول الأعضاء للدخول في اتفاقيات دولية في النقل البحري وتشجيع التعاون بين سلطاتها المختصة بالنقل البحري في إدارة وتشغيل قوانينها من أجل تسهيل حركة التنقل بين أراضي كل منها .

كما تقوم الدول الأعضاء أيضا ، بتشجيع خطوطها البحرية الوطنية على إقامة اتحادات إقليمية فرعية وإعطاء الأولوية للدول الأعضاء بالسوق لشحن السفن .

سابعا - تنمية الموارد الطبيعية والبيئية :

انطلاقا من اتفاق دول الكوميسا على ارتباط النشاط الاقتصادي بالبيئة وتدهورها ، حيث يكون النشاط الاقتصادي عادة مصحوباً بتدهور بيئي ، واستنزاف متزايد للموارد مما يشكل خطراً حقيقياً على التوازن الطبيعي ، فإن التعاون بين الدول الأعضاء في سبيل الوصول إلى بيئة نظيفة وجذابة هو مطلب أساسي من مطالب النمو الاقتصادي ، ومجال هام للتعاون بين دول مجموعة الكوميسا ، ويمكن أن نجد في هذا الإطار أربعة مجالات رئيسية للتعاون يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

1 - تنمية الموارد الطبيعية :

من منطلق تبادل المنافع ، فهناك إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة لدعم التعاون في تنمية الموارد الطبيعية والاستخدام غير الجائر لها وذلك من خلال :

1 / 1 - تنسيق الاستراتيجيات لحماية البيئة والحفاظ عليها من جميع أشكال التلوث بما في ذلك تلوث الهواء الجوي والتلوث الناتج عن التطور الحضري .

2 / 1 - وضع نظم مشتركة للحفاظ على الأراضي المشتركة والموارد البحرية والغابات وبناء السياسات المشتركة لإدارة ، والحفاظ على موارد الغابات والمزارع الصناعية والمخزون الاحتياطي الطبيعي ، وتبادل المعلومات الخاصة في هذا المجال .

3 / 1 - حماية الغابات وإدارتها من خلال التدريب المشترك على صيانة الغابات ، وإقامة منظمات مشتركة للحفاظ على إدارة غابات تجميع المطر من خلال السوق المشتركة ، وإقامة تنظيمات موحدة لاستخدام مصادر الغابات من أجل تقليل استنزاف الغابات الطبيعية ، وتجنب التصحر من خلال السوق المشتركة .

4 / 1 - ويمكن أن تتعاون الدول الأعضاء في الكوميسا في إدارة مياهها العذبة والمصادر البحرية من خلال إقامة تنظيمات مشتركة لتحسين وإدارة هذه الموارد ، واتخاذ سياسات مشتركة للحفاظ على إدارة وتطوير مصايد الأسماك ، وإقامة خطوط إرشادية موحدة للاستثمار في مصايد الأسماك في الأراضي الحبيسة والمياه البحرية .

5 / 1 - الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تحسين سياسات تنمية وإدارة وحماية الموارد الطبيعية لدول الكوميسا .

2 - ***التعاون في مجال البيئة :***

حيث يمكن تعميق التعاون في إدارة البيئة والحفاظ عليها من خلال :

1 / 2 - تنمية القدرات لتقويم كافة أشكال تدهور البيئة والتلوث وطرح حلول إقليمية .

2 / 2 – تشجيع صنع واستخدام المبيدات الحشرية غير الضارة بالبيئة .

2 / 3 – الحد من الإفراط في استخدام المواد الكيماوية في الزراعة والتسميد .

2 / 4 – استخدام التقنيات السليمة لإدارة الأراضي للتحكم في تعرية التربة والتصحر .

2 / 5 – تشجيع استخدام المواد الكيماوية صديقة البيئة .

2 / 6 – دعم التسهيلات الخاصة بالتدريب ومعاهد البحوث في مجال البيئة من خلال السوق المشتركة .

2 / 7 – اتخاذ معايير مشتركة للسيطرة على تلوث الهواء الناتج من مخلفات الصناعة ، كذلك تلوث المياه الناتج عن أنشطة التطور الصناعي في المناطق الحضرية ، وتبادل المعلومات في هذا المجال والحفاظ على التكنولوچيا .

2 / 8 – اتخاذ تدابير وسياسات للتركيز على النواحي الديموجرافية غير الإيجابية لتخفيف آثارها السلبية على البيئة والنمو ، مثل ارتفاع معدل الزيادة السكانية والفقر الاجتماعي .

3 - **منع التجارة الدولية غير المشروعة في النفايات الخطرة والسامة :**

من منطلق أن تتعاون الدول الأعضاء وتتبنى مواقف موحدة ومشتركة ضد الإغراق غير الشرعي للنفايات السامة ، وغير المرغوب فيها في السوق المشتركة ، إما من دولة ثالثة أو من دولة عضو . وتعمق التعاون أيضا في مجال المشاركة في المعرفة الفنية التي تختص بأنظمة التكنولوچيا النظيفة والإنتاج قليل الفاقد ، وتقاسم المعرفة في هذا المجال للوصول إلى تكنولوچيا نظيفة وأنظمة إنتاج ينتج عنها نفايات منخفضة بالنسبة للطاقة والقطاعات الإنتاجية .

وتسعى دول الكوميسا إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة التي تهدف إلى تحسين وإدارة الأحوال البيئية والانضمام إلى اتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة Unep وبرتوكول مونتريال حول البيئة .

4 - إدارة وتطوير الحياة البرية :

ويمكن في هذا المجال تبني سياسات مشتركة من أجل الحفاظ على الحياة البرية والمحميات الطبيعية والحدائق العامة والمحميات البحرية وتبادل المعلومات حول تطوير وإدارة الحياة البرية ، وحول الأنشطة الخاصة بردع الانتهاكات والسرقات والمشبوهين ، والقيام بتنفيذ برامج مكافحة السرقات وإقامة مزارع لتربية الحيوانات في بيئة الحياة البرية في الأرض البور وشبه البور في السوق المشتركة كاستكمال لأنشطة الزراعة والإنتاج الحيواني ، واستخدام عوائد الحياة البرية لتنمية وحماية المتنزهات القومية وتطوير المناطق المجاورة .

ثامنا - تنمية وتشجيع القطاع الخاص وحماية الاستثمار :

يعتبر تنمية وتشجيع القطاع الخاص من المجالات الهامة لتعميق التعاون الاقتصادي بين دول الكوميسا ؛ لأنه من الضروري أن تعمل تلك الدول على تهيئة مناخ مناسب للقطاع الخاص للاستفادة الكاملة من السوق المشتركة ، وبالتالي تشجيع الحوار المستمر مع أجهزة القطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي للمساهمة في إيجاد مناخ مناسب لرجال الأعمال لتنفيذ القرارات التي يتم الاتفاق عليها في كافة القطاعات الاقتصادية وكذلك تهيئة الفرصة للقطاع الخاص للاشتراك بفعالية في تحسين السياسات والنظم والمؤسسات التي تؤثر في نشاطها للوصول إلى نتائج أفضل .

ولتحقيق ذلك فإن دول الكوميسا يمكن أن تعمل على :

1 - إصدار قوانين الاستثمار التي تحفز الاستثمار الخاص وتعمل على حمايته من مخاطر التأميم والمصادرة .

2 - تطوير السوق المشتركة من خلال إزالة كافة الحواجز والقيود على تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات البينية .

3 - توفير المعلومات التجارية الحديثة بانتظام ، وذلك لزيادة سرعة استجابة السوق من خلال التعاون بين الغرف التجارية والصناعية .

4 - تسهيل ودعم تبادل الخبرات وتجميع وحشد الموارد من خلال الاستثمارات العابرة للحدود .

5 - تعزيز وتقوية دور الغرف التجارية في صنع السياسات الاقتصادية الوطنية .

6 - تشجيع استخدام الإمكانيات التي يتيحها بنك شرق وجنوب أفريقيا للتجارة والتنمية لتمويل القطاع الخاص .

7 - وضع سياسات اقتصادية شاملة ومتوافقة ، بل ومتناسقة تعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص إلى السوق المشتركة ، من خلال منح معاملة عادلة ومتساوية لمستثمري القطاع الخاص ، ووضع برنامج فعال لتشجيع الاستثمارات البينية بين دول السوق المشتركة وإيجاد مناخ استثمار جاذب للاستثمار يُمكن من إزالة كل القيود الإدارية التي تعوق تدفق الاستثمار الخاص .

8 - ومن أجل تعميق عملية حماية الاستثمار الخاص ، فقد أتم اعتماد العديد من الأنشطة في مجالات الاستثمار الخاص ، ومن أهمها ومنها الاستثمار في أسهم المشروعات أو الشركات أو المصانع وكذلك السندات وصكوك الدين وحقوق الملكية الصناعية والمعرفة الفنية والثقافية ، وأية أنشطة أخرى يمكن للمجلس الوزاري للسوق المشتركة أن يعتبرها نمطاً من أنماط الاستثمار الخاص .

9 - تشجيع الاستخدام للموارد النادرة ووضع برامج البنية الأساسية لمنظمات القطاع الخاص والقطاع التجاري التي تشارك في كافة أنواع النشاط الاقتصادي .

10 - إنشاء هيئة مركزية مستقلة لأغراض المعلومات الخاصة بالتشغيل والتنسيق والإنتاج والإدارة وأعمال التحليل وإدخال البيانات في الحاسب ، وتعمل كنظام معلومات استثمارية يستفيد منها القطاع الخاص عند بحثه عن فرص الاستثمار التي يراها مناسبة .

تاسعا - النهوض بالتنمية في الدول الأقل نمواً :

برز هذا المجال من التعاون بين دول الكوميسا من خلال قناعة الدول الأعضاء بالحاجة الماسة لتشجيع عمليات التنسيق والتنمية المتوازنة في السوق المشتركة وخاصة الحاجة إلى التقليل من الاختلافات بين المناطق المختلفة في الإقليم ، مع الأخذ في الاعتبار المشاكل الخاصة لكل دولة عضو وخاصة الدول الأقل نمواً والمناطق الضعيفة اقتصادياً ، من خلال تشجيع الاستثمارات الجديدة في تلك المناطق ، ومن ثم تقوية اقتصادياتها لتمكينها من زيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير للدول الأعضاء الآخرين .

ومن ناحية أخرى يمكن إدخال تكنولوچيات جديدة تهدف إلى مواءمة احتياجات مثل هذه المناطق للمساعدة في تحويل اقتصادياتها من الاعتماد على سلعة أولية واحدة أو اثنتين إلى اقتصاديات أكبر تنوعاً ، بالإضافة إلى تشجيع الدخول في المشروعات التي تعمل على تحسين العرض في اقتصاديات تلك الدول ليتسنى لها المشاركة بفعالية في السوق المشتركة .

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتجه الدول الأعضاء نحو تحسين وتطوير البنية التحتية لتكون أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة للدول

الأقل نمواً ، ويجب أن تتضمن الأهداف متوسطة وطويلة الأجل تنمية هذه البنية الأساسية لهذه الدول ، وخاصة في مجال النقل والمواصلات وتقديم مساعدات خاصة لمثل تلك المناطق لتطوير التسهيلات التليفونية والبرقية وكذلك تقديم المساعدة لتنمية البنية الأساسية الأخرى مثل الكهرباء ومياه الشرب والموانئ والمطارات وغيرها .

ويوجد أيضا المجال الخاص بالتنمية الصناعية والطاقة من خلال تحسين مناخ الاستثمار في تلك المناطق سواء للمستثمرين المحليين أو الاستثمار الأجنبي ، بل ويتطلب الأمر زيادة الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير الخدمات الصناعية المعاونة مثل تصميمات المنتجات والبحوث والتطوير والتوحيد القياسي وضمان الجودة وأبحاث السوق وأعمال الاستشارات ونشر المعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ووضع الخريطة الصناعية الاستثمارية للمناطق الأقل نمواً وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ومن ناحية أخرى يتطلب الأمر أيضا تعميق التعاون الزراعي ، وتطوير الصناعة الزراعية من خلال تحسين القاعدة الإنتاجية لمنتجات المناطق الأقل نمواً ، وتشجيع التصنيع الزراعي وتطوير عمليات الحفظ والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وزيادة البرامج الصديقة للبيئة .

وإلى جانب كل ذلك هناك المجال الخاص بتنمية الخدمات ، من خلال زيادة الطاقات القائمة إلى أقصى حد ممكن ، وتحسين مناخ الاستثمار في مجال الخدمات ، وتطوير خدمات الدعم والمساندة بما في ذلك القدرات الفنية والتصميم وتعديل الخدمات ومسح السوق والخدمات الإرشادية والتعاقدية .

عاشرا - تنمية الموارد البشرية وتعميق التعاون الفني :

حينئذ يمكن أن تهتم دول الكوميسا بدعم التعاون في مجال الموارد البشرية وتعظيم الاستفادة من المعرفة الفنية والطاقة التنظيمية للعنصر البشري والعمل على الارتقاء به في كافة مجالات وأنشطة السوق المشتركة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق بين سياسات وبرامج تنمية الموارد البشرية ووضع خطة إقليمية للتنمية البشرية المشتركة، واستخدام تسهيلات التعليم والتدريب المهني القائمة بصفة مشتركة، وتوفيق مناهج التدريب في مؤسسات السوق المشتركة، وتشجيع تبادل البرامج التقنية، وإعداد جدول إقليمي لكافة الخبرات والمعرفة الفنية المتاحة، وتصميم آلية للتعبئة والاستخدام الأمثل للخبرة الوطنية في الدول الأعضاء وإعداد الموارد المتاحة لتمويل برامج التعاون الفني في الدول الأعضاء ذات الصلة بالبرامج الإقليمية وتنمية المشروعات المشتركة وتمكين الخبراء الوطنيين من تقديم خدماتهم للدول الأعضاء، بل والعمل على جذب الخبراء المقيمين خارج السوق المشتركة للمشاركة في برامج التعاون المفروضة على دول الكوميسا.


الفصل الخامس
مؤتمرات السوق الأفريقية
المشتركة ونتائجها

الفصل الخامس

مؤتمرات السوق الأفريقية المشتركة ونتائجها

في إطار تعميق التعاون الاقتصادي بين دول الكوميسا أطلقت مصر مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار هذا التكتل الاقتصادي الأفريقي ، وهي الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي إقليمي يتم بشكل دوري كل عام ، وقد قوبلت دعوة مصر بترحاب كبير من قبل الدول الأعضاء .

وقد تم بالفعل عقد المؤتمر الأول لدول الكوميسا بالقاهرة يومي 28 ، 29 فبراير 2000 تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك ، ورئاسة رئيس كينيا وبحضور حوالي 40 وزيراً من وزراء الخارجية والتجارة والصناعة والسياحة ، فضلاً عن حضور وزيري التجارة بالسعودية والإمارات ونائب وزير التجارة الأمريكي ، بالإضافة إلى 1500 من رجال الأعمال ، منهم نحو 800 من رجال الأعمال المصريين ، هذا فضلاً عن العديد من المشاركين على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ونحو 300 من رؤساء الشركات الدولية على مستوى القطاع الخاص .

وقد أطلق على هذا المؤتمر ، مؤتمر كوميسا 2000 حيث دارت المناقشات من خلال جلستين عامتين و 4 لجان رئيسية و 11 ورشة عمل بخلاف الجلسة الافتتاحية التي تحدث فيها رؤساء الدول ، وقد تم تنظيم المؤتمر بحيث تتاح الفرصة للمهتمين بمجال معين بالتحاور والتعاون .

وبالتالي يصبح من الضروري أن يخصص هذا الفصل لتناول الجوانب المختلفة لهذا المؤتمر وذلك على النحو التالي :

أولا - أهداف مؤتمر السوق الأفريقية المشتركة لعام 2000 :

تلخصت أهداف مؤتمر الكوميسا 2000 فيما يلي :

1 - تعزيز ودعم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والعمل على زيادة حجم التجارة البينية فيما بين دول الكوميسا .

2 - تشجيع التنمية المشتركة بين الدول الأعضاء في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وخلق شبكة اتصالات بين قطاع الأعمال في هذه الدول من ناحية ، وبينه وبين مراكز اتخاذ القرار من ناحية أخرى ، وتشجيع ودعم البحث المشترك وبخاصة في العلوم والتكنولوچيا .

3 - زيادة الوعي الإقليمي والدولي بالكوميسا كأكبر منطقة تجارة حرة بأفريقيا ، وبصفة خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة مع الدول الصناعية المتقدمة .

4 - التعريف بالإمكانات الهائلة والفرص الاستثمارية المتميزة التي تتيحها الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة والأجانب . وعرض الإمكانات والمشروعات والفرص المتوافرة يهدف في جانب كبير منه إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء ما تتمتع به المنطقة من موارد أولية وثروات طبيعية ضخمة غير مستغلة ، وهو ما يعني دعوة الشركات متعددة الجنسيات للقيام بدور أكبر في ضمان تحقيق النمو المتوازن بين الدول بما يعود بالنفع والخير على جميع الأطراف المشاركة .

5 - ضرورة إعطاء الفرصة للقطاع الخاص ليشارك الحكومات في إحداث التنمية الاقتصادية ، وإجراء العديد من المشاورات وعقد العديد من الاجتماعات مع القطاع الخاص ورجال الأعمال من أجل تقوية الاقتصادات الأفريقية .

6 - ضرورة العمل من أجل إقامة المجتمع الاقتصادي الأفريقي وزيادة الوعي بين الدول الأفريقية بأهداف الكوميسا وإمكانات تحقيقها .

7 - العمل على دفع الجهود التكاملية في منطقة الكوميسا وبلورة ذلك في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية ودعم جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء شعوبها .

8 - دعم الاتجاه نحو تنمية القدرات وتنمية الموارد البشرية وإعادة هيكلة الاقتصادات الأفريقية والاستخدام الأمثل للموارد ، وتعميق التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي في هذا الإطار .

9 - التوجه إلى المجتمع الدولي لحثه على التجاوب مع الحاجة الماسة لزيادة المعونات الرسمية للتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتلعب دورها في تعبئة منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أجندتها للتنمية في أفريقيا ، فضلاً عن مناشدة شركاء التنمية بحث مختلف جوانب أثار النظام التجاري العالمي على تنمية الدول الأفريقية ، والإشارة إلى أن مشكلة المديونية الخارجية لا تزال إحدى أهم العقبات التي تواجه تحديث اقتصادات القارة السمراء ، بل وضرورة التنسيق بشأن مشكلة المديونية الخارجية والتدفق التمويلي مع العمل على ألا يؤثر أي تخفيف دولي لأعباء المديونية الخارجية على تقديم المساعدات الرسمية للقارة .

10 - دعم قيم الحوار والمصالحة والتسامح بين الأفراد والجماعات والأعراف ونبذ سياسات التطرف والتهميش ، انطلاقا من أن الاختلافات الثقافية والعرقية والاجتماعية تمثل في الواقع ثراء حضارياً طالما استفادت منه المجتمعات الأفريقية منذ قرون ، وأن هناك حاجة ملحة لدعم السلام والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عن طريق خلق فرص عمالة جديدة ، وتنمية الموارد البشرية ودعم قيم المشاركة في المجتمعات المدنية وتعزيز قطاع الأعمال وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ثانيا - القضايا التي عُرضت على المؤتمر:

إن من يتتبع الحوارات والمناقشات في الجلسات وحلقات النقاش وورش العمل ، يجد أن هناك العديد من القضايا التي طرحت على مؤتمر الكوميسا 2000 ، وسنحاول في السطور التالية تتبع أهم تلك القضايا على النحو التالي :

1 - من أهم القضايا التي طرحت في المؤتمر وتمت مناقشتها خلال حلقات النقاش وورش العمل ، تلك القضية المتعلقة بالتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء في قطاعات البناء والتشييد ، والتنقيب عن البترول والكشف عن الغاز الطبيعي وصناعة البتروكيماويات والتصنيع الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والمواصلات والسياحة، وكذلك دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في مجالات عديدة ، وبخاصة في مجال التصنيع والتكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل متزايدة للشباب في الدول الأعضاء وتقليل معدلات البطالة .

2 - الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على الكوميسا ، ذلك لأنه على الرغم من محدودية إسهام أفريقيا في الاقتصاد العالمي إلا أنها تتأثر بشدة بالتطورات المتلاحقة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بكل تفاعلاته ومتغيراته وتحولاته ، مع الإشارة إلى أن أعداد دول الكوميسا المنضمة لمنظمة التجارة العالمية يبلغ 16 دولة إلى جانب دولتين أخريين بصدد استكمال إجراءات الانضمام .

3 - فرص وإمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكوميسا والجهود المبذولة لجذب المزيد من تلك الاستثمارات ، خاصة في ظل انخفاض نصيب تكتل الكوميسا منها وعلى الرغم من ارتفاع عائد الاستثمار بدول

الكوميسا ، حيث قدرت منظمة الانكتاد أنه في عام 2000 بلغ نصيب قارة أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم 1.3 % ونصيبها من إجمالي الاستثمار الأجنبي مباشرة الموجه إلى الدول النامية قد بلغ 5 % ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد في أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 10 دولارات مقارنة بمتوسط عالمي بلغ نحو 110 دولارات .

ومن ناحية أخرى يلاحظ ارتفاع معدل العائد على الاستثمار بدول الكوميسا حيث يصل إلى نحو 25 % من العائد العالمي على الاستثمار .

وتصبح القضية المطروحة ، هي كيفية اقتناص الفرص الاستثمارية في داخل الكوميسا في ظل هذا العائد المرتفع على الاستثمار .

4 - بحث العوائق التي تحول دون اندماج الدول الأعضاء في الكوميسا في النظام التجاري العالمي ، في ظل تزايد الشكوك عموماً حول عدالة هذا النظام نتيجة عدم التنفيذ الكامل والأمين للتعهدات والالتزامات المقررة بموجب اتفاقيات جولة أوروجواي 1994 ، وقيام المنتجين في بعض الدول المتقدمة بفرض قيود وتدابير مختلفة للحد من وصول منتجات الدول النامية ومنها الأفريقية إلى أسواقها وتبرر ذلك بحجج بيئية وصحية أو بدعوى مكافحة الإغراق ، وليس أدل على ذلك من أن متوسط التعريفة المطبقة في الدول المتقدمة على المنتجات الصناعية المستوردة من الدول النامية تمثل أربعة أضعاف ما تفرضه هذه الدول على نفس المنتجات المستوردة من الدول الصناعية ، كما أن الحماية التعريفية بالنسبة للسلع الزراعية في هذه البلدان تقابل في المتوسط خمسة أضعاف الرسوم على المنتجات الصناعية المستوردة ، وفي نفس الوقت اتضح أن هناك صعوبة الحصول على

التكنولوچيا الحديثة والتشدد في نقلها مما يعوق استفادة الدول النامية ومنها الدول الأفريقية من المزايا النسبية الطبيعية التي تتمتع بها في زيادة القيمة المضافة لمنتجاتها ولتعزيز قدراتها التنافسية وزيادة حصتها في الأسواق العالمية ، ناهيك عن عدم قدرة العديد من الدول على مجاراة ثورة المعلومات والاتصالات ، فضلا عن عدم وجود بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة للتجارة الإلكترونية مما يحرم الدول النامية وفي مقدمتها الدول الأكثر فقراً بعض من المشاركة فيما لا يقل عن 10 % من إجمالي التجارة العالمية .

ومن هذا المدخل وجب بحث كل هذه العوائق وانتكاساتها بموضوعية لفهم أبعادها ومخاطرها والوصول إلى أفضل السبل للتعامل معها من خلال تبني نهج جديد يتسم بالعدالة في تقاسم ثمار الانفتاح والتعاون البناء بين كافة دول العالم ، وبحث العلاقة بين التجارة والتنمية لإيجاد مفاهيم متفق عليها بين تيار الدعوة لمزيد من الانفتاح والتحرر التجاري وبين توفير المقومات الأساسية للتنمية الناجحة للبلدان التي تتطلع إليها .

مع الأخذ في الاعتبار أن أفريقيا من أشد قارات العالم معاناة وتهميشا في ظل التنافس الدولي غير المتكافئ ، وقد انعكس ذلك سلباً على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراجع معدلات التنمية والنمو في دول القارة كنتيجة مباشرة لتراجع أسعار المواد الأولية ونقص صادرات الدول الأفريقية وتآكل حصصها في الأسواق العالمية مما زاد من حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول .

5 - تناول المؤتمر في مناقشاته ، القضية الخاصة بأسواق المال ، من حيث التأكيد على أهمية تطوير أسواق المال بدول الكوميسا بما يتواءم وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها العديد من تلك الدول .

وفي هذا الإطار بحث رؤساء هيئات أسواق المال بالكوميسا تأسيس لجنة موحدة للبورصات تهدف إلى النظر في المشاكل التي تواجهها بورصات دول الكوميسا لتحسين أدائها ، إلى جانب بحث إمكانية إقامة شبكة لربط بورصات دول الكوميسا .

ويلاحظ في هذا المجال ، أن البورصة المصرية حالياً تقوم بجهود كبيرة لإيجاد نوع من التفاعل مع بورصات تلك الدول ، ومن ذلك بحث إمكانية إدراج أسهم بعض الشركات الأفريقية الكبرى المنتقاه الجاذبة للاستثمار بالبورصة المصرية .

6 - بحث أهمية ودعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول الكوميسا ، وذلك في ظل الآمال المعقودة على تلك المشروعات من حيث قدرتها على إحداث المزيد من التنمية ، وفي نفس الوقت إمكانية تعاملها بشكل فعال مع مشكلة البطالة ، حيث إنها تتسم بكونها كثيفة العمالة بطبيعتها ، ومن ناحية أخرى لا تتطلب تكنولوچيا مكُلفة أو استثمارات كبيرة ، وبالتالي يمكن أن تولد مزيدا من فرص العمل حيث إن تكلفة إيجاد فرصة عمل واحدة في المشروعات الكبيرة يمكن أن تولد من 10 إلى 15 فرصة عمل في المشروعات الصغيرة ، ولذلك فإن قضية تنمية المشروعات الصغيرة على مستوى دول الكوميسا قضية على درجة عالية من الأهمية .

7 - بحث المؤتمر ، الإيجابيات والنجاحات التي حققها تكتل الكوميسا ، من حيث هيكل الاتفاقية ، وإزالة أية هواجس لدى الدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً ، وفي مقدمتها ما قد ينتج عن الالتزام ببنود الاتفاقية من التعرض لمخاطر فقد بعض الصناعات والإيرادات ، ومن ثم عدم توازن التنمية بين الدول الأعضاء ، وكيفية توفير الحماية للصناعات الاستخراجية والناشئة

والحساسة ومواجهة الإغراق ومواجهة حدوث أية اضطرابات خطيرة تمس اقتصاديات الدول الأعضاء .

ومن ناحية أخرى بحث المؤتمر الآثار المتوقعة من الانضمام إلى الكوميسا على الدول الأعضاء ، وتكليف سكرتارية الكوميسا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بإعداد الدراسات التفصيلية عن تأثير منطقة التجارة الحرة على اقتصاديات الدول الأعضاء ، كل دولة على حدة .

وبُحثت أيضا قضية إزالة العوائق الجمركية حتى الأول من مايو 1999 حيث اتضح أن عدد الدول التى أجرت تخفيضات على رسومها الجمركية لخدمة التجارة البينية قد بلغ 14 دولة مثلت تجارتها مجتمعة في ذات العام نحو 79,4 % من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الكوميسا ونحو 86,4 % من إجمالي تجارتها البينية . وعند بحث العوائق غير الجمركية أو الكمية ، اتضح أنه قد تمت إزالة معظم العوائق غير الجمركية بين الدول الأعضاء في الكوميسا .

كذلك بحث المؤتمر ، مدى التحسن الذي تحقق في مجال تسهيل وتسيير التجارة البينية ، من إقامة شبكة معلومات للتجارة الدولية بين دول الكوميسا ، حيث تم إقامة نقطة محورية Foeal Points بالدول الأعضاء لتوفير المعلومات حول كل من المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل اقتصاد من اقتصادات الدول الأعضاء ، والفرص المتاحة للصادرات والواردات في كل دولة ، والشركات المسجلة والرسوم الجمركية ، والعوائق الجمركية التي لا تزال موجودة ، هذا إلى جانب إنشاء الكوميسا لموقع خاص بها على شبكة الإنترنت تحت عنوان WWW. Comesa. int لتوفير المعلومات للمستثمرين داخل وخارج الكوميسا .

بل تم بحث حجم التجارة البينية ، حيث اتضح أن نمو التجارة البينية بين دول الكوميسا خلال الفترة من 1994 - 2000 قد بلغ نحو 15.5 % في حين كان

متوسط معدل نمو إجمالي التجارة الخارجية لدول الكوميسا خلال نفس الفترة نحو 10,6 % بل بحث المؤتمر أيضا المؤسسات المختلفة ومدى تفعيلها لأنشطة الكوميسا ، مثل بنك التجارة والتنمية الذي يهدف إلى توفير التمويل للمشروعات الزراعية وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وكذلك المساهمة في تمويل التجارة البينية للدول الأعضاء وقد بلغ عدد المشروعات التي قام البنك بتمويلها حتي عام 2000 عدد 91 مشروعاً في مجالات متعددة . وكذلك غرفة مقاصة الكوميسا التي تهدف إلى التغلب على مشاكل تسوية المعاملات المالية بين الدول الأعضاء والناشئة عن اختلاف نظم الرقابة على الصرف فيما بين تلك الدول ، وكذلك تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء في مجال التبادل التجاري .

وقد اتفق على ضرورة تطوير غرفة المقاصة لإعادة تنشيط دورها في أعقاب حالة الركود التي أصابتها .

وقد تم بحث دور وكالة ضمان الاستثمار ، خاصة من ناحية المخاطر السياسية للتجارة ، حيث قدر أن يؤدي نشاط تلك الوكالة إلى زيادة التجارة البينية لدول الكوميسا بنحو 7 مليارات دولار خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2009 ، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي لإقليم الكوميسا بحوالي 11 مليار دولار وخلق ما يربو على مليون فرصة عمل جديدة خلال تلك الفترة .

8 – تم بحث العديد من الموضوعات الأخرى ، مثل تشجيع الصناعة التعدينية في دول القارة ، ومعدل النمو الاقتصادي بدول الكوميسا وكيف أنه زاد خلال الفترة من 1998 - 2000 حتى وصل في المتوسط إلى 4 % على حين أنه خلال الفترة من 1985 - 1995 كان متوسط النمو لا يزيد عن 3 % فقط . كما

بحث المؤتمر أيضا ، الاتجاه نحو تحرير خدمات الطيران ، بما يؤدي إزالة العوائق التي تعترض هذه الخدمة . مما يساعد على نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الكوميسا .

9 - بحث المؤتمر أيضا ، التحديات والمعوقات التي تقف أمام انطلاق التجارة البينية في دول الكوميسا ، مثل عدم التزام بعض الدول بتخفيض تعريفتها الجمركية أمام حركة التجارة البينية بما يحد من ديناميكية التكتل الاقتصادي للكوميسا ، وتحقيق أهدافه ، وكذلك بحث تضافر الآثار السلبية لثلاثية الحرب والفقر والمرض ، فمن ناحية تعاني بعض دول الكوميسا من ويلات النزاعات الحدودية والحروب الأهلية مثل ذلك النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا ، والحرب الأهلية بجنوب السودان والاضطرابات الناشئة في زيمبابوي .

ومن ناحية أخرى ، انخفاض مستوى المعيشة لسكان الإقليم ؛ حيث إن نسبة كبيرة من سكان الكوميسا يعيشون تحت حد الفقر ، فقد أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 2000 إلى انخفاض متوسط استهلاك المواطن الأفريقي بنحو 30 % عن مستواه منذ ربع قرن . وقد وصلت نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر في إقليم الكوميسا حوالي 70 % وهذا يعني عدم تجاوز دخل الفرد من هؤلاء السكان دولار واحد يومياً . فضلاً عن انتشار العديد من الأمراض كالسل والإيدز [1] والملاريا وبصورة وبائية في بعض الدول .

ومن المعوقات التي بحثت أيضا ، نقص المال والخبرة والإدارة المحترفة الوطنية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية ، وضعف شبكة المواصلات بتلك الدول سواء الداخلية أو البينية وضعف كفاءة الجهاز المصرفي في الغالبية العظمى من تلك الدول .

1 - تتراوح نسبة القوى العاملة المصابة بالإيدز من 15 % إلى 30 % .

ثالثا - توصيات ونتائج المؤتمر:

انتهى مؤتمر الكوميسا 2000 إلى مجموعة من التوصيات والنتائج كانت على درجة عالية من الأهمية ويمكن ذكر أهمها على النحو التالي :

1 - تم الاتفاق على دفع التنمية والتعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء من خلال المؤتمرات السنوية .

2 - تم الاتفاق بين عدد من رجال الأعمال في كل من مصر وموزمبيق وزامبيا وناميبيا وزيمبابوي وبتسوانا على تأسيس شركة للاستثمار في تلك الدول لمساعدة المستثمرين الآخرين الذين يرغبون في الاستثمار بها وتعتبر هذه الشركة هي أول شركة يتم تأسيسها بين رجال الأعمال من دول الكوميسا .

3 - تقرر إقامة مركز تجاري مصري بالاتفاق مع عدد من المستثمرين في زامبيا وذلك لعرض أهم المنتجات المصرية للشركات الراغبة في تسويق إنتاجهافي زامبيا وإقامة أماكن تخزين للمنتجات التي سيتم تسويقها .

4 - تم الاتفاق على مشاركة الخبرة المصرية في إقامة فندق جديد في تشاد باستثمارات تصل إلى 40 مليون دولار ، وتم أيضا الاتفاق على إنشاء البنية الأساسية للعاصمة النيجيرية وإقامة عدد من مشروعات الطرق والكباري بنظام B.O.T في كل من أوغندا وغانا ونيجيريا وتقدر قيمة استثمارات هذه المشروعات بحوالي 200 مليون دولار .

5 - الأخذ بالاقتراحات المقدمة من مصر في ختام المؤتمر والتي تنطوي على برنامج متكامل لدعم الكوميسا ويتمثل في أول صندوق للمساعدات الفنية لدول الكوميسا لتشجيع التجارة الحرة والاستثمار المشترك ، ونقل التكنولوجيا لدول المجموعة ، وتساهم مصر في هذا الصندوق ، وكذلك إقامة قاعدة معلومات متكاملة تتضمن مختلف المعلومات التجارية الخاصة

بالتصدير والاستيراد وفرص الاستثمار والتشريعات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي لدول الكوميسا .

ومن ناحية أخرى إقامة بنك للصادرات والواردات لدول الكوميسا لتشجيع تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، مع استعداد مصر لاستضافة ممثلي الوكالات التجارية في دول الكوميسا لمناقشة تسهيل حركة نقل السلع والخدمات بين دول الكوميسا وإقامة شركات تجارية مشتركة لزيادة حجم التجارة البينية ، وقيام دول الكوميسا بتوفير الآليات اللازمة لربط أسواق الكوميسا .

وأكدت المقترحات المصرية على ضرورة إعداد برنامج قومي لربط أسواق كل دولة من دول الكوميسا بالدول المجاورة لها . وكذلك تطوير البنية الأساسية وخاصة المطارات والموانئ والاتصالات والطرق والسكك الحديدية ، والتزام جميع دول الكوميسا بالحفاظ على السلام ، وحل مشكلات الحدود من خلال الحوار لتوجيه جميع الموارد للتنمية الاقتصادية .

6 - أسفر المؤتمر عن رسم صورة واضحة عن إمكانات تكتل الكوميسا ومجالاته الواسعة ، وخاصة زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات وصولاً إلى هدف إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، كما أتاح المؤتمر الفرصة لرجال الأعمال والمسئولين للتشاور فيما بينهم على المستوى الإقليمي ، بل وعلى المستوى الدولي أيضا .

7 - شهد المؤتمر أيضا الإعلان عن تأسيس عدد من الكيانات الرامية إلى دعم أهدافه ، تمثل في الإعلان عن إنشاء أول مؤسسة إقليمية للاستثمار بدول الكوميسا ، وكذلك الإعلان عن تأسيس جمعية أصدقاء الكوميسا بالقاهرة لتضم عدداً من المستثمرين المصريين والعرب والأفارقة بهدف بحث السبل التي تؤدي إلى إقامة مشروعات مشتركة، إلى جانب العمل على زيادة حجم التجارة البينية .

8 - العمل على توفير شبكة لخطوط النقل والمواصلات فيما بين دول الكوميسا باعتبار أن هذا المجال هو أحد المكونات الأساسية لنجاح أي تكتل اقتصادي إقليمي .

9 - وضع برامج للتكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي تراعي الاستفادة من المواد الأولية والخامات والأيدي العاملة المتوافرة ، ووضع صندوق للمساعدت الفنية لدول الكوميسا لتشجيع التجارة الحرة وإزالة العوائق التي تحول دون زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار المشترك ونقل التكنولوچيا بين الدول الأعضاء في الكوميسا .

10 - العمل على صناعة سياسة إقليمية لدول الكوميسا تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك بحث إنشاء صندوق إقليمي لتمويلها وإنشاء قاعدة معلومات تتيح لتلك المشروعات البيانات الكافية بما يساعدها على الانتعاش ، بالإضافة إلى مطالبة المنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات اللازمة لها خاصة الأمم المتحدة ، الانتكاد ، اليونيدو ، البنك الدولي ، ومنظمة العمل الدولية .

11 - تشجيع عمليات الاندماج بين الشركات العاملة بذات النشاط بدول التكتل الاقتصادي لتكوين كيانات قادرة على المنافسة الأجنبية الوافدة من ناحية ، وزيادة تشابك العلاقات بين دول الكوميسا من ناحية أخرى.

12 - تطوير قطاع الخدمات المالية بدول الكوميسا خاصة في ظل ما يمكن أن يقوم به من دور فعال في تجميع المدخرات اللازمة لعملية التنمية وكذلك توفير التمويل لحركة التجارة بين دول الكوميسا .

13 - إنشاء آلية للتعاون في مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة ودعاوي الإغراق التي تعيق زيادة صادرات دول التكتل للدول المتقدمة.

14 - توفير آلية للربط بين العقول الأفريقية المهاجرة بالقارة الأم لنقل خبراتهم إلى أجيال أخرى من العلماء ، وبما يساعد على تقليل الفجوة العلمية مع العالم المتقدم .

15 - السعي إلى إنشاء غرفة تجارية لمجموعة دول الكوميسا في مجموعها لخدمة مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة .

ويلاحظ أن مؤتمر الكوميسا الأول قد عقد في مطلع الألفية الثالثة ، وهو ما يؤكد عزم الدول الأعضاء على النهوض باقتصادياتها في مواجهة تحديات العولمة ، من خلال تعزيز قدراتها التنافسية وتحسين هياكلها الإنتاجية وإيجاد بيئة مواتية لتفعيل آليات اقتصاد السوق ، وإعطاء القطاع الخاص كل الفرص الممكنة ليكون قائداً لعمليات التنمية في دول الكوميسا وفي تعميق التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة وإقامة التكامل الاقتصادي المنشود .

مع وجود اتفاق تام على ضرورة مواجهة تحديات العولمة من خلال تعزيز فرص الاستثمار المناسبة والكافية في مختلف القطاعات وتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد والمكاسب من تحرير التجارة بين دول الكوميسا باعتبار ذلك خطوة ضرورية للتعايش مع العولمة وما تخلفه من تنافسية ، بل ومطلب مُلِح في ظل كل تلك التحديات من منظور أن العالم أصبح في حالة تكتل اقتصادي يميل لأن يكون تكتلاً قارياً ، بمعنى أن قارة أوروبا اكتمل فيها التكتل الاقتصادي الأوروبي ممثلاً في الاتحاد الأوروبي ، وظهر تكتل النافتا بين دول أمريكا الشمالية ، والآسيان في آسيا ، وأكثر من تكتل في أمريكا اللاتينية .

فلماذا لا يكون تكتل الكوميسا هو التكتل الاقتصادي لأفريقيا والذي يقود هو وغيره إلى قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، وهو الهدف النهائي الذي تسعى كل دول القارة لإقامته في عام 2028 ؟ .

الفصل السادس

أبعاد وآفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق الأفريقية المشتركة

الفصل السادس

أبعاد وآفاق العلاقات الاقتصادية

بين مصر والسوق الأفريقية المشتركة

يشير انضمام مصر إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بالكوميسا ، العديد من الجوانب والأبعاد المختلفة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين مصر والكوميسا ، حيث يحدث لأول مرة انضمام مصر لتكتل اقتصادي إقليمي في أفريقيا ، وفي نفس الوقت يطرح هذا الانضمام بالنسبة للاقتصاد المصري سؤالاً هاماً ، يتلخص فيما إذا كان انضمام مصر سيكون في صالحها اقتصادياً أم في صالح باقي دول الكوميسا في مجموعها ؟ حيث كان الوضع قبل الانضمام يشير إلى أن الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا يميل إلى صالح باقي الدول الأعضاء ، أي يولد عجزاً مزمنا ومستمرا في غير صالح الاقتصاد المصري وبالتالي جاء الانضمام لأبعاد اقتصادية مختلفة سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل البعيد وهو ما قد يفسر انضمام مصر في عام 1998 بدلا من عام 1994 ، خاصة وأن دول الكوميسا تضم كل دول حوض النيل وهو بعد استراتيجي هام بالنسبة لمصر ، حيث وجدت القيادة السياسية أنه من الأفضل استراتيجيا أن تكون مصر داخل التكتل الاقتصادي الأفريقي الذي يضم دول حوض النيل وليست خارجه ، حتى لو كان الوضع في الأجل القصير يشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري المصري مع دول الكوميسا ، فقد يتحسن هذا الوضع على المدى المتوسط والطويل ، حيث قد يمثل منفذاً جديداً لاستيعاب

الصادرات المصرية ، بل واستيراد السلع الأولية والخام وتصنيعها وإعادة تصديرها [1] .

من هنا يمكن أن يتناول هذا الفصل الأبعاد المختلفة للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا من خلال التحليل التالي :

أولا - ظروف انضمام مصر للسوق الأفريقية المشتركة عام 1998 :

يمكن القول إن انضمام مصر للكوميسا هو إحدى ثمار جهود الرئيس محمد حسني مبارك وحرصه الدائم على استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة والخاصة بين مصر ودول أفريقيا . وقد جاء انضمام مصر للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في ظروف تصاعد تحديات العولمة وتحرير التجارة والتعامل مع اقتصاديات السوق المفتوحة وبالتالي كان لزاماً على مصر الارتباط بكيانات اقتصادية إقليمية ومنها الكوميسا بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري والاستثماري وتعميق التعاون الاقتصادي في كافة المجالات بينها وبين الدول الأعضاء .

بالإضافة إلى النظرة الاستراتيجية للقيادة السياسية فيما يتعلق بالبعد الخاص بأن الكوميسا تضم كل دول حوض النيل التسع وهي : مصر و السودان وإثيوبيا وتنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وإريتريا وهو ما يُعد على درجة عالية من الأهمية فيما يتعلق بالمسألة المائية وأبعادها الاستراتيجية المختلفة لمصر ، وهو ما يفسر كثيراً لماذا انضمت مصر عام 1998 رغم أن الكوميسا قد

1 - وقد تتحول العلاقات الاقتصادية المصرية مع الكوميسا إلى أن تكون دول الكوميسا مجالاً جيداً لإقامة مشروعات للإنتاج من أجل التصدير على أراضي تلك الدول إذا اقتنص القطاع الخاص المصري الفرص التي يمكن أن تلوح له ، مع تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول الكوميسا على مر الزمن .

تكونت عام 1994 وموافقة مصر على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع محل التبادل التجاري بنسبة 80 % مرة واحدة اعتباراً من 18 فبراير عام 1999 .

وكانت مصر قد سعت منذ عام 1993 للانضمام إلى منطقة التجارة التفضيلية P. T. A لشرق وجنوب أفريقيا والتي أنشأت في ديسمبر عام 1981 وذلك حينما بدأت دول المنطقة في توقيع الاتفاقية الخاصة بتحويل هذه المنطقة إلى سوق مشتركة فيما عرف بالكوميسا في نوفمبر 1993 بكمبالا « عاصمة أوغندا » ، إلا أن طلبها لم يتحقق في ذلك الوقت .

ثم أعادت مصر الطلب مجدداً في يونيو 1997 من القرن الماضي حيث طرح السيد عمرو موسى وزير الخارجية في ذلك الوقت مسألة غياب مصر عن التكتلات الإقليمية في أفريقيا في بيانه أمام القمة الأولى للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي عقدت على هامش القمة الأفريقية رقم 33 بهراري « عاصمة زيمبابوي » وطالب القمة بإعادة النظر في هيكلة الجماعة الاقتصادية بما يتيح انضمام مصر للكوميسا ، وتلا ذلك اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في الكوميسا لتجديد طلب الانضمام السابق ، وكان من نتيجة ذلك موافقة المجلس الوزاري للكوميسا بالإجماع أواخر نوفمبر عام 1997 ، على تأييد قبول طلب مصر للانضمام للتكتل الاقتصادي نظراً لدورها الإقليمي وثقلها الاقتصادي والسياسي في القارة الأفريقية ، وقرر رفع توصية للقمة الثالثة « الكوميسا » تقضي بانضمام مصر كعضو عامل في التكتل الاقتصادي الأفريقي ، كما قرر المجلس الوزاري أيضا بدء المفاوضات مع مصر حول الجوانب الفنية والقانونية المرتبطة بانضمامها لاتفاقية الكوميسا .

وبناء على ذلك شكلت وزارة الخارجية لجنة موسعة تضم ممثلي 21 وزارة وهيئة معنية ، الغرض منها التجهيز لعملية الانضمام وأعقب ذلك قيام وفد من

الخارجية المصرية وممثلي ست وزارات بعقد جولة مفاوضات رسمية مع سكرتارية الكوميسا في « لوساكا » عاصمة زامبيا مقر الكوميسا في الفترة من 4 - 7 مايو عام 1998 ، أسفرت عن التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا .

وبالفعل فقد تم انضمام مصر رسمياً للكوميسا في الجلسة الافتتاحية الثالثة لها في 29 يونيو عام 1999 بكينشاسا ، وقد أصدر الرئيس محمد حسني مبارك في 28 يناير 1999 قراراً رقم 344 لسنة 1999 بانضمام مصر لمجموعة الكوميسا وذلك بعد تصديق مجلس الشعب المصري عليه ، وقد دخلت عملية انضمام مصر للكوميسا حيز التنفيذ الفعلي في 19 فبراير عام 1999 وقد قامت مصر باتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لتطبيق برنامج الكوميسا ، حيث تم اعتباراً من 18 فبراير عام 1999 تنفيذ الإعفاءات المقررة على واردات مصر من دول الكوميسا بنسبة إعفاء جمركي 80 % بشرط المعاملة بالمثل ، وقد ارتفعت النسبة إلى 90 % بحلول أكتوبر 1999 وقد وصلت إلى الصفر بحلول أكتوبر عام 2000 وقد أعلن عن اكتمال منطقة التجارة الحرة للكوميسا في 31 أكتوبر عام 2000 وبدأت نشاطها في أول نوفمبر 2000 .

وقد شهدت القمة الثالثة للكوميسا بالفعل والتي عقدت بكينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في يومي 29 - 30 يونيو 1998 ، مراسم التوقيع على وثيقة انضمام مصر للكوميسا في الجلسة الافتتاحية للقمة والتي حضرها رؤساء سبع دول أفريقية هي : زامبيا ، زيمبابوي ، ناميبيا ، بوروندي ، مالاوي ، وكينيا ، فضلا عن رئيس الكونغو الديمقراطية لوران كابيلا والسيد عمرو موسى وزير الخارجية في ذلك الوقت كممثل شخصي للرئيس مبارك ، ووفود من 21 دولة أعضاء في التكتل الاقتصادي الأفريقي لتصبح مصر وللمرة الأولى عضواً في أحد التكتلات الاقتصادية شبه الإقليمية بالقارة الأفريقية .

وقد تضمن اتفاق عضوية مصر في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا » تعهد حكومة جمهورية مصر العربية بالالتزام بجميع أحكام الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والبروتوكولات الأربعة الملحقة بها وبالتالي تصبح مصر عضواً في هذه السوق وتتمتع بالامتيازات الممنوحة بمقتضى الاتفاقية الخاصة بها وتخضع للالتزامات المنصوص عليها فيها .

وتتعهد مصر أيضا باتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لتطبيق برنامج الكوميسا لتخفيض تعريفتها الجمركية وقد تم ذلك بالفعل حيث أصبحت التعريفة الجمركية صفراً في أكتوبر 2000 ، ومن ناحية أخرى منحت السلع ذات المنشأ المصري معاملة تفضيلية تبعا لذلك إعمالا لمبدأ المعاملة بالمثل.

وكانت القمة الثالثة للكوميسا في 29 يونيو 1998 قد أقرت تعديلاً على نص المادة الأولى من المعاهدة بإضافة فقرة رابعة تسمح بقبول أي دولة كعضو في السوق متى كانت جاراً مباشراً لدولة عضو ، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني لانضمام مصر للكوميسا .

ومن جانب مصر فقد وضعت خطة لزيادة حجم تجارتها مع الدول الأعضاء في الكوميسا ، تتضمن استراتيجية متكاملة تشارك فيها كافة الجهات المعنية لرفع مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول الكوميسا تتلخص في تشجيع زيارات الوفود التجارية الأفريقية ، وفتح أفرع للبنوك المصرية في عدد من الدول الأفريقية لتمويل النشاطات التجارية ودعم تسيير خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة بين مصر ودول الكوميسا ، وتشجيع رجال الأعمال المصريين على تنفيذ صفقات تجارية مع نظرائهم في أفريقيا ، والعمل على استمرار تواجد السلع المصرية في الأسواق الأفريقية .

وفي هذا الإطار فقد انضمت مصر لعضوية بنك الكوميسا في 10 يونيو عام 1999 لتكون العضو السابع عشر من دول الكوميسا ، وهناك جهود بذلت ولازالت تبذل من أجل تعميق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا .

ثانيا - مبررات وأسباب انضمام مصر إلى السوق الأفريقية المشتركة :

هناك العديد من المبررات والأسباب التي سيقت عند سعي مصر للانضمام للكوميسا ، وكلها تبرز أهمية انضمام مصر إلى هذا التكتل الاقتصادي الأفريقي ، وفيما يلي عرض مختصر لتلك المبررات :

1 - تزايد فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية وتحديدا إلى مجموعة الكوميسا ، بفضل المزايا التفضيلية التي حصلت عليها مصر من الانضمام إلى الكوميسا ، ومن منطلق أنها سوق كبيرة المساحة وتضم حوالي 380 مليون نسمة .

2 - إن مجموعة الكوميسا تتمتع بثروات طبيعية زراعية وحيوانية وتعدينية هائلة وهو ما يمكن من تلبية الاحتياجات المصرية من هذه الثروات ويعظم المصالح الاقتصادية المشتركة بين الطرفين حيث يقدر البعض أن المنطقة تزخر بنحو 300 مليار طن من الفوسفات و 102 مليار طن حديد ، 60 مليار طن فحم و 170 مليار طن من الغاز الطبيعي ، كما أن هناك إمكانات زراعية غير مستغلة بكفاءة تبلغ 66,2 مليون هكتار أي حوالي 4.6 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم .

3 - تدخل دول حوض النيل كلها في مجموعة الكوميسا وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لعلاقة مصر بالكوميسا ، وعلاقاتها بدول حوض النيل داخل هذه المجموعة بوجه خاص ، فليس هناك من يجادل في أن المصالح المائية المصرية

وحقوقها والمتمثلة في مواردها من مياه النيل ، تعد أهم المصالح المصرية في أفريقيا على وجه الإطلاق ، بل إن حقوقنا ومصالحنا المائية تدخل في قلب دائرة المصالح المصرية Survival للدولة حيث تتصل بحياة الشعب وبقاء الدولة ومصير البلاد .

ويلاحظ في هذا الصدد أن حق مصر المائي أو نصيبها السنوي الإجمالي من الموارد المائية للنهر في ظل اتفاقية 1959 خاصة بعد إتمام السد العالي يبلغ 55,5 مليار متر مكعب سنوياً عند أسوان في المتوسط ، بينما تبلغ الحصة الإجمالية للسودان طبقاً لنفس الاتفاقية 18,5 مليار متر مكعب في العام ، ولا يخفى الأهمية البالغة التي تمثلها هذه الحصة السنوية التي تحصل عليها مصر من مياه النيل ، إذ ليس هناك موارد مائية أخرى يمكن استغلالها ، إلا في حدود ضئيلة أقصاها 8 مليارات متر مكعب سنوياً ، والجزء الأكبر من هذا الرقم يرتبط بمياه النيل ، ويتمثل في إعادة استخدام مياه الصرف في حدود 4,3 مليار أو المياه الجوفية 2,9 مليار ويتبقى نسبة طفيفة تمثل مياه الأمطار 8, مليار متر مكعب ، ومعنى ذلك أن النيل بالنسبة لمصر يظل يمثل الحبل السري Egypt's Life Blood وأن مياهه تعتبر مسألة حياة أو موت فالحياة تتوقف برمتها سواء كانت بشرية أو نباتية أو حيوانية على مياه النيل ولعل مصر ، وهي وحدها دون سائر بلاد النيل الأخرى ، تنفرد بهذا الاعتماد الكلي على النهر ، ففي الزراعة بلغت نسبة الأراضي المروية بمياه النيل إلى الأراضي المنزرعة 1995 - 2000 ، 100 % وتنزانيا 3 % وكينيا 2 % وإثيوبيا 1 % وصفراً في كل من رواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية .

من هذا المدخل تكتسب العلاقات مع دول حوض النيل ، وهي منخرطة في منظمة الكوميسا أهمية خاصة حيث تمثل السوق المشتركة مدخلاً ملائما من

مداخل تنمية العلاقات وتفعيلها بين مصر ودول هذه المجموعة . وهو ما يفسر ويبرر انضمام مصر إلى دول الكوميسا كبعد استراتيجي هام والتواجد في أسواق هذه الدول يترتب عليه مواجهة أي مخطط من شأنه التلاعب بمقدرات مياه النيل .

4 - تزايد احتمالات وجود فرص ومكاسب اقتصادية في إطار فتح الأسواق الجديدة أمام مصر لتصريف صادراتها متمتعة بالتخفيض الجمركي الذي وصلت نسبته إلى 100 % .

هذا بالإضافة إلى إمكانية تغذية الصناعة المصرية بمواد خام بأسعار منخفضة مقارنة بمثيلتها الواردة من الدول غير الأعضاء بالكوميسا مما سيؤدي إلى انخفاض في التكلفة النهائية للمنتجات الصناعية الأمر الذي سيعطي لها مركزا تنافسيا أفضل من صادرات الدول الأخرى ، حيث يتوافر في دول الكوميسا إمكانيات هائلة سواء زراعية أو رعوية أو صناعات استراتيجية وكلها لا تخرج عن كونها مدخلات صناعية أو خامات ووسائط إنتاجية يتطلبها السوق المصري ، ومن أهمها الجلود الخام والبذور الزيتية والشاي والبن والمعادن .

5 - إمكانية الحصول على سلع زراعية وغذائية ذات أهمية للمستهلك بأسعار رخيصة مثل البن والشاي والذرة ، ومن ناحية أخرى فإن المنتجات المصرية ستتمتع بميزة نسبية عالية بالمقارنة بالسلع الأوروبية والأسيوية في أسواق الكوميسا ، وذلك من خلال سهولة تسويق السلع والخدمات المصرية في الأسواق الأفريقية ، حيث تعتمد تلك الأسواق مواصفات للجودة أقل بكثير من المواصفات القياسية في الأسواق الأمريكية والأوروبية والعربية .

والسوق الواسعة للتصدير في الأسواق الأفريقية سوف تشكل سوقاً استهلاكية وإنتاجية كبيرة تستطيع مصر الاستفادة منها ، وباعتبارها أيضا سوقاً تمثل الامتداد الطبيعي لمصر ، وسوف تتضاعف هذه الميزة والفائدة عند تدعيم الخطوط الملاحية بين مصر ودول الكوميسا .

6 - يشير البعض إلى أن انضمام مصر للكوميسا سوف يتيح فرص للعمالة المصرية عبر توظيف أعداد لا بأس بها من الخريجين في المشروعات الزراعية بدول الكوميسا حيث تمتلك الدول الأعضاء في مجموعة الكوميسا نحو 68 مليون هكتار قابلة للزراعة ، وتحتاج أغلب المشروعات الزراعية لإنشاء مزارع نموذجية ، خاصة أن لديها موارد المياه والأرض الخصبة الصالحة للزراعة .

7 - يستطيع أي مستثمر مصري أن يقيم أي مشروع في أي دولة من الدول الأعضاء بمجموعة الكوميسا وذلك بالحصول على إعفاءات وامتيازات المشروعات الوطنية ، بالإضافة إلى الإعفاءات والامتيازات التي تعطي للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأعضاء في الكوميسا .

وهنا يمكن أن يكون الاستثمار المصري في دول الكوميسا هو استثماراً من أجل التصدير ، تستثمر من خلاله مستلزمات الإنتاج والمواد الخام الرخيصة في تلك الدول ، وغيرها من التسهيلات لإقامة مشروعات من أجل التصدير على أراضي تلك الدول لباقي أنحاء العالم .

8 - لا خلاف على أن إنشاء مناطق تكاملية في إطار ترتيبات تجارية إقليمية تعمل على نمو هياكل الإنتاج بشكل أكثر كفاءة نتيجة لأثر وفورات الإنتاج الكبير ، حيث سيتيح تحرر التجارة البينية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وصولاً مضموناً لأسواق الدول الأعضاء في الكوميسا ،

وتسمى هذه الأثار بالأثار الديناميكية ، وهناك أيضا الأثار التوزيعية والتي تتمثل في أن مصر بما تملك من هياكل إنتاجية وقواعد صناعية أكثر تقدماً من كافة دول المجموعة ؛ ولذلك فإن التحرير من القيود الجمركية يجعل ما يسمى بتحويل التجارة في صالح مصر ، خاصة وأن الصادرات المصرية لن تخضع في أسواق هذه الدول للقيود والحماية غير الجمركية أو التدابير الوقائية والمواصفات القياسية كما هو الحال بالنسبة للترتيبات الإقليمية في الدول المتقدمة كدول الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ في هذا المجال أن غالبية دول الكوميسا لا تملك إقامة صناعات متقدمة ، وهي دول تستورد في مجملها كافة المنتجات الصناعية خاصة الأدوية والمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة والبتروكيماويات والأغذية والسلع الاستهلاكية المعمرة والصناعات المنزلية من الألومنيوم والزجاج ومستحضرات التجميل وغيرها ، وهي فرص يمكن اقتناصها بالنسبة للمصدرين والمنتجين المصريين بعد تحرير التجارة بين مصر ودول الكوميسا ووصول الرسوم الجمركية إلى درجة الصفر في أكتوبر 2000 ، خاصة وأن مصر تتمتع في هذه المنتجات بميز نسبية وتنافسية كبيرة .

ويساعد في ذلك الأمر وجود ترتيبات بين دول الكوميسا لوضع آلية لضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية والتجارية ، والتي كانت بمثابة عائق عام الصادرات المصرية ، بالإضافة إلى ذلك تبني دول الكوميسا إنشاء بنية تحتية للنقل البحري في شكل إنشاء خطوط ملاحية بما يساعد علي حل واحدة من أهم مشكلات الصادرات المصرية .

9 - من المبررات الهامة لانضمام مصر إلى دول الكوميسا هو أن مصر وقعت علي اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية فيما يعرف باتفاقية أبوجا ،

والتي من المتوقع أن يعلن عن قيامها في 2028 ، وهو ما يتطلب أن تكون مصر عضواً في أحد التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكانت الكوميسا لهذا السبب ولأسباب أخرى ، هي أفضل تكتل اقتصادي يمكن أن يتم الانضمام إليه وهو ما تم تحقيقه بانضمام مصر إلى هذا التكتل عام 1999 كما ذكرنا من قبل . حيث يعد انضمام مصر للكوميسا خطوة ضرورية من أجل سريان اتفاقية عام 1991 المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

10 – أكدت سكرتارية الكوميسا أن حجم الاقتصاد المصري يمنحه مميزات كبيرة للمنافسة في أسواق الكوميسا ، ربما تكون أكثر من تلك الإمكانات التي سمحت لجنوب أفريقيا بزيادة صادراتها لدول التكتل الاقتصادي من مليار دولار عام 1991 إلى أربعة مليارات دولار عام 1997 وهو رقم يمكن لصادرات مصر إلى دول الكوميسا تحقيقه .

ومن ناحية أخرى فإن اشتراط نسبة تتراوح بين 25 - 35 % للمكون المحلي للسلعة حتى تتمتع بالإعفاء الجمركي داخل التكتل ، يتيح ميزة تنافسية لمصر في مجال جذب الاستثمار ، حين يمكن توطين الاستثمارات الأجنبية في مصر في إنشاء صناعات تجميعية لمنتج أوروبي أو أمريكي ثم إعادة تصديره لدول الكوميسا والاستفادة من الإعفاء الجمركي داخل هذه الأسواق .

وهكذا يتضح أن هناك العديد من المبررات ، سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو حتى السياسية التي تبرر وتوضح أسباب انضمام مصر إلى منظمة الكوميسا بعد إعلان قيامها منذ عام 1994 بتأخير حوالي أربع سنوات .

ثالثا - النشاط الاقتصادي المصري بعد الانضمام للسوق الأفريقية المشتركة :

بعد انضمام مصر للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بالكوميسا ، شهدت السنوات التالية مباشرة نشاطاً اقتصادياً ملموساً يمكن تلخيصه فيما يلي :

1 - إنشاء مجموعة شركات لدفع عمليات التصدير والتجارة بين مصر ودول الكوميسا وفيما يلي استعراض لبعض هذه الشركات :

1 / 1 - **شركة مصر شرق أفريقيا للتصدير والاستيراد :**

وقد جاءت في إطار اهتمام الأوساط الصناعية والتجارية المصرية بالأسواق الأفريقية ، حيث قررت مجموعة من الشركات الصناعية بالمدن الصناعية الجديدة في ديسمبر 1999 تأسيس أول شركة متخصصة لتصدير المنتجات المصرية إلى أسواق دول الكوميسا ، وهي أول شركة يتم تأسيسها لهذا الغرض بعد انضمام مصر للكوميسا وتقوم الشركة الجديدة بترويج وتسويق وترسيخ المنتج المصري في الأسواق الأفريقية ، وقد تم اختيار أسواق أربع دول أعضاء بالكوميسا هي : كينيا وأوغندا وزامبيا وتنزانيا ، لبدء نشاط الشركة فيها لتعاظم الفرص التصديرية في أسواق هذه الدول ، وتم اختيار نيروبي « عاصمة كينيا » مقراً للشركة وتم تجهيز الشركة بجميع المقومات المادية والإدارية لضمان نجاحها .

ويعمل مجلس إدارة الشركة بالتنسيق مع وزارة التجارة الخارجية ، من خلال مركز تنمية الصادرات والتمثيل التجاري ، على دراسة احتياجات أسواق الدول الأفريقية من السلع المصرية بالإضافة إلى الدعم والمشاركة من السفارات المصرية في هذه الدول بتوفير قاعدة البيانات والمعلومات المطلوبة والاتصالات واللقاءات مع كبار المسئولين في هذه الدول .

1 / 2 - **الشركة المصرية لتصدير الأدوية والمستلزمات الطبية :**

وقد تم تأسيس هذه الشركة المتخصصة لتصدير الأدوية المصرية ، في إطار تنمية الآليات والفعاليات في التسويق والترويج للأدوية المصرية في الأسواق الأفريقية ، والتي يمكنها استيعاب نسبة كبيرة من الصادرات المصرية من الأدوية .

وهي شركة مساهمة برأسمال 20 مليون جنيه مصري ، بهدف دعم وتنمية تصدير الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية من الإنتاج المحلي إلى الخارج ، من منطلق أن صناعة الأدوية يمكن أن تسهم بدور كبير في زيادة الصادرات المصرية وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

وقد عقد أول اجتماع لمجلس إدارة الشركة في 28 ديسمير عام 1999 ، وتصدر مصر حالياً من الأدوية لأفريقيا ما يقدر بنحو 12 مليون جنيه ، والمستهدف الوصول إلى حجم صادرات مصرية من الأدوية يبلغ 80 مليون جنيه خلال أربع سنوات .

1 / 3 - الشركة المصرية الأفريقية للتصدير والاستيراد :

وهي شركة مساهمة للتجارة الخارجية مع أفريقيا ، وقد صدر قرار رئيس هيئة الاستثمار والمناطق الحرة رقم 1422 لسنة 1998 في 20 / 7 / 1998 بشأن الترخيص بتأسيسها بنظام المناطق الحرة العامة بالإسماعيلية ، وتضم هذه الشركة في مجلس إدارتها مجموعة من رجال الأعمال ورؤساء الشركات الصناعية والتجارية وقد باشرت الشركة نشاطها وتقوم بدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية ، بين مصر وأفريقيا وفتح الأسواق أمام الصادرات المصرية .

2 - إنشاء الخط الملاحي البحري المصري :

حيث بدأ تشغيله في أوائل أغسطس عام 1999 وذلك لربط الموانئ المصرية بموانئ دول شرق أفريقيا وبدأ الخط يربط ميناء السويس بكل من ميناء چيبوتي وميناء مومباسا بكينيا ودار السلام بتنزانيا ، ويعد هذا الخط بمثابة حل مناسب لتسهيل عملية النقل إلى دول شرق أفريقيا ، مما يزيد من فرص تنمية الصادرات المصرية لها وتنشيط دور القطاع الخاص بين مصر ودول الكوميسا .

ويلاحظ في هذا المجال أن إنشاء هذا الخط الملاحي البحري جاء بمبادرة من القطاع الخاص المصري لتكون هناك خطوط نقل متكاملة بين مصر ودول

الكوميسا ، ويتميز هذا الخط الملاحي بأنه مباشر ومنتظم ويقلل من زمن الرحلة وتكلفتها ، وتقوم مصر حاليا بربط ميناء السويس بميناء مصوع الإريتري وميناء مدغشقر ، وكما تعمل جاهدة على توسيع نشاط النقل البحري لكي يتم الربط الفعال بين مختلف دول القارة بهدف تنشيط الصادرات المصرية إلى هذه الدول .

3 - إرسال البعثات الترويجية وإقامة المعارض المصرية في دول الكوميسا :

وذلك بهدف تعميق التواجد المصري في أسواق دول الكوميسا والتعرف على ما تحتاجه من سلع وخدمات ، واستكشاف القطاعات التي يمكنها المنافسة فيها بنجاح وكذلك بحث إمكانات تصدير المنتجات المصرية إليها والعمل على زيادتها ، وتعريف السوق الأفريقية بالمنتجات المصرية .

وعلى سبيل المثال ، بدأت جمعيات رجال الأعمال المصرية في تنظيم جولات للدول الأعضاء بهدف إقامة المشروعات المشتركة وبحث احتياجات هذه الأسواق من المنتجات المصرية وكذلك بعض الوزارات وممثلي الاتحاد التعاوني الإنتاجي والحرفيين المصريين ، ومن ناحية أخرى قامت عينة من رجال الأعمال المصريين بزيارة ترويجية إلى كينيا في الفترة من 19 - 25 أبريل عام 1999 ، وخلال هذه الجولة تم توقيع عقد تأسيس أول شركة تسويق مصرية في كينيا برأسمال عشرة ملايين دولار بهدف خلق آلية ثابتة للمنتج المصري في السوق الكينية وكذلك قامت بعثة مصرية أخرى بزيارة لكينيا بهدف الترويج للمنتجات المصرية خلال الفترة من 28 يونيو إلى 4 يوليو 1999 ، وضمت 22 رجل أعمال يمثلون 14 شركة مصرية تعمل في مجالات : صناعة البلاستيك والأدوات المنزلية والكهربائية وأدوات التجميل وطلمبات الري والألومنيوم ، كما ضمت أيضا البعثة ممثلين من شركات قطاع الأعمال العام مثل : الشركة القابضة للصناعات الغذائية إلى جانب جهاز الخدمة الوطنية .

وقد أقيمت العديد من المعارض للمنتجات المصرية في الدول الأعضاء عام 1999 مثل المعرض الذي أقيم بالعاصمة الإريترية « أسمرة » والمعرض الذي أقيم بنيروبي بمركز المؤتمرات الدولية في تلك العاصمة وسمي معرض الكوميسا - تكسي وقد بلغت قيمة التعاقدات التي أبرمتها الشركات المصرية العارضة في هذا المعرض نحو 40 مليون دولار .

ويلاحظ من هذا العرض أن هناك نشاطات اقتصادية قامت بها كيانات مصرية متعددة لدخول الأسواق الأفريقية للدول الأعضاء في الكوميسا ، ورغم ذلك لازالت هناك جهود لابد أن تبذل ، حتى يمكن دفع الصادرات المصرية دفعات أقوى وزيادتها بدرجة أكثر ، خاصة وأنه لازالت هناك معوقات كثيرة ومشكلات عديدة تواجه تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية بدول الكوميسا .

رابعا - المجالات والفرص الاقتصادية المتاحة للاقتصاد المصري مع السوق الأفريقية المشتركة :

عند التدقيق في أبعاد العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا سواء الحالية أو المستقبلية ، فإننا نجد أن هناك العديد من المجالات الاقتصادية التي يمكن أن تكون إطاراً فعالاً للكشف عن فرص كبيرة أمام الاقتصاد المصري لكي يعمق التعاون الاقتصادي بينه وبين دول الكوميسا ، ومن أهم هذه المجالات والفرص ما يلي :

1 - المجالات والفرص الصناعية :

حيث توجد فرص كبيرة للسلع الصناعية المصرية ، للنفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في الكوميسا ، وخاصة بعد حصول هذه السلع على تخفيضات جمركية وصلت إلى الصفر في أكتوبر 2000 ، فقد أصبح في الإمكان أن تدخل معفاة تماماً من الرسوم الجمركية ، بل ومحررة من القيود الكمية ، هذا بالإضافة

إلى تمتع هذه السلع بمزايا نسبية مقارنة بدول أخرى مثل دولة جنوب أفريقيا التي حققت طفرة في صادراتها إلى دول الكوميسا وصلت إلى حوالي 5,5 مليار دولار عام 2000 بعد أن كانت مليار دولار فقط عام 1987 .

ويلاحظ أنه في الوقت الذي يعد فيه خفض التعريفة الجمركية ووصولها إلى الصفر عام 2000 ، حافزاً للمصدرين المصريين إلى دول الكوميسا ، فإن حق إنشاء الشركات الذي تتيحه اتفاقية الكوميسا يعد حافزاً أكبر للمستثمرين المصريين ، حيث إن هذا الحق يتيح لأي مستثمر مصري أن يقيم شركة باسمه أو بالمشاركة مع أحد رجال الأعمال في هذه الدول وأن يتمتع بالإعفاءات الممنوحة للاستثمار في هذه الدول .

ويشير الواقع العملي إلى أن بعض الشركات المصرية قد بدأت بالفعل في فتح فروع لها في هذه الدول ، مثل شركات تصنيع الألومنيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية والأدوية وغيرها .

وكل ذلك وغيره يمثل فرصاً كبيرة أمام الصناعة المصرية ، وهو ما يؤدي إلى تنمية الصادرات الصناعية المصرية في الأسواق الأفريقية وزيادتها وخاصة مع كسب هذه الأسواق وتعود المستهلك الأفريقي على المنتجات المصرية ، مع الأخذ في الاعتبار أن الصناعة المصرية سوف تحصل على مواد خام ومستلزمات إنتاج بسعر منخفض من دول الكوميسا وبالتالي فإن ذلك سيعطي السلع الصناعية المصرية ميزة تنافسية أفضل أمام المنتجات الأخرى في أسواق دول الكوميسا .

2 - المجالات والفرص الزراعية :

يمثل النشاط الزراعي والقطاع الزراعي مجالا حيويا لخلق العديد من الفرص التي تعمق التعاون الزراعي بين مصر ودول الكوميسا ، فمصر بخبرتها

الطويلة والكبيرة في مجال الزراعة والري يمكن أن تساهم في إحداث زيادة هائلة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في دول الكوميسا .

والاستفادة يمكن أن تكون على الجانبين متزايدة ، حيث يمكن لمصر أن تتحول من استيراد السلع الزراعية والحبوب والمواد الغذائية من الأسواق الأمريكية والأوروبية ، إلى استيرادها من دول الكوميسا ، التي يمكن أن تقيم فيها مصر مشروعات زراعية مشتركة ، وقد أظهرت العديد من دول الكوميسا رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة ، حيث تقدمت أكثر من 14 دولة من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها وتتراوح مساحة هذه المزارع بين 2000 إلى 20000 فدان ، تتوافر لها وبها البنية الأساسية الزراعية وموارد المياه ، وتستعد حكومات هذه الدول لتوفير السكن والأمن للخبراء والعمالة المصرية التي سوف تعمل في هذه المزارع ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المصرية ، كما يمكن أن تكون مصدراً رخيصاً لواردات مصر الزراعية، خاصة مع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية في إطار إلغاء الدعم المقدم لهذه السلع في ظل اتفاقية الجات، وقد أخذت مصر تلبي بالفعل هذه الطلبات من هذه الدول في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك فإن دول الكوميسا تقوم حالياً بإعداد خطة متكاملة لتطوير نظم الري وإدارة الموارد المائية بها ، وهذا الاتجاه سيتيح لمصر استخدام خبراتها في مجال إدارة المياه والأشغال العامة عند الانتهاء من صياغة تلك الخطة، والعمل على تعظيم مصالحها خاصة بالنسبة لمياه النيل ، حيث إن جميع دول حوض النيل هم أعضاء في الكوميسا ، وهو ما يتيح لمصر أن تكون قريبة من أية ترتيبات تتعلق بالمياه في حوض النيل والمشروعات المتعلقة بذلك وهو ما يعد بعداً استراتيجياً هاماً جداً .

3 - المجالات والفرص في نشاط المقاولات :

في ضوء التجارب السابقة في مجال المقاولات ، فإن هناك فرصاً عديدة ، أمام شركات المقاولات يمكن افتتاحها مستقبلاً ، لما تتمتع به شركات المقاولات المصرية ؛ من خبرة كبيرة وواسعة في الأسواق الأفريقية وخاصة شركة المقاولون العرب ، ويتيح هذا المجال بالفعل فرصاً هائلة لعمل شركات المقاولات المصرية حيث إن معظم هذه الدول في حاجة إلى تطوير البنية الأساسية بها ، وإنشاء شبكات الطرق والكباري والمستشفيات والمصانع . وبالتالي فإن هذا المجال مفتوح بقوة أمام الشركات المصرية التي نجحت بالفعل في الأسواق الأفريقية رغم المنافسة الشديدة التي واجهتها وتواجهها ، ومن أهم المشروعات المطروحة في هذا المجال ، مشروع للري في ليسوتو بتكاليف تبلغ 32 مليار دولار يمتد لفترة 20 عاماً ، وكذلك مشروعات تطوير معامل التكرير في بعض هذه الدول ، وقد حصلت الشركات المصرية بالفعل على تعاقدات في العديد من هذه الدول ، وعلى سبيل المثال حصلت شركة المقاولون العرب في أوغندا على عدة مشروعات ، كذلك حصلت على مشروع تطوير الاستاد الرياضي في غانا ، كما أصبح للشركة مكاتب في كينيا وتنزانيا ورواندا وبتسوانا ، كذلك هناك مشروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر وإمكانية قيام مصر بدور حلقة الوصل لتصدير الفائض من الكهرباء من هذه الدول إلى الدول الأوروبية ، وبالتالي فإن آفاق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا مفتوحة بصورة كبيرة في المستقبل وهو ما يخلق فرصاً هائلة أمام نشاط المقاولات المصري لكي ينمو بقوة في دول الكوميسا .

4 - المجالات والفرص الخاصة بالدعم الفني :

تتاح لمصر في المجال الخاص بالدعم الفني الكثير من الفرص ، حيث أن لديها ثروة ضخمة من العقول البشرية في كافة المجالات وهناك بالفعل تعاون من

مصر ودول الكوميسا في مجال الخبرات ؛ حيث يلعب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا دوراً حيوياً في مجال الخبرات، ويعمل هذا الصندوق على توفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا وهذه الخبرات متنوعة من أطباء ومهندسين زراعيين ومدنيين ، وكذلك أساتذة الجامعات، كما يقوم الصندوق بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول في أكاديمية الشرطة أو في المعهد الدبلوماسي المصري وفي وزارة الزراعة .

ومن ناحية أخرى ، تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول في الجامعات المصرية وخاصة في الأزهر الشريف أو بتقديم مساعدات غذائية لشعوب هذه الدول في حالة الكوارث والحروب ، وكذلك تقديم منح في صورة أدوية مصرية أو أمصال للعديد من هذه الدول ، أو تقديم دعم فني ومالي لمحاربة الأمراض أو لبعض المجالات الأخرى مثل مكافحة ورد النيل في دول حوض النيل ، ويمكن لمصر أن تطور من هذا الجانب وأن يتم وضع برنامج مصري متكامل بخصوص الدعم الفني والمالي المقدم لدول الكوميسا بحيث يزيد من ثقل مصر السياسي والثقافي في هذا الدول وبما يساهم في دعم موقفها في المجالات الأخرى اسوة بما تفعله الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث في مجالات المعونات الفنية والمالية .

خامسا - المعوقات والتحديات التي تواجه تعميق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول السوق الأفريقية :

رغم وجود العديد من الفرص ومجالات التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا ، إلا أنه في المقابل توجد العديد من المعوقات التي تواجه تعميق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا ، وهي تحتاج إلى بذل مجهودات كبيرة لتذليلها ومواجهتها حتى تتحول المسألة إلى مزيد من الفرص التي يمكن

اقتناصها ، وبالتالي مزيد من مجالات التعاون الاقتصادي يمكن توسيعها وتنشيطها في المستقبل سواء القريب أو البعيد ؛ أي في الأجل القصير والمتوسط والطويل .

وبهذا المدخل ، يصبح من الضروري إجراء محاولة للكشف عن أهم هذه المعوقات والتحديات من خلال التحليل التالي :

1 - تشير العلاقات بين الدول الأفريقية بصفة عامة ودول أوروبا الغربية ، أن حوالي 60 % من تجارة أفريقيا تتم مع الجانب الأوروبي ، وبالتالي فإن ذلك يحول دون إيجاد فرص كبيرة للتبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية ، وتحديداً دول الكوميسا .

ومن ناحية أخرى نجد أن سيطرة بعض الجاليات الأجنبية في الدول الأفريقية على تجارة الجملة وخاصة الجاليات الهندية والباكستانية واليهودية وقيام ارتباط بين هذه الجاليات والدول الأم ، فضلاً عن ذلك تواجد الدول حديثة العهد بالتصنيع وخاصة الصين وكوريا ، كلها تعتبر معوقات أمام تعميق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا .

2 - هناك الدور الإسرائيلي في أفريقيا ، والذي يتزايد يوما بعد يوم، حيث نجد أن أفريقيا ومنها دول الكوميسا تستوعب حوالي 4 % من حجم الصادرات الإسرائيلية، كما وصل عدد الخبراء الإسرائيليين إلى 4 آلاف خبير تقريباً في أفريقيا، ويلاحظ أن معظم السلع التي تصدرها إسرائيل يكون لها بديل مصري ، غير أن أجهزة التصدير الإسرائيلية أكثر كفاءة في التعامل مع الأفارقة .

3 - عدم قدرة التنظيمات القائمة في مصر على دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الأفارقة ، حيث يلاحظ أن معظم فروع الشركات

المصرية في أفريقيا تجري صفقات تجارية لا تكون مصر طرفاً فيها ، كما أن معظم مؤسسات التمويل والضمان تكون بعيدة عنها لارتفاع درجة المخاطر ، وندرة مصادر تمويل الصفقات بما فيها الصفقات المتكافئة ، واقتصار ضمان الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية على عدد محدود من الدول الأفريقية ، بالإضافة إلى عدم وجود نظم تأمين على المخاطر غير التجارية كالحروب الأهلية والانقلابات العسكرية وغيرها من الاضطرابات السياسية .

4 - هناك صعوبات النقل المتمثلة في عدم وجود خطوط مباشرة للنقل البحري تربط مصر بالدول الأفريقية ؛ حيث إن نقل معظم السلع المصرية إلى الأسواق الأفريقية يتم عن طريق الموانئ الأوروبية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ، بل يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخيرات في التسليم وإلى تلفيات في السلع المصدرة ، وما ينتج عن ذلك أيضا من تباطؤ في دورة رأس المال ، وربما يؤدي إلى إلغاء التعاقدات مع المصريين من ناحية أخرى .

وقد بدأت محاولات للتخفيف من هذه الصعوبة حيث بدأ تشغيل أول خط ملاحي بحري مصري في أوائل أغسطس عام 1999 وذلك لربط الموانئ المصرية بموانئ دول شرق أفريقيا ، وبدأ الخط يربط ميناء السويس بكل من موانئ چيبوتي ومومباسا بكينيا ودار السلام بتنزانيا ، ويعد هذا الخط بمثابة حل مناسب لتسهيل عملية النقل إلى دول شرق أفريقيا مما قد يزيد من فرص تنمية الصادرات المصرية لها ، وتنشيط دور القطاع الخاص بين مصر ودول الكوميسا ، حيث يلاحظ أن هذا الخط الملاحي البحري جاء بمبادرة من القطاع الخاص المصري .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن هذا الخط يعتبر مرتفع التكلفة بالنسبة لعملية الشحن بالمقارنة بالخطوط الأخرى وخاصة في الوقت الذي قامت فيه الشاحنات العالمية بتخفيض قيمة الشحن بنسبة 25 %.

أما النقل الجوي فإن مصر لا تربطها أيضا خطوط مباشرة بمعظم الدول الأفريقية ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة هذا النقل بصورة مبالغ فيها .

5 - توجد أيضا مشكلات التمويل ، التي تعتبر من المعوقات الهامة أمام المصدرين المصريين حيث تعاني كل الدول الأفريقية تقريباً من ندرة النقد الأجنبي ، ويعتمد المستوردون فيها على الائتمان طويل الأجل لمدد تتراوح بين 6 - 180 يوماً ، مع وجود صعوبات ، ومخاطر مرتفعة في السداد وخصوصاً مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض في القارة السمراء ، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبية ، هذا فضلا عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات .

وكل ذلك يؤدي إلى ضعف قدرة المصدرين المصريين على المنافسة في هذه الأسواق بالمقارنة مع منافسيهم وخصوصاً من دول شرق آسيا [1] وقد أنشئ البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية التي تحتاجها تنمية وتوسيع وزيادة التجارة البينية بين الدول الأفريقية ولكن لازالت هناك مجهودات كبيرة يجب أن تُبذل في هذا المجال .

6 - توجد كذلك الصعوبات التسويقية ، حيث يوجد قصور شديد في المعلومات لدى المصدرين المصريين بشأن طبيعة الأسواق الأفريقية واحتياجاتها

1 - خاصة فيما يتعلق بتصدير بعض المنتجات المصرية كالملابس ؛ حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا تعتبر الأسواق الأفريقية أسواق سعر فقط لانخفاض القوة الشرائية في دول الكوميسا وبالتالي يصبح من المهم فقط هو انخفاض السعر وليس الجودة حتى يمكن كسب الأسواق .

والافتقار إلى دراسات متعمقة عن احتياجات دول الكوميسا من السلع والمنتجات المصرية ، بل عدم وجود خطط تسويقية واضحة المعالم تجاه تلك الأسواق الأفريقية .

فهناك قصور شديد في معرفة الأفارقة بالمنتجات المصرية ومدى قدرتها التنافسية ، من حيث الجودة والسعر وهو ما قد يرجع إلى عدم الاهتمام بإقامة المعارض الدائمة للمنتجات المصرية في الدول الأفريقية ، واستخدام البعثات الترويجية كأداة تسويقية هامة ، بالإضافة إلى ضعف التمثيل التجاري المصري في أفريقيا ، وتدهور نشاط مكاتب شركة النصر للتصدير والاستيراد .

7 – من المعوقات التي ضاعفت حدة القيود على نمو العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية ، هي تلك المتعلقة بافتقار هذه العلاقات إلى الأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسية المشتركة التي تعمل على تسهيل التبادل التجاري وتيسير المدفوعات وضمان انتظام المعاملات وتشجيع حركة رؤوس الأموال وحمايتها .

فعلى سبيل المثال ، فإنه على الرغم من ارتباط مصر مع عدد كبير من الدول الأفريقية تصل إلى حوالي 29 دولة باتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادي والفني بلغ عددها 68 اتفاقية حتى عام 2000 ، فإن هذه الاتفاقيات لم تسهم مساهمة فعالة في تنمية التبادل التجاري أو تحسين التعاون الاقتصادي بين مصر وتلك الدول حيث إن بعضها قد تخطاه الزمن، والبعض الآخر لم يوضع موضع التنفيذ وثالث لا يزال في دور التفعيل ، بل كان توقيع الاتفاق يعتبر هدفاً في حد ذاته ولم يتم توفير الآليات اللازمة لتنفيذه وتعظيم الاستفادة منه في مجال تعميق العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأفريقية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ في هذا المجال أن مصر ظلت بعيدة دائماً عن التنظيمات الاقتصادية الإقليمية في القارة ، التي كان يمكن أن تتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة .

8 - عدم انتظام الأسواق الأفريقية ، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه الأسواق وما توارثته من سلبيات على مدى فترات الاستعمار المختلفة ، كما يرجع ذلك أيضا لارتباط هذه الأسواق بالبنوك المركزية في الدول التي كانت تحتل البلاد الأفريقية من قبل وفرضت سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية مما أدى إلى ارتباط تلك الدول بمنتجات الدول التي كانت مستعمرة لها مثل فرنسا على سبيل المثال .

9 - قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية في الدول الأفريقية وكذلك عدم الاهتمام بتواجد مراكز الخدمة والصيانة للسلع المباعة بمعنى خدمة ما بعد البيع للمستهلك الأفريقي ، كما حدث في تصدير الثلاجات والغسالات المصرية إلى هذه الأسواق ، الأمر الذي يخفض من الطلب على تلك السلع في المدى المتوسط والطويل .

10- هناك التحدي أو المشكلة الخاصة بقواعد المنشأ ، حيث من المعروف أن قواعد المنشأ التي يتم الاتفاق عليها بين أعضاء التكتل الاقتصادي هي بمثابة أداة تضمن أن تقتصر الاستفادة من المزايا التي تتيحها العضوية في هذا التكتل على الصادرات التي تتمتع بمنشأ وطني للدول الأعضاء ، كما تضمن هذه القواعد إجراء حد أدنى لعمليات التشغيل أو التصنيع على السلع المصدرة لإكسابها صفة المنشأ الوطني .

وينص بروتوكول قواعد المنشأ للسلع محل التبادل بين الدول الأعضاء في الكوميسا في الملحق رقم 4 في الاتفاقية الخاصة بالكوميسا ، على أن السلع التي تكتسب صفة المنشأ الوطني ، يجب أن تنطبق عليها حالة من الحالات التالية :

الحالة الأولى :

إذا كانت السلعة تامة الإنشاء في الدولة العضو .

الحالة الثانية :

إذا كانت قيمة المدخلات من منشأ غير وطني لا تزيد عن 60 % من قيمة السلعة ولا تقل القيمة المضافة التي تمت في الدولة العضو عن 45 % من قيمة السلعة .

الحالة الثالثة :

بعض المنتجات الخاصة بالدول الأعضاء والتي لها أهمية خاصة لعملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء والتي يحددها المجلس الوزاري للكوميسا وتكون القيمة المضافة في هذه السلع هي 25 % .

ويلاحظ أنه في عام 1994 قام الفريق الاستشاري كراون إيجنت Crown Agents بإعداد دراسة حول هذه القواعد وأوصى بقيمة مضافة تصل إلى 40 % بدلاً من 45 % على أساس أسعار المصنع ، وأوصى بشطب نسبة 25 % من القيمة المضافة للسلع ذات الأهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية .

وتكمن خطورة قواعد المنشأ في البند الثالث أو الحالة الثالثة الخاصة بالسلع التي يقرها المجلس الوزاري للكوميسا على أساس أن لها أهمية خاصة للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، حيث إنه بمراجعة قوائم السلع التي أقرها المجلس الوزاري على هذا الأساس وأكسبها صفة المنشأ ، نجد أن هناك ملاحظات هامة في هذا المجال ، حيث يلاحظ أن معظم السلع التي تشملها هذه القوائم هي سلع هندسية وآلات ومعدات في الغالب لا تنتج في الدول الأعضاء في الكوميسا ، ولكن يتم إدخالها إلى بعض الدول الأعضاء ويتم إعادة تصديرها وهذه السلع تشتمل بالتحديد على 85 بنداً جمركياً .

ومن ناحية أخرى لا يتبع المجلس الوزاري في موافقته على هذه السلع مبدأ أهمية هذه السلع لعملية التنمية في الدول الأعضاء على أساس احتياجاتها الفعلية ، ولكن السلع الموافق عليها في هذه القائمة يمكن اعتبارها تهم عملية التنمية في جميع الدول الأعضاء بصفة عامة سواء قامت بإنتاجها فعلاً أو تدخل إليها عن دول غير أعضاء في الكوميسا ، كما أن المجلس لا يتوافر لديه أي بيانات عن إنتاج هذه السلع وأنه يتم الموافقة على هذه السلع المدرجة في هذه القوائم بدون دراسة مسبقة ، وفي الغالب يوافق المجلس على جميع القوائم الممنوحة له .

ويلاحظ من ناحية أخرى أنه ليس هناك توجه في مجموعة الكوميسا لرفع النسبة البالغة 25 % اللازمة لموافقة المجلس الوزاري لإكساب السلع صفة المنشأ الوطني ، وهي مسألة من حقوق مجلس الكوميسا ، ولكن على عكس ذلك هناك اتجاه لخفض النسبة البالغة 25 % كحد أدنى للقيمة المضافة للسلع لإكسابها صفة المنشأ ، وذلك بحجة تشجيع الاستثمارات في الدول الأعضاء في الكوميسا .

إلا أن هذا التوجه في تحديد قواعد المنشأ يحدث ضرراً للدول الأعضاء ومنها مصر حيث يؤدي ذلك إلى فقدان الدول الأعضاء للحصيلة الجمركية على سلع واردة من دول ليست أعضاء في الكوميسا ، ويعني ذلك انتقال المزايا إلى طرف ثالث ، وهو ما يتعارض مع أهداف التكتل الاقتصادي ، وفي نفس الوقت تتعرض السلع الوطنية المماثلة لمنافسة شديدة تؤثر عليها وعلى الاستثمارات المنتجة لها ، وهو ما يعني أن يؤثر ذلك بالسالب على السلع المصرية ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف خبرة دول الكوميسا في مجال قواعد المنشأ . وهذا الوضع يعطي لمصر في كل الأحوال فرصة كبيرة للقيام بدور هام في نقل خبرتها

فيما يتعلق بقواعد المنشأ إلى الدول الأعضاء وخاصة تلك الخبرة التي اكتسبتها من خلال مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، وكذلك خبرتها في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من الدول العربية ، وأيضا خبرتها في التكامل الاقتصادي العربي ، وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، حيث إن كل هذه التجارب تتضمن قواعد منظمة لإكساب السلع المتبادلة صفة المنشأ الوطني .

وفي هذا المجال نجحت مصر بالفعل في إدخال فقرة جديدة على اتفاقية الكوميسا تتيح لها عدم السماح بنفاذ بعض السلع إلى داخل مصر مستفيدة من النسبة المنخفضة للقيمة المضافة وهي 25 % .

بل إن مصر قد تحفظت – ومعها زامبيا وأوغندا – على خفض نسبة القيمة المضافة من 45 % إلى 35 % وذلك خلال قمة الكوميسا الثالثة التي عقدت في كنشاسا في 29 يونيو 1999 ، انتظاراً لما ستسفر عنه الدراسة التي طلب إجراؤها بواسطة الدول الأعضاء وسكرتارية الكوميسا لتحديد أفضل متوسط لنسبة القيمة المضافة لاكتساب سلعة ما صفة المنشأ الوطني، حتى تقرر الكوميسا النسبة المثلى التي ينبغي الأخذ بها ولازال الموضوع مفتوحاً للدراسة والوصول إلى قرار من جانب الدول الأعضاء ، حيث يقوم المجلس الوزاري بمراجعة قواعد المنشأ وتشارك مصر في اجتماعات هذا المجلس في محاولة للوصول على ما يمكن تسميته بقواعد المنشأ المتوازنة ، والملائمة لظروف الدول الأعضاء في الكوميسا .

سادسا - التوجهات الاستراتيجية لتعميق التعاون الاقتصادي المصري مع السوق الأفريقية المشتركة :

في ضوء التحليل السابق ولتحقيق انطلاقات كبيرة في مجال اقتحام الأسواق الأفريقية بالصادرات المصرية مستقبلاً فإن المسألة تتطلب اختيار دول

أفريقية محورية ، وجعلها نقاط ارتكازية للتواجد المصري والمنتجات المصرية ، وتعميق التعاون الاقتصادي لترسيخ هذا التواجد ، ويمكن أن تكون هذه الدول هي : كينيا وزامبيا وزيمبابوي وأنجولا وتنزانيا لتكون نقاط انطلاق هامة نحو الأسواق الأفريقية ؛ نظراً لتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية وفرص إقامة صناعات مشتركة مع هذه الدول انطلاقاً لأسواق أخرى مجاورة لها ، وهي دول ملتزمة بتطبيق بنود اتفاقية الكوميسا ، كما أنها حققت تقدما مقبولاً في مجال جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات جيدة .

وبهذا المدخل يمكن أن تتلخص التوجهات الاستراتيجية المصرية تجاه دول الكوميسا مستقبلاً في النقاط التالية :

1 - التركيز على إنشاء المراكز التجارية في الدول المحورية التي يمكن اختيارها ، بحيث ينبثق عن ذلك معارض متنقلة إلى دول الجوار ، ويمكن في هذا المجال إنشاء مركز تجاري دائم في زيمبابوي للتواجد بمنطقة الجنوب الأفريقي ، حيث أنها دولة لديها قدر من التطور الاقتصادي وعضو بتجمع السادك SADC ولصيقة بالدول الأخرى الأعضاء به مثل جنوب أفريقيا وزامبيا .

2 - العمل على إنشاء مراكز تجميع لبعض الصناعات الخفيفة مثل الأجهزة المنزلية وغيرها ، على أن يتم ذلك في بعض دول الكوميسا مثل أنجولا خاصة وأن بها قوة شرائية معقولة لحوالي 11 مليون نسمة ، بالإضافة إلى أنها من الدول البترولية الأعضاء بالأوبك كما أنها تصدر الماس الخام وبالتالي فهي إحدى الدول المحورية في هذا النوع من الصادرات .

3 - يرتبط بذلك ضرورة العمل على إنشاء مراكز تجميع متكاملة يتم فيها الاستعانة بالمواد الخام المتاحة ببعض الدول الأعضاء بتكتل الكوميسا ، وهو ما يساعد على الوصول إلى منتجات تناسب الأذواق والاحتياجات

الأفريقية وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلق طلب عليها ، وينطبق هذا الاتجاه على صناعات معينة مثل المنتجات الجلدية والأحذية والأثاث .

ويمكن أن تنشأ هذه المراكز بالدول ذات الاستقرار النسبي بين الدول الأعضاء مثل أوغندا وزيمبابوي وسوازيلاند ، ويمكن أن تكون هذه المراكز موزعة على دول أفريقية متجاورة على أن تكون مراكز متكاملة .

4 - العمل على الدخول في مشروعات استثمارية مشتركة مع دول ثالثة تكون متقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً مثل الدول الأوروبية ويمكن تفعيل المشاركة المصرية الأوروبية في هذا المجال لإنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة ، وذات تكنولوجيا تتمتع بتوافر الطلب عليها من جانب دول الكوميسا ، ويأتي هذا التوجه لمواجهة المنافسة من منتجات دول أفريقية أخرى ذات صلة وثيقة بالدول الأوروبية ، مثل جنوب أفريقيا وزيمبابوي وهي مسألة تحتاج إلى التعامل معها بهذا الأسلوب حتى يمكن دخول المنتجات المصرية بالصورة التي تحتاجها هذه الأسواق وتقبل عليها عبر الزمن .

5 - البحث في إمكانية الاستفادة من إقامة مناطق تخزين بالمناطق الحرة سواء في ممباسا بكينيا ، أو موريشيوس ، وذلك بالتعاون مع بنك القاهرة فرع كمبالا ، وقد بدأت بالفعل الشركة المصرية للتجارة الدولية Scitc في شراء مخازن بالمنطقة الحرة بميناء ممباسا بكينيا بالإضافة إلى عشرة آلاف متر مربع على رصيف ميناء جيبوتي تستخدم لتخزين البضائع الواردة من مصر وهو اتجاه على درجة عالية من الأهمية .

6 - يمكن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إنشاء خط بري يربط الموانئ الهامة بدول الكوميسا مع مناطق التوزيع الداخلي ، مثل إنشاء خط بين ممباسا بكينيا إلى كمبالا بأوغندا وكيجالي برواندا ، ومزود بأسطول

شاحنات لنقل البضائع وهو اتجاه له نتائجه الإيجابية الكبيرة في هذا المجال، وهو ما يتكامل مع إيجاد المزيد من الخطوط الملاحية المنظمة ، ويمثل الخط الملاحي الأول الذي يتم بجهود القطاع الخاص الذي بدأ نشاطه في أوائل أغسطس عام 1999 وذلك لربط الموانئ المصرية بموانئ دول شرق أفريقيا حيث بدأ الخط يربط ميناء السويس بكل من موانئ جيبوتي ومومباسا بكينيا ودار السلام بتنزانيا ، بل ومن الضروري الاهتمام بإقامة خطوط ملاحية منتظمة مع دول الجنوب الأفريقي أيضا .

7 - يمكن التوجه بدرجة تركيز أعلى نحو تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بالكوميسا حيث توجد التجربة الخاصة بشركة كانوا أروماتيك التي حققت نمواً ملحوظاً في أوغندا بعد أن أقامت مشروعات استثمارية كبيرة في مجالات الزراعة وتقسيم الأراضي وبناء العقارات السكنية والسكن الإداري ، وينتظر أن يحدث انتشار لمثل هذه التجربة وغيرها في دول أخرى مثل كينيا وزيمبابوي وفي مناطق تجمع المصريين في أفريقيا ، فضلاً عن أنها تتمتع بحد معقول من الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يساعد على تشجيع تدفق الاستثمارات المصرية التي تخدم التجارة البينية بين مصر ودول الكوميسا ، على أن يتم تطوير استراتيجية المستثمر المصري لتكون قائمة على أساس الاستثمار من أجل التصدير .

8 - تعظيم الاستفادة من التسهيلات المالية التي يمنحها بنك التنمية الأفريقية ومقره أبيدجان لساحل العاج ، للدول الأعضاء من أجل إقامة مشروعات البنية الأساسية اللازمة لدفع عجلة الاستثمار والتجارة بين دول الكوميسا ومصر .

9 - دعم اتجاه الدول الأعضاء بالكوميسا نحو إنشاء شركة للتأمين ضد المخاطر السياسية ، مثل الحروب الأهلية والانقلابات وغيرها ، وهو الاتجاه الذي

سيترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية في تحفيز المصدرين المصريين للاتجاه نحو الأسواق الأفريقية ، ويأتي ذلك كله في إطار عملية متكاملة لضمان الصادرات وإعادة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ، وذلك لتعويض المصدرين في حالة عدم حصولهم على مستحقاتهم في الدول التي تتعرض لمثل تلك المخاطر ، بل يتضمن ذلك أيضا ، إقامة نظام للدفع السريع يتيح للمصدر الحصول من البنك المعتمد في دولته على قيمة صفقته التصديرية بعملة بلده فور إثباته القيام بشحن البضاعة محل التصدير ، بل إن الأمر يتطلب إقامة مركز إقليمي للتمويل السريع لصفقات الدفع الفوري وتقليل زمن تأخر التسويات المالية .

10 - العمل على إقامة آلية تابعة لمجموعة الكوميسا تكون لها إمكانيات مادية وإدارية تؤهلها للدفاع عن حقوق المصدرين ورجال الأعمال ، والممارسات التجارية غير المشروعة مثل سياسة الإغراق وأيضا لإزالة أية عقبات قد تحول دون زيادة التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء بالكوميسا .

ويدعم ذلك كله زيادة الاهتمام بدراسة احتياجات الأسواق الأفريقية خاصة الدول الأعضاء بالكوميسا وسبل التواجد فيها ، وذلك للتعرف على أذواق ورغبات المستهلك الأفريقي في كل دولة من الدول الأعضاء في الكوميسا ، على أمل أن يكون لدينا بُعد أفريقي قوي في المستقبل ويصاحب ذلك بشكل خاص نظام معلومات وبيانات كفء ومتكامل عن التجارة الدولية للدول الأعضاء في الكوميسا ، لتصبح دائما في خدمة المصدر المصري ، ولابد أن تستمر خدمة تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازمة للتعريف بالمنتجات المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالها في أسواق الدول الأعضاء في السوق الأفريقية المشتركة المعروفة باسم الكوميسا .

ولعل ذلك ينبع من قناعتي بأن واقع التجارة الدولية بين مصر والكوميسا يكشف عن أوضاع كثيرة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتعميق التعاون الاقتصادي بين مصر والكوميسا .

حيث إن الأسواق الأفريقية يمكن أن تحمل لنا الكثير إذا ما أحسن التعامل معها ، وخاصة إذا ما تم العمل من خلال توجهات استراتيجية ، حيث يمكن العمل على أساس وضع استراتيجية قصيرة الأجل تعتمد على التعامل مع كل دولة على حدة من خلال دراسة الوضع القائم للميزان التجاري معها وبيان كيفية تعظيم الاستفادة من ذلك الوضع ، وذلك اعتماداً على التكوين السلعي لتجارتها الخارجية ، ومن ناحية أخرى يتم وضع استراتيجية طويلة الأجل تتميز بسياسات وبرامج محددة ، لتستغل وضع مصر السياسي والاقتصادي والتاريخي والإداري المتفوق والرائد ، ويكون من شأنها تحسين أوضاع الدول الأعضاء بالكوميسا ، وتهيئة المناخ الذي يتيح أكبر استفادة مستقبلية ممكنة .

ويكشف هذا التوجه الاستراتيجي ، أن هناك مجموعة من الدول يجب على مصر - بل ومن الضروري - إقامة علاقات ثنائية ومشتركة معها ، وهناك مجموعة أخرى من الدول الأعضاء في الكوميسا ، إذا كثفنا علاقاتنا معها سوف تدعُم الروابط معها بصورة أقوى وهو ما ينعكس على إصلاح الميزان التجاري المصري معها ، وهناك مجموعة أخرى من الدول التي يلزم عدم تركيز العلاقات الاقتصادية معها نظراً للصراعات السياسية والحروب الأهلية والمجاعات وضعف البنية السياسية بها .

وفي كل الأحوال يجب على مصر أن تعمق التكامل مع كل دول حوض النيل ، سواء كان تكاملاً اقتصادياً أو اتفاقات سياسية والتركيز أيضا على دولة مثل كينيا لأنها مفتاح الانطلاق إلى باقي الدول الأفريقية ، والأهم هو تهيئة

المناخ الملائم الذي يعظم الاستفادة المستقبلية ، حيث إن مبدأ الاستفادة من أسواق الدول النامية بشكل عام يعني خلق السوق الملائمة التي تعطي المردود المناسب في المستقبل ، فلم تعد هناك أسواق جاهزة يمكن الاستفادة منها مباشرة، وخاصة فيما يتعلق بالأسواق الأفريقية ؛ حيث تحتاج منا إلى العمل على ربطها بالمنتجات المصرية على المدى الطويل وهي مسألة تحتاج إلى جهود كبيرة في هذا المجال .

سابعا - واقع التجارة الدولية لمصر مع دول السوق الأفريقية المشتركة :

لعل الاقتراب من واقع التجارة الدولية لمصر مع دول السوق الأفريقية المشتركة مسألة ضرورية ونحن بصدد تحليل آفاق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول السوق الأفريقية المشتركة ، ويمكن الاستعانة في ذلك بالجدول التالي :

تطور التجارة الدولية لمصر مع تكتل الكوميسا

خلال الفترة من 1997 - 2001 / 2002

(بالمليون دولار)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2002 / 2001
الصادرات	36.2	31.3	50.8	52.00	69.8
الواردات	138.3	124.9	140.1	186.9	239.8
عجز الميزان التجاري	102.1	93.6	89.3	134.9	169.00

المصدر : وزارة التجارة الخارجية - مركز المعلومات .

ويلاحظ من الجدول أن تطور التجارة الدولية بين مصر وتكتل الكوميسا ، يشير إلى تزايد عجز الميزان التجاري لمصر مع دول الكوميسا في مجموعهما ، وقد ظهر ذلك واضحاً في السنوات 1999 و 2000 ، و 2001 / 2002 حيث كان العجز 89.3 مليون دولار ثم 134.9 مليون دولار ثم قفز إلى 169 مليون دولار على التوالي .

ولعل من الملاحظات الهامة في السنوات الثلاث المشار إليها ، أن الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا قد زادت ، وفي نفس الوقت زادت الواردات المصرية من تلك الدول ، لكن بمعدلات أكبر من زيادة الصادرات ولعل ذلك ما يفسر تزايد العجز في الميزان التجاري المصري لصالح دول الكوميسا .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الصادرات المصرية كانت في سلع ليست ذات أهمية كبيرة أو ذات قيمة مضافة عالية ومن أهمها الأرز المبيض والمطاط ، وقضبان وحديد البناء والأدوية ، ويوريا ولبان وغيرها .

وعلى جانب الواردات هناك دول انخفضت الواردات المصرية منها مثل إثيوبيا حيث بلغ الانخفاض حوالي 8,2 مليون دولار ما بين عامي 1999 و 2000، على حين زادت الواردات المصرية من دول أخرى ، وتأتي في مقدمتها السودان حيث زادت الواردات منها بحوالي 23,8 مليون دولار وكينيا حيث بلغت الزيادة 16,5 مليون دولار ، ومالاوي 7,3 مليون دولار وزامبيا 9,3 مليون دولار وجميعها ما بين عامي 1999 و 2000 .

وكانت أهم الواردات المصرية من دول السوق الأفريقية المشتركة خلال عامي 2000 ، 2001 ، الشاي الأسود والمستورد من كينيا حيث كانت قيمة الواردات منه عام 2000 حوالي 91,8 مليون دولار وبلغ عام 2001 حوالي 94,4 مليون دولار ، وكذلك بذور السمسم والتي استوردت بشكل أساسي من

السودان حيث كانت قيمة الوردات منها عام 2000 : 21,3 مليون دولار وارتفعت إلى 26 مليون دولار في عام 2001 . وكذلك الجمال الحية للاستهلاك البشري والتي كانت قيمة الواردات منها عام 2000 حوالي 12,2 مليون دولار لتصل إلى 26,4 مليون دولار عام 2001.

علما بأن أهم الدول المصدرة إلى مصر هي نفس الدول المستوردة من مصر تقريبا ، وهي كل من السودان وكينيا وجيبوتي وموريشيوس وزامبيا ومالاوي وتأتي في مقدمتها جميعا السودان وكينيا .

ولعل من الملاحظ على تطور التجارة الدولية بين مصر ودول السوق الأفريقية المشتركة ، أنها تكشف عن أن حجم هذه التجارة ضعيف للغاية ، وبالتالي فلازال الأمر يحتاج إلى بذل مجهودات كبيرة لتعميق وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا ، والذي حاول هذا الفصل منذ بدايته أن يلقى الضوء على آفاق هذا التعاون الاقتصادي المنشود.

بل ويكشف واقع التجارة الدولية البينية بين مصر ودول الكوميسا أن التبادل التجاري في صالح دول الكوميسا بدليل تزايد عجز الميزان التجاري من سنة لأخرى ، وهو ما يشير إلى حقيقة هامة أنه إذا كانت هناك آمال معقودة على زيادة الصادرات المصرية إلى تلك الدول فإن الأمر يحتاج إلى توجهات استراتيجية تحقق تلك الآمال ، بدراسة ميدانية للواقع على الأرض وهو ما يحتاج إلى جهد كبير ، بل يؤكد مرة أخرى أن الهدف الاستراتيجي الأول لانضمام مصر إلى الكوميسا ، ليس هدف تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بقدر ما هو هدف يتعلق بضرورة تواجد مصر بقوة داخل دول حوض النيل من أجل تأمين احتياجات مصر من المياه ، وهو بعد هام للأمن القومي المصري على مر الزمن ولا مانع في هذا الإطار من أن تعمق ويتسع آفاق التعاون الاقتصادي ،

ويتسع بين مصر ودول الكوميسا عبر الزمن أيضا وهو ما يدخل تحت مسمى الاقتصاد السياسي للتكتل الاقتصادي للسوق الأفريقية المشتركة المعروفة باسم الكوميسا ، ويعتبر بعداً على درجة عالية من الأهمية وهو ما يمهد الطريق لفهم العلاقة بين السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي في بعدها الاقتصادي السياسي كما سيوضحها الفصل التالي .


الفصل السابع
الاتحاد الأفريقي
وآفاقه المستقبلية

الفصل السابع

الاتحاد الأفريقي وآفاقه المستقبلية [1]

لعل من الضروري الإشارة إلى أنه في أبريل عام 1980 أوصت منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ، ذات البعد الجغرافي الإقليمي والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية ، بحيث تكون في النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية طبقا لمعاهدة أبوجا The African Economic Community .

ومن هنا أنشأ التكتل الاقتصادي المعروف باسم السوق الأفريقية المشتركة لدول جنوب شرق أفريقيا والمعروف باسم الكوميسا وهو من أكبر التكتلات الاقتصادية تواجداً على الساحة الأفريقية منذ نهاية 1994 من القرن العشرين كما يوجد تكتلات أخرى مثل ECWAS و SADC وغيرها .

ومع تبني المدخل الاقتصادي ولأسباب كثيرة أخرى ، بل ولظروف سيتم تحليلها فيما بعد ، فقد اتفق معظم قادة أفريقيا على إيجاد مدخل صالح للنهوض بأفريقيا عبر الاقتصاد ، إيمانا بأن هذا المدخل هو الذي يشكل الحل المأمول لمشكلات أفريقيا ، نظراً للضعف الشديد في الاقتصادات الأفريقية إجمالاً وحاجة العديد منها إلى إعادة البناء من محصلة شبه صفرية على أرض الواقع .

---

1 - في 10 يوليو 2002 تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الأفريقي بموافقة 50 دولة أفريقية من 53 دولة وذلك في مدينة ديربان بدولة جنوب أفريقيا ، ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية التي استمرت 38 عاماً حتى قيام الاتحاد الأفريقي ، علما بأنه تم اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد في 11 يوليو 2000 في لوساكا .

وفي هذا الإطار فقد اجتمعت الإرادة السياسية لقادة 50 دولة من أصل 53 دولة لتعلن في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من 8 - 10 يوليو 2002 عن ميلاد الاتحاد الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي . وبهذا المدخل يمكن تناول الاتحاد الأفريقي بأبعاده المختلفة في النقاط التالية :

أولا - خطوات ومراحل تكوين الاتحاد الأفريقي :

يمكن القول إن مسيرة تكوين الاتحاد الأفريقي قد مرت بعدد من الخطوات التي يمكن أن نرصدها فيما يلي :

1 - إصدار الدورة العادية لرؤساء الدول والحكومات رقم 35 :

لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية في يوليو 1999 قرار بالموافقة على دعوة العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية باستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي يعقد في الفترة من 6 - 9 سبتمبر ؛ لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية والعمل على إحياء دورها من جديد وفقاً للمستجدات العالمية الراهنة .

2 - القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت 1 :

في 9 / 9 / 1999 صدر عن القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية ، « إعلان سرت » الذي نص على إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية في أبوجا ، مع التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى حيز التنفيذ ، وتحديداً فيما يتعلق بضغط المدد الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا والعمل على التعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا كالبنك المركزي الأفريقي ، والاتحاد النقدي الأفريقي ، ومحكمة العدل الأفريقية وبصفة خاصة البرلمان الأفريقي .

وكذلك تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والوحدة المنشودة .

وتفويض المجلس الوزاري للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المنشأة للاتحاد الأفريقي على أن يقوم المجلس الوزاري برفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر قمة المنظمة . كما طالب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام ، القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة .

3 - إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

ترتيبا على التكليف الصادر بإعلان سرت بإنشاء الاتحاد الأفريقي ، قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الاجتماعات :

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا (أديس أبابا ، 17 - 21 أبريل 2000) .
- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي : الفـ[illegible] التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقـ[illegible] (طرابلس ، 27 - 30 مايو 2000) .
- المؤتمر الوزاري لبحث مشروعي : القانون التأسيسي للاتحاد الأفريـ[illegible] وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا (31 مايو - 2 يونيه 2000) .

4 - اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

اعتمدت الدورة العامة رقم 36 لمؤتمر الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة (لومي 10 - 12 يوليو 2000) مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي ،

حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في 11 يولي 2000 ، وعند اختتام أعمال الدورة في 12 يولي 2000 ، كانت هناك 27 دولة قد وقعت على الوثيقة وهي (الجزائر ، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، ليبيا ، السودان ، بنين ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، ليسوتو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالي ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، توجو ، زامبيا) ، بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي في 22 / 1 / 2001 بأديس أبابا .

هذا ، وقد حددت ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد عدة أهداف يمكن صياغتها في ما يلي :

(أ) تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء في الاتحاد والعمل على الاستفادة من الثروات المتاحة للشعوب الأفريقية والعمل على تدعيم التعاون فيما بين دول القارة مع إمكانية المشاركة وبقوة في الأداء الاقتصادي العالمي .

(ب) تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية .

(جـ) تعزيز الاعتماد على الذات بالاستفادة من الثروات المتاحة في القارة الأفريقية في تعزيز العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة .

(د) العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية في مراحل متقدمة والاستفادة من مقومات النجاح في تلك الدول .

5 - أهمية الاتحاد بالنسبة لمصر :

- بداية أصبح الاتحاد الأفريقي الوريث الشرعي لأكبر منظمة أفريقية نشأت من رحم الصراع الدامي بين الدول الأفريقية والاستعمار ، والتي سعت منذ نشأتها في عام 1963 إلى استقرار ودعم تلك الدول بكافة الوسائل الممكنة ، إلا أن الاتحاد الأفريقي يأتي من منطلق اقتصادي للتكيف مع المتطلبات الدولية الجديدة التي تعيشها القارة ومحاولة الاستفادة من مواردها استفادة مثلى .
- وتسعى مصر من خلال الاتحاد الجديد إلى توثيق الروابط بينها وبين الدول الأفريقية والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين الدول الأفريقية وزيادة حجم صادراتها ، والاستفادة من المزايا الأخرى المتعلقة بتفعيل عمل الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي تقوم على التجمعات الاقتصادية في أفريقيا ، ومصر عضو في أكثر من تكتل اقتصادي مثل الكوميسا والساحل والصحراء كما أن هناك تعاوناً مع دول الشمال الأفريقي .
- تسعى مصر إلى زيادة الاستفادة من الاتحاد الجديد عن طريق فتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات والعمل على زيادة الاستثمارات بها . يضاف إلى ذلك أن الاتحاد الجديد يضم دولاً لها علاقات أمنية وسياسية بمصر وارتباطها معا بتاريخ وثقافة مشتركة ، وهو ما يمثل العمق الاستراتيجي لمصر ، خاصة من خلال حدودها الجنوبية ، والتي تمثل الدائرة النيلية إحدى اهتمامات مصر في القارة الأفريقية .

ثانيا - القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي :

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية:

1 – رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

2 – رئيس جمهورية أنجولا .

3 - رئيس جمهورية بنين .

4 - رئيس جمهورية بتسوانا .

5 - رئيس جمهورية بوركينا فاسو .

6 - رئيس جمهورية بوروندي .

7 - رئيس جمهورية الكاميرون .

8 - رئيس جمهورية الرأس الأخضر .

9 - رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى .

10 - رئيس جمهورية تشاد .

11 - رئيس جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية .

12 - رئيس جمهورية الكونغو .

13 - رئيس جمهورية كوت ديفوار .

14 - رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية .

15 - رئيس جمهورية جيبوتي .

16 - رئيس جمهورية مصر العربية .

17 - رئيس دولة إيريتريا .

18 - رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية .

19 - رئيس جمهورية غانا الاستوائية .

20 - رئيس جمهورية الجابون .

21 - رئيس جمهورية جامبيا .

22 - رئيس جمهورية غانا .

23 - رئيس جمهورية غينيا .

24 - رئيس جمهورية غينيا بيساو .

25 - رئيس جمهورية كينيا .

26 - رئيس وزراء ليسوتو .

27 - رئيس جمهورية ليبيريا .

28 - قائد ثورة الفاتح من سبتمبر - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - .

29 - رئيس جمهورية مدغشقر .

30 - رئيس جمهورية مالاوي .

31 - رئيس جمهورية مالي .

32 - رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية .

33 - رئيس وزراء جمهورية موريشيوس .

34 - رئيس جمهورية موزمبيق .

35 - رئيس جمهورية ناميبيا .

36 - رئيس جمهورية النيجر .

37 - رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية .

38 - رئيس جمهورية رواندا .

39 - رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

40 - رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب .

41 - رئيس جمهورية السنغال .

42 - رئيس جمهورية سيشيل .

43 - رئيس جمهورية سيراليون .

44 - رئيس جمهورية الصومال .

45 - رئيس جمهورية جنوب أفريقيا .

46 - رئيس جمهورية السودان .

47 - ملك سوازيلاند .

48 - رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة .

49 - رئيس جمهورية توجو .

50 - رئيس الجمهورية التونسية .

51 - رئيس جمهورية أوغندا .

52 - رئيس جمهورية زامبيا .

53 - رئيس جمهورية زيمبابوي .

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية .

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت ، منذ إنشائها دوراً حاسماً وقوياً في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا ، كما هيأت إطاراً فريداً لعملنا الجماعي في أفريقيا وفي علاقاتنا مع بقية دول العالم .

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم .

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ، والتصدي - بصورة أكثر فعالية - للتحديات التي تفرضها العولمة .

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني ، وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص ، بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا ، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون .

وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى في 9 / 9 / 1999 والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقاً للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

فقد اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى

التعريفات

في هذا القانون التأسيسي :

تعني كلمة (القانون) القانون التأسيسي .

تعني كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

تعني كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد .

تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

تعني كلمة (الأمانة) أمانة الاتحاد .

تعني كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد .

تعني كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد .

تعني كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد .

تعني عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء الاتحاد .

تعني عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد .

تعني كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية .

تعني كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد .

تعني كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي .

المادة الثانية

التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة الثالثة
الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي:

(أ) تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية .

(ب) الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها .

(جـ) التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

(د) تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالقارة وشعوبها، والدفاع عنها .

(هـ) تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

(و) تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة .

(ز) تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد .

(ح) تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

(ط) تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

(ي) التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصادات الأفريقية .

(ك) تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية .

(ل) تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .

(م) التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة في مجالي العلم والتكنولوچيا .

(ن) العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

المادة الرابعة
المبادئ

يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ التالية :

(أ) مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

(ب) احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

(جـ) مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .

(د) وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية .

(هـ) تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر .

(و) منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

(ز) عدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى .

(ح) حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقررات المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

(ط) التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن .

(ي) حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن .

(ك) تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

(ل) تعزيز المساواة بين الجنسين .

(م) احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

(ن) تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة .

(س) احترام قضية الحياة البشرية ، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية .

(ع) إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

المادة الخامسة
أجهزة الاتحاد

1 - تكون للاتحاد الأجهزة التالية :

(أ) مؤتمر الاتحاد .

(ب) المجلس التنفيذي .

(جـ) برلمان عموم أفريقيا .

(د) محكمة العدل .

(هـ) اللجنة .

(و) لجنة الممثلين الدائمين .

(ز) اللجان الفنية المتخصصة .

(ح) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

(ط) المؤسسات المالية .

2 - أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها .

المادة السادسة
المؤتمر

1 - يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول .

2 - يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد .

3 - يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية . وبناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية .

4 - يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء ، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة .

المادة السابعة
قرارات المؤتمر

1 - يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع . وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد ، غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا ، يتم بأغلبية بسيطة .

2 - يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من كافة أعضاء الاتحاد .

المادة الثامنة
اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة التاسعة
سلطات ومهام المؤتمر

1 - تكون للمؤتمر المهام التالية :

(أ) تحديث السياسات المشتركة للاتحاد

(ب) استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد ، واتخاذ القرارات بشأنها .

(جـ) بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

(د) إنشاء أي جهاز للاتحاد .

(هـ) مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد ، وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء .

(و) اعتماد ميزانية الاتحاد .

(ز) إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام .

(ح) تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

(ط) تعيين رئيس اللجنة ونائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة ، وتحديد مهامهم ومدة ولاياتهم .

2 - يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد .

المادة العاشرة
قرارات المجلس التنفيذي

1 - يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع . وإن تعذر ذلك ، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء . غير أن البت في المسائل الإجرائية ، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا ، يتم بأغلبية بسيطة .

2 - يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الحادية عشرة
اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثانية عشرة
مهام المجلس التنفيذي

1 - يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) التجارة الخارجية .

(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .

(جـ) الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات .

(د) الموارد المائية والري .

(هـ) حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها .

(و) النقل والمواصلات .

(ز) التأمين .

(ح) التعليم ، الثقافة ، الصحة ، وتنمية الموارد البشرية .

(ط) العلم والتكنولوچيا .

(ي) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة .

(ك) الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين .

(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية .

2 - يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ، ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر .

3 - يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفترة الأولى من هذه المادة ، إلى اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة 14 من هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة
اللجان الفنية المتخصصة
الإنشاء والتشكيل

1 - تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي .

(أ) لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

(ب) لجنة الشئون النقدية والمالية .

(جـ) لجنة التجارة والجمارك والهجرة .

(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية .

(هـ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة .

(و) لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية .

(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

2 - يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ، أو يكون أحيانا لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .

3 - تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

المادة الرابعة عشرة
مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة - في حدود اختصاصاتها - بالمهام التالية :

(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي .

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقويم القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد .

(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد .

(د) تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي ، سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .

(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة
الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي ، تجتمع كل لجنة ؟ كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السادسة عشرة
برلمان عموم أفريقيا

1 - لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا ، يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .

2 - يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به .

المادة السابعة عشرة
محكمة العدل

1 - يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد .

2 - يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها .

المادة الثامنة عشرة
المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية ، التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :

(أ) المصرف المركزي الأفريقي .

(ب) صندوق النقد الأفريقي .

(جـ) المصرف الأفريقي للاستثمار .

المادة التاسعة عشرة
اللجنة

1 - يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتُكَوِّن أمانة له .

2 - تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة .

3 - يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة العشرون
لجنة الممثلين الدائمين

1 - يتم إنشاء لجنة الممثلين الدائمين ، وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .

2 - تكون لجنة للممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس ، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء .

المادة الحادية والعشرون
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1 - يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد .

2 - يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه .

المادة الثانية والعشرون
فرض العقوبات

1 - يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد على النحو التالي :

تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد ، أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد .

2 - علاوة على ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى أو أي إجراءات أخرى ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر .

المادة الثالثة والعشرون
مقر الاتحاد

1 - يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، بجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية .

2 - يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء على توصية من المجلس التنفيذي .

المادة الرابعة والعشرون
لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له ، هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

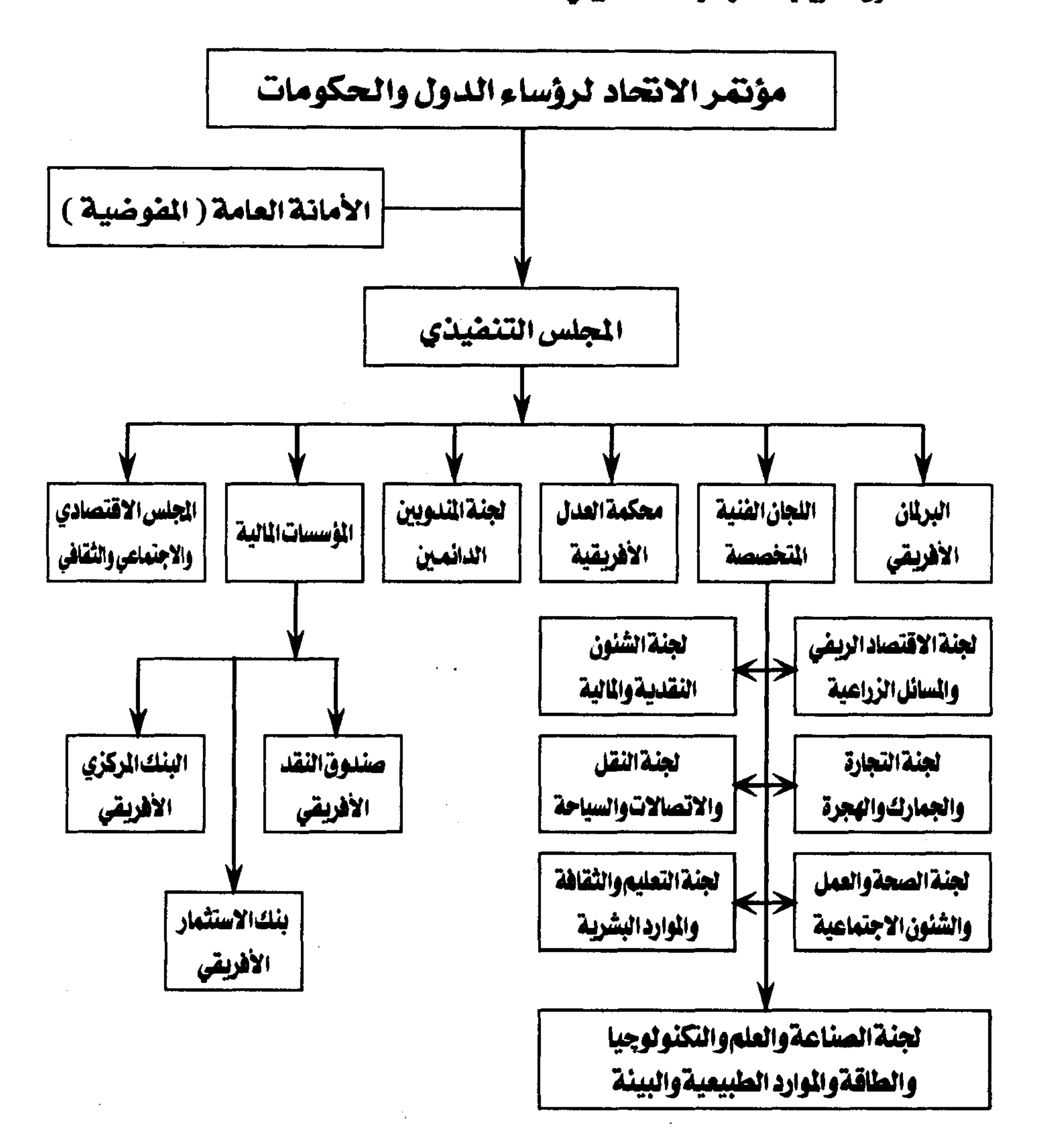
المادة الخامسة والعشرون
التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتي تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه ، وريثما يتم إنشاء المحكمة ، فإن مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبت فيها بأغلبية الثلثين .

ثالثا - الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي :

لعل التأمل فيما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي السابق عرض بنوده يُمَكِن من الوصول إلى تصميم شكل للهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي مع ملاحظة أن بعض مؤسسات ولجان الاتحاد مازالت في مرحلة الإنشاء والتأسيس مثل البرلمان الأفريقي والمؤسسات المالية وغيرها .

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي :


مؤتمر الاتحاد لرؤساء الدول والحكومات
الأمانة العامة (المفوضية)
المجلس التنفيذي
البرلمان الأفريقي
اللجان الفنية المتخصصة
محكمة العدل الأفريقية
لجنة المندوبين الدائمين
المؤسسات المالية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية
لجنة الشئون النقدية والمالية
لجنة التجارة والجمارك والهجرة
لجنة النقل والاتصالات والسياحة
لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية
لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية
لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة
صندوق النقد الأفريقي
البنك المركزي الأفريقي
بنك الاستثمار الأفريقي

وبالرجوع إلى القانون التأسيسي للاتحاد ، فإنه يمكن إعطاء المزيد من الإيضاحات للهيكل التنظيمي للاتحاد من خلال التحليل التالي :

1 - مؤتمر الاتحاد لرؤساء الدول والحكومات :

ويتكون من رؤساء الدول والحكومات وهو بمثابة الجهاز الأعلى للاتحاد ويجتمع مرة في السنة على الأقل في دورة عادية ، أو قد يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء . على أن يتولى رئيس دولة أو حكومة رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة وذلك بالانتخاب ، ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد .

2 - الأمانة العامة للاتحاد :

وتتكون الأمانة العامة من الرئيس ونائبه أو نوابه وأعضاء وعدد كاف من العاملين لتيسير مهام الأمانة ، ويحدد مؤتمر الاتحاد هيكل الأمانة ومهامها ونظامها ، وتعمل الأمانة على تسيير شئون الاتحاد ، والقيام بالأعمال التحضيرية والإدارية والمالية طوال العام .

3 - المجلس التنفيذي :

ويتألف من وزراء الخارجية أو ما يعادلهم ، ويجتمع مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين وفي دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

ويصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء .

ويقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء ومن أهم هذه المجالات ،

التجارة الخارجية والطاقة والصناعة والتعدين والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية والبيئة والنقل والمواصلات والتأمين والتعليم والثقافة والصحة وتنمية الموارد البشرية والهجرة والتكنولوچيا والضمان الاجتماعي .

4 - **البرلمان الأفريقي :**

والهدف من إنشائه ضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصادياً ، على أن يتم تحديد وتشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به ؛ حيث تشمل أهم اختصاصاته وضع السياسة الخارجية للاتحاد الأفريقي والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي تربط الاتحاد بالخارج والبت في مسائل الأمن والسلم والحرب .

5 - **اللجان الفنية المتخصصة :**

وتكون اللجان المتخصصة مسئولة أمام المجلس التنفيذي للاتحاد وهي :

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .
- لجنة الشئون النقدية والمالية .
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة .
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوچيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة .
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة .
- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .
- لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية .

ويلاحظ أن مؤتمر الاتحاد يجوز له أن يعيد تنظيم اللجان القائمة أو تكوين لجان جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .

وتضطلع كل لجنة بعدة مهام ، كل في حدود اختصاصها ، وتتلخص هذه المهام بإعداد مشاريع يراجع الاتحاد تقديمها إلى المجلس التنفيذي ، وكفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات ، ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد ، وتقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها .

وتجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

6 - محكمة العدل الافريقية :

والهدف منها فض المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء ، وحل الخلافات الناشئة فيما بينها وخاصة الخلافات الحدودية والسياسية .

7 - لجنة الممثلين الدائمين :

وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء ، وتكون هذه اللجنة مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الضرورة .

8 - المؤسسات المالية :

وتتكون من المصرف المركزي الأفريقي ، وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي للاستثمار ، وتحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها . ويلاحظ أن هذه المؤسسات تعمل على إحداث ما يسمى بالتكامل النقدي بين الدول الأعضاء وتمويل المشروعات المشتركة التي يمكن أن تتم وكلها على غرار المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي .

9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :

ويعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد ، ويحدد مؤتمر الاتحاد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه .

رابعا - ملاحظات ضرورية على الاتحاد الأفريقي :

لعل الرجوع إلى أعمال القمة الأفريقية في ديربان بجنوب أفريقيا التي عقدت في الفترة من 8 - 10 يوليو عام 2002 وهي القمة التي شهدت عملية الاحتفال الرسمي بإنشاء الاتحاد الأفريقي ، يجعلنا نلاحظ الملاحظات التالية :

1 - إن الاتحاد الأفريقي اقترن ميلاده ببرنامج اقتصادي أفريقي (نيباد) [1] وضعته الدول الأفريقية وتولى صياغته رؤساء خمس دول هي : السنغال والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر ، ذلك البرنامج الذي حددت فيه أفريقيا مجالات التنمية والتقدم ووسائلها تدعيما لحركة التنمية وحركة الديمقراطية .

ويلاحظ أن هذا البرنامج وضعته أفريقيا لنفسها وحددت به وسائل ومجالات التنمية والتقدم ، وحددت فيه معالم السياسات التي ترغب في اتباعها دعما لحركة التنمية والديمقراطية ، ودعماً لحُسن إدارة الموارد وطرحته على العالم باعتباره جسراً للتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم .

ولعل إنشاء الاتحاد الأفريقي مقترنا بهذا البرنامج الاقتصادي الجديد يجعل نشأة هذا الاتحاد مليئة بالآمال في أن يكون خطوة جديدة ومهمة وموفقة نحو مزيد من التماسك الأفريقي ، ومزيد من التعاون نحو مستقبل القارة الأفريقية .

---

1 - برنامج للتنمية الأفريقية يقوم على تنسيق العلاقة بين الدول الأفريقية والدول المانحة للمعونات وخاصة الدول الصناعية الكبرى .

2 – طبقا لميثاق الاتحاد الأفريقي والقانون التأسيسي له الذي يمثل 800 مليون أفريقي فإن هذا الاتحاد سيتمتع بقوة حفظ سلام وجهاز للتحكم في الصراعات ، كما سيتم تأسيس برلمان وبنك مركزي أفريقي وصندوق للنقد الأفريقي وآلية للمعاملات التجارية المشتركة وعملة موحدة ومحكمة للعدل في أفريقيا ؛ بحيث لا تقتصر مهام الاتحاد على النواحي الاقتصادية وإن كانت الغالبة إلا أن ذلك لا يمنع من الاهتمام بنواح أخرى أمنية سياسية بما في ذلك دعم التطور الديمقراطي وحمايةحقوق الإنسان ، ولكن يظل المدخل الاقتصادي هو الأساس .

3 – يسعى الاتحاد إلى وضع سياسات جديدة وموحدة لتحديد وتكوين اتحاد أفريقيا للصادرات من الموارد الطبيعية والسلع الزراعية والصناعية ، خاصة وأن القارة تعاني من مشكلات المديونية الخارجية التي وصلت إلى 370 مليار دولار عام 2002 وبنسبة بلغت 65 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي وأن هناك 24 دولة أفريقية من 34 دولة على مستوى العالم تصنف ضمن الدول الأقل نمواً في العالم أو بدرجة أدق الدول الأكثر فقراً .

بل إن نصف سكان دول جنوب الصحراء (600 مليون نسمة) يعيشون على متوسط دخل نصف دولار للفرد يوميا ، ويوجد فيها 24,5 مليون مصاب بالإيدز أي 70 % من عدد المصابين في العالم وخسائرها من التصحر 9 مليارات دولارسنويا ، ومن المتوقع أن تفقد 25 % من أراضيها القابلة للزراعة وتعاني أسوأ مشكلة لاجئين في العالم (5 ملايين نسمة) و 30 مليون مشرد بسبب الحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والقبلية في 20 من دولها الـ 53 ، فضلاً عن وقوع أكثر من 100 انقلاب عسكري منذ عام 1960 مع وجود أكثر من 110 ملايين لغم في 18 دولة تشل حركة التنمية فيها .

وبالرغم من أن القارة تستحوذ على ما يقرب من 40 % من المخزون العالمي من الموارد المعدنية إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لجميع دولها يقف عند حد 430 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 1,3 من حجم الناتج المحلي العالمي ويقل عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل المكسيك التي بلغ ناتجها 483,7 دولار عام 2002 [1] بل إن حجم الاستثمارات الدولية على مستوى العالم قد بلغ 464 مليار دولار عام 2002 كان نصيب أفريقيا من هذه الاستثمارات لا يزيد عن 3 % فقط .

ولذلك كله وغيره فسيكون الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي هو في مجال التنمية الاقتصادية ومعالجة مشاكل الفقر وتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة الأفريقية التي تعد في الحقيقة وبما تملكه من موارد من أغنى القارات في العالم ، إذا استغلت مواردها الاستغلال أو الاستخدام الأمثل ، وأديرت مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية وتكاملت الفائدة في مجموعها تكاملاً اقتصادياً فعالاً .

4 - إن البرنامج الاقتصادي الضخم للمساعدات الذي يحمل اسم مبادرة مشاركة جديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) هو في النهاية بمثابة مشروع مارشال الجديد الذي يكفل توفير 64 مليار دولار سنوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي في القارة يبلغ 7 % ، تلك النسبة التي تضمن وقف تزايد معدلات الفقر فقط في هذه القارة السمراء .

نقول إن هذا البرنامج لا يتعارض مع قيام الاتحاد الأفريقي ، بل يعمل في النهاية في نفس الاتجاه الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد وهو تحقيق التنمية الاقتصادية لأفريقيا ومواجهة مشاكل الفقر في تلك القارة ؛ ولذلك فليس غريبا

1 - بل إن عدد خطوط التليفون في جزيرة ما نهاتن بنيويورك يفوق عدد خطوط التليفون في جميع دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء .

أن تطلق مبادرة مشاركة جديدة لتنمية قارة أفريقيا (النيباد) جنبا إلى جنب في نفس يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأفريقي .

والنيباد بشكل بسيط هي عملية مقايضة تتعهد فيها دول أفريقيا بأن تحسن حكم نفسها في مقابل تعهد الدول الثماني الكبرى بزيادة المعونات والإعفاء من الديون وزيادة الاستثمار المباشر وحرية وصول السلع الأفريقية للأسواق الغربية الأوروبية والأمريكية .

أي أن النيباد هو مشروع مارشال جديد ولكن مقيد بشروط ومرتبط بلجنة تقوم بمراجعة مدى التزام الدول الأفريقية المستفيدة ببرنامج المساعدات التي ستأتي بها النيباد . وفي النهاية يلاحظ أن الأعضاء في النيباد هم الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، والمسألة كلها لابد أن تؤول في النهاية إلى ضرورة إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية في أفريقيا القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام مع ملاحظة أن تنفيذ مبادرة النيباد يتمثل في لجنة المراجعة المقترحة ، التي تتمثل الخطوط العامة لها في أنها ستُشكل من شخصيات أفريقية عامة وبارزة (حكماء أفريقيا) لكي يتوافر للجنة استقلاليتها ذاتياً وستعمل على مراقبة مدى التزامها ومشاركتها في النيباد بمبادئ الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والشفافية الاقتصادية والمالية وكل هذه الموضوعات سيتم الاتفاق عليها في إطار الاتحاد الأفريقي وبعد وضوح الهيكل الذي ستكون عليه لجنة المراجعة .

ويمكن تلخيص تلك الأوضاع في أن الاتحاد الأفريقي يقع موقع الهيكل العظمي من الجسد ، في حين تقع مبادرة النيباد موقع اللحم الذي يكسو هذا الهيكل ، وذلك في الوقت الذي تقع لجنة المراجعة موقع الجهاز العصبي المركزي ، والمسألة كلها تقع برمتها من حيث النجاح أو الفشل على القادة

الأفارقة بحيث تنتهي خلافاتهم [1] وتتوحد توجهاتهم نحو القارة السمراء لكي يجعلوها أكثر نماء أو ازدهاراً بتفعيل كل هذه الآليات لتصبح في ذات واحد هو إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومواجهة مشاكل الفقر الحادة التي تعاني منها القارة الأفريقية .

5 - يلاحظ على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي يطلق عليه ميثاق الاتحاد أن هناك بنوداً فيه مثلت تطوراً نوعياً واضحاً في عمل الاتحاد حيث يلاحظ :

- أن البند (ل) من المادة الثالثة التي تتعلق بالأهداف تنص على ضرورة التنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .
- والمادة الرابعة التي تحدد المبادئ تشير إلى حق الاتحاد بالتدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وحق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن واحترام قدسية البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاعتبارات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية ، وإدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات .
- وكذلك المادة الخامسة المتعلقة بأجهزة الاتحاد ، والتي دعت إلى تشكيل برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

1 - وقد اتفق في هذا الاتجاه على إنشاء مجلس السلام في إطار الاتحاد الأفريقي الذي سيضم 15 دولة وإيجاد جهاز للإنذار المبكر للتعامل مع الإرهاب ، وآليات لفرض العقوبات وإنهاء الخلافات وكانت هذه من أهم نتائج مؤتمر ديربان في جنوب أفريقيا الذي عقد في الفترة من 8 - 10 يوليو 2002 .

وأيضا المادة التاسعة عشرة التي أوجدت المؤسسات المالية المتمثلة في المصرف المركزي الأفريقي ، وصندوق النقد الأفريقي ، والمصرف الأفريقي للاستثمار .

وهكذا يلاحظ على الاتحاد توجهات مستقبلية جديدة لم تكن موجودة في ظل منظمة الوحدة الأفريقية .

خامسا - إشكاليات وقيود تواجه الاتحاد الأفريقي :

لعل المتتبع لمسيرة تشكيل الاتحاد الأفريقي يجد أن هناك إشكاليتين هامتين ظهرتا ولم تحسما بالقدر المطلوب ، ويتوقع لهما أن يعوقا عملية تطبيق الاتحاد الأفريقي .

ومن ناحية أخرى هناك مجموعتان من القيود تمثلان قيودا متزايدة التأثير على عمل الاتحاد . وفيما يلي إطلالة سريعة بشئ من التحليل على هاتين الإشكاليتين والمجموعتين من القيود :

1 - **الإشكالية الأولى :** وتتعلق بالعلاقة بين ضرورة مقومات العمل الوظيفي الجماعي ، وبين الإصرار علي المقومات الكاملة لسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد ، وتحديداً في المجالين الوظيفي والسياسي وعدم الانتقاص منها لصالح فكرة العمل الجماعي العام ، ولذا فإن الاتحاد لم يخرج عن كونه إطارا مؤسسيا تنظيميا بين الدول الأعضاء وليس فوقها في أي مجال ، وظيفياً كان أو سياسياً ، بل إنه ورد صراحة في المادة الثالثة التي تحدد أهداف الاتحاد البند (ب) في الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها ، وفي المادة الرابعة التي تحدد المبادئ الاسترشادية ، تم التأكيد على ضرورة احترام الحدود القائمة التي هي أساسا من صنع الاستعمار الغربي ، ولم تراع التقسيمات العرقية أو الدينية داخل التجمعات الرئيسية لشعوب القارة الأفريقية .

ولذلك فقد رجحت كفة دعاة التدرج في الوصول للوحدة والاندماج الأفريقي على كفة دعاة القفزة السريعة لهذه الغاية ، وذلك على الرغم من كون المناقشات التمهيدية التي سبقت تبلور الاتحاد كمنظمة ، كانت تعلي من شأن وأهمية النقلة الاندماجية السريعة بعد الإخفاق الذي مني به التدرج الزمني في الوصول لتلك الغاية تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية التي حل محلها الاتحاد .

2 - **الإشكالية الثانية :** وهي تلك الخاصة بالعلاقة بين الاتحاد ككيان قاري وبين كافة التنظيمات الإقليمية النوعية الأخرى داخل القارة ؛كجماعة تنمية الجنوب الأفريقي « السادك » والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى «الإيكاس» ويسود اتجاه إلى أنه لا مانع من استمرار هذه التنظيمات دون أن يكون للاتحاد ولاية تنظيمية عليها ؛ لأنها تصب في نفس الهدف الذي يسعى إليه الاتحاد ، وسيقتصر الأمر على العمل بالبند (ل) من المادة الثالثة التي تتعلق بالأهداف ، والتي تنص على ضرورة التنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد الأفريقي .

3 - **القيود القيمية :** حيث إن هناك صعوبة مؤكدة فيما يتعلق بشيوع وانتشار القيم الجماعية التي تحض على الاندماج والنقل الجماعي العام داخل البيئة الأفريقية خلال فترة زمنية مناسبة ، وهو ما يرجع إلى أهمية المؤسسات والأفكار التي تحض على التمايز مع الآخر في إطار صراع النفوذ داخل وبين الدول الأفريقية ، وبناء على ذلك فإن الاعتماد على أهمية الوعي الذاتي والدعوة إلى تنميته لن يكون كافيا في حد ذاته خاصة وفي ظل وجود الكثير من القضايا الملحة التي لم تحسم بعد في العلاقات الأفريقية - الأفريقية ، ويأتي في مقدمتها الاختلاف حول توزيع الأعباء والمزايا النسبية

داخل الاتحاد الأفريقي ، وآليات صنع القرار فيه ومدى تجاوب الدول الأعضاء معه .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مثل هذا التباين بين الدول الأفريقية وبعضها البعض يعد بدرجة ما امتدادا للجدل على المستوى الداخلي في كل دولة أفريقية حول فكرة الديمقراطية والإدارة الرشيدة للسياسات الداخلية والمشاركة السياسية لفئات المجتمع الواحد وحقوق الإنسان والأقليات داخل هذه المجتمعات .

والخلاصة أن مثل هذه العلاقات المعقدة ، تمتد إلى المسائل الاقتصادية وغيرها ، وهي مسائل أعقد بكثير ولها تفاعلات مباشرة وغير مباشرة بالمسائل السياسية ، وبالتالي فليس من المتوقع من كيان قاري يفتقد للتجانس العام ، أن يحقق دعوات من قبيل التنمية الشاملة بشقيها الحالي والمستديم .

4 - **القيود الوظيفية :** وهي قيود نابعة من المعوقات الموجودة بالفعل وتقف حائلاً أمام تفعيل العمل الجماعي الأفريقي ، والتي يمكن أن تتلخص في الآتي :

4 / 1 - الكيفية التي سوف يضطلع بها الاتحاد بالمهام والتحديدات التي أنيطت به ، في وضع هو غير قادر فيه على المستوى العام أن يوفر التمويل اللازم لتحقيق ذلك ، فالكيان الجديد شأنه في ذلك شأن منظمة الوحدة الأفريقية من قبل ، يرث مشكلة تمويل متفاقمة ليس للأهداف التي وضعت له فقط ولكن أيضا لتمويل عمليات استكمال أجهزته ومؤسساته الجديدة ، مثل المصرف المركزي الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية .

2 / 4 - هناك إشكالية تبعية اللجان الفنية المتخصصة وعددها سبع لجان للمجلس التنفيذي مباشرة ، والذي يتكون من وزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي ، وهو ليس في حالة انعقاد دائم بما يعيد إحداث نفس المعوقات الإدارية والتنفيذية التي واجهتها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية .

3 / 4 - يُضاف إلى ذلك الغموض المحيط بتشكيل العديد من مؤسسات الاتحاد الأفريقي مثل برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية، سواء من حيث السلطات الممنوحة لها أو آلية اختيار الأعضاء فيها ، ويكاد يجسد البروتوكول المنشئ للبرلمان الأفريقي دحضاً لأفكار مثالية من قبيل توسيع المشاركة الشعبية في تقدير سياسات الكيان الجديد ، حيث إنه ذو صفة استشارية غير إلزامية وليس لأعضائه أية سلطات حقيقية تجاه الشأن العام الأفريقي . ومن ناحية أخرى التمثيل المتساوي للدول الأعضاء ؛ حيث تمثل كل دولة بخمسة أعضاء من كل دولة يعينهم برلمان كل دولة ومدة عضويتهم في الولاية الأولى خمس سنوات ، فإن كل ذلك يكرس تغييب المشاركة الشعبية وامتداد السلطوية التي تتمتع بها النُخب الحاكمة في الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد ، وكذلك يكرس فكرة القطرية والإعلاء من شأن السيادة والمصالح الضعيفة لتلك الدول على حساب العمل الجماعي العام لكل الكيان الأفريقي في مجمله، وهذا يمثل قيداً وظيفيا مؤثراً أمام تفعيل عمل الاتحاد الأفريقي وبلوغه أهدافه التي أنشئ وأقيم من أجلها .

وهذه الإشكاليات والقيود تعني وبالضرورة أن هناك جهوداً كبيرة تحتاج القارة الأفريقية لبذلها من قِبَل القادة الأفارقة وصانعي القرار والشعوب الأفريقية ؛ لكي تصل إلى كيان أفريقي فعال يؤدي إلى إحداث تنمية اقتصادية مستدامة ، ويقيل القارة السمراء من مشاكل الفقر التي تعانيها ، وينقلها إلى مستقبل أفضل في قرن الفرصة الأخيرة ، القرن الحادي والعشرين الذي نعيش في بدايته .

تم بحمد الله

المؤلف

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية :

1 - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، مايو 2002 .

2 - وزارة التجارة الخارجية ، اتفاقية السوق المشتركة (الكوميسا) نص الاتفاقية وتفاصيلها ، القاهرة 2002 .

3 - وزارة التجارة والتموين ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ، دراسة غير منشورة ، القاهرة ، فبراير 1998 .

4 - وزارة التجارة والتموين ، مؤشرات تفصيلية عن دول الكوميسا ، نقطة التجارة الدولية ، القاهرة 2002 .

5 - معهد التخطيط القومي ، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (133) ، القاهرة، يونيو 2000 .

6 - د. نجوى خشبة ، تحليل أداء صادرات دول الكوميسا ، الفرص والمعوقات ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، القاهرة 1999 .

7 - وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا ، سلسلة دراسات دولية رقم (17) ، القاهرة عام 1999 .

8 - نقولا المنوهو (ترجمة لينا فرج) الفرنك واليورو ضد أفريقيا ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار الجماهيرية ، طرابلس ، ليبيا ، 2000 .

9 - د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة 2001 .

10 – د . عبد الملك عودة ، أفريقيا في ختام القرن العشرين ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة 2000 .

11 – مصطفى سعيد أحمد ، دراسة تحليلية عن أهم المؤشرات الاقتصادية والإحصائية بين مجموع الدول الأعضاء في الكوميسا مع العالم ومع مصر ، نقطة التجارة الدولية ، القاهرة 2000 .

12 – د . جمال محمد السيد ضلع ، الإطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة ، مجلة آفاق أفريقية ، القاهرة 2000 .

13 – د . فرج عبد الفتاح فرج ، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة ، مجلة آفاق أفريقية ، القاهرة 2000 .

14 – وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الأول لدول الكوميسا ، القاهرة ، 28 - 29 فبراير 2000 .

15 – د . سمير عبد الحميد عريقات ، مستقبل التعاون التجاري الزراعي بين مصر والسوق المشتركة ، مذكرة خارجية ، رقم (1598) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ديسمبر 1998 .

16 – د . تهاني محمد أبو القاسم ، التوجه الاقتصادي المصري لأفريقيا والآثار المحتملة لانضمام مصر إلى الكوميسا ، المؤتمر الدولي الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوچية ، كلية التجارة جامعة حلوان ، القاهرة 2000 .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1 - African Development Bank, African development Report, Oxford university Press, 2000.

2 - Ministry of Economy of Foreign Trade, Group of Common Market For Eastern and Southern African Countries, Economic Digest, Cairo 2001.

3 - International Monetary Fund, Direction of Trade statistics yearbook, washington, 2001.

4 - UNCTAD, Handbook of International Trade and Development statistics, 2002.

5 - UN, International Trade Statistics yearbook, Volume, Trade by Country, 1999.

6 - World Bank, Afriean Development Indicators, washington, 2000.